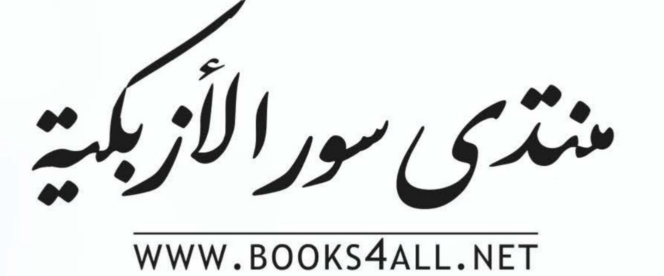
فاسدون في السُلطة

عطية حسن





منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

عَطِيَّة حَسَن

فاسدون في السلطة



للنشر والتوزيع

فاسدون في السلطة

تأليف: عطية حسن

رقم الإيداع: 2006/1734

الترقيم الدولي: 977-380-076-8

الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧م

الناشر: دار العلوم للنشر والتوزيع - مصر

العنوان:

٤٢ب شارع رمسيس ـ أمام جمعية الشبان المسلمين ـ

الدور السادس ـ شقة ٧١ ـ معروف

المراسلات: ص ب: ٢٠٢ محمد فريد ١١٥١٨ القاهرة

البريد الإلكتروني:

daralaloom2002@yahoo.com
daralaloom@hotmail.com

** مُقَدِّمَة **

يحصل السياسيون في كل دول العالم على نصيب الأسد من كل شيء؛ فأخبارهم تتصدر الصفحات الأولى في كل الصحف والمجلات، كما تأتي في مقدمة النشرات التليفزيونية والإذاعية والبرامج السياسية. فإذا قالوا استمع الناس، وإذا همسوا خرجت التقارير الإخبارية تحلل تلك الهمسات، وإذا ضحكوا فيجب أن نتفاءل ونرضى عن حياتنا، وإذا غضبوا وكشروا عن أنيابهم فأبواب الأزمات سوف تنفتح، والجحيم قادم لا محالة.

ولا عجب في ذلك؛ فهم يجلسون على قمة العالم، يحكمون حاضر ومستقبل الشعوب، ويملكون السلطة والنفوذ التي تجعل معظمهم يدمنونها، ويعتقدون أن الدنيا دانت لهم، وأن الزمن توقف عندهم، وأن البلاد لن تتنفس أو تحيا بدونهم، وأن الخالق - سبحانه - فضّلهم على العالمين، وأحنى لهيبتهم أعناق الرجال وأشعل لجاذبيتهم قلوب النساء.

ويؤكد لهم هذا الإحساس بالتفوق والذاتية المريضة حاشية فاسدة منافقة تعمل باستمرار على تغذية هذا المرض الذي لا علاج له؛ ليعموهم عما ينهبونه من ثروات البلاد وما يفعلونه في عباد الله المغلوبين على أمرهم.

عندما يصل الحاكم إلى هذه الدرجة من اللاوعي، يتيقن أن البلاد قد أصبحت ملكًا له وحده وحقًا لا ينازعه فيه أحد، فيفعل مثلما فعل الديكتاتور النيجيري السابق ساني أباشا الذي اختلس ٢٢٠٠ مليون دولار من حساب البنك المركزي النيجيري وحولها لحسابه الخاص في بنوك سويسرا!

وإذا كان هذا يحدث في دول العالم الثالث التي تغيب عنها الديمقراطية الحقيقية ولا تحدث فيها عمليات سلمية لتبادل السلطة، فكيف نبرر ما فعله رئيس وزراء إيطاليا في الثمانينيات بتينو كراكسي وعصابته التي تضم وزير الخارجية ونائب رئيس الحزب، في بلد ديمقراطي يتم فيه تبادل فيه السلطة، وينتمي إلى دول العالم الأول، عندما اختلسوا ٢٠٠٠ مليون دولار من المنح والمساعدات التي تقدم لدول العالم الفقيرة وأودعوها في حساباتهم السرية، وغطوا كل ذلك بمشروعات وهمية؛ كإنشاء جسور في دول ليست بها أنهار، أو تمويل مزارع سمكية في الصحراء!!

وتصل الخسّة بالرئيس الفيليبيني جوزف إسترادا لدرجة أن يستولى على ثمانية ملايين دولار من فدية قيمتها ٢٠ مليون دولار دفعت لإطلاق سراح رهائن أوروبيين احتجزتهم مجموعة أبو سياف في الفيليبين!

كذلك وجهت الاتهامات إلى الرئيس الكولومبي أرنستو سامبير لحصوله على خمسة ملايين دولار من تجار المخدرات خلال حملته الانتخابية عام ١٩٩٤م!

بل ويصل الفساد بنائب وزير الدفاع في طاجيكستان لأن يهرّب المخدرات في مروحية عسكرية ليبيعها لتجار من روسيا وأوزبكستان!

ورغم الشعارات التي تحض على الشفافية والنزاهة والعفة التي يطلقها البعض لتخدير الجماهير والحصول على أصواتهم، فقد أدانت المحكمة رئيس الوزراء التركي السابق نجم الدين أربكان وسجنته لمدة سنتين وأربعة أشهر لدوره في قضية احتيال مرتبطة بأموال حزبه المحظور!

وتصل الوضاعة ببعض السياسيين الذين يمثلون دولهم إلى الانحطاط، رغم رواتبهم الضخمة، لدرجة أن يحاول دبلوماسي أفريقي تهريب ثياب باريسية إلى مصر، وأن تحاول دبلوماسية أخرى تهريب أقراص فياجرا إلى مصر أيضًا، وأن يتم القبض على سفير سويسري بتهمة تبييض أموال مخدرات!

ولأن السلطة والنفوذ والمال الحرام يفتحان النافذة لدخول المتعة الحرام أيضًا حتى يكتمل مثلث الفساد، فقد انكشف المستور عن العلاقات الغرامية لجون ميجور رئيس الوزراء البريطاني السابق الذي ارتدى ثوب الواعظ الورع وهو يطرد بعض وزراء حكومته بسبب فضائحهم الغرامية، وبصفة خاصة علاقته مع أدوينا كوري الوزيرة السابقة في حكومة مارجريت تاتشر، التي فضحته وفضحت نفسها في مذكراتها التي نشرتها صحيفة "تايمز" في سبتمبر ٢٠٠٢م، ونقلت عنها وكالات الأنباء لتنتشر الفضيحة في كل صحف العالم!

ولكن فضائح ميجور وأعضاء حكومته تهون إزاء ما فعله رجل الدين والأستاذ الجامعي، رئيس زيمبابوي السابق كانان بانانا الذي اعتدى جنسيًّا على مرافقه الشخصي مرات عدة جعلت الأخير يغرق في أزمة نفسية ويدمن الكحول، إلى درجة جعلته يقتل زميله عندما وصفه بأنه "زوجة بانانا"!

ولم يضارع بانانا في ذلك الشذوذ وتلك الحقارة سوى رئيس نيكاراجوا الأسبق دانيال أورتيجا الذي تجرد من أبسط قواعد الأخلاق والشرف واغتصب ابنته بالتبني بشكل متكرر وعلى مدى سنوات، كما أكدت الابنة ذلك في رسالة نشرتها الصحف في مارس ١٩٩٨م!

ولأن الشرف قوة والفساد ضعف، فالفاسد يكون ضعيفًا لدرجة أنه يعطي الفرصة لخصومه كي يطعنوه في أي وقت وأي مكان، مثلما حدث عندما رفض مجلس الشيوخ الروسي الموافقة على استقالة النائب العام الروسي يوري سكوراتوف بناء على رغبة الرئيس الروسي بوريس يلتسين، حيث عرضت شبكة تليفزيون خاصة في جورجيا – بعد ساعات فقط من رفض الاستقالة – شريط فيديو للنائب العام الروسي وهو يمارس الجنس مع شابتين شقراوين ثم يرتدي ثيابه قبل أن يُقبّل إحداهن مودعًا، فاضطر بعد ذلك لتقديم استقالته "لأسباب صحية"!!

مثل هذه المؤامرة تعرّض لها نائب رئيس الوزراء الماليزي أنور إبراهيم عندما اتهموه بممارسة اللواط عام ١٩٩٨م وطردوه من الحكم وسجنوه أيضًا، وبعد ذلك بسنوات أسقطت عنه المحكمة تهمة اللواط!

ويبدو أن إدمان السلطة أشد وطأة من إدمان المخدرات، لذلك أصبح الوصول إليها بتزوير إرادة الشعوب أمر عادي ووسيلة قديمة ومعروفة في كل بلاد الدنيا. لكن الجديد والمدهش هو ما فعلته سوزي دياز فتاة الاستعراض الجميلة في بيرو عندما كشفت للناخبين مؤخرتها التي كتبت عليها باللون الأحمر رقم ١٣ أثناء حملتها الانتخابية، وهو رقمها على قائمة المرشحين للبرلمان!

أكثر من ٢٠٠ قصة فساد ضمها هذا الكتاب الذي يلقي الضوء على بعض فضائح الطبقات الحاكمة التي انكشف عنها المستور، وما خفي كان أعظم!

لقد انشغل الفلاسفة بالنظريات، وانشغل الشعراء بالجمال، وتركوا العالم لهؤلاء الفاسدين يمتصون ثرواته، ويشعلون الحروب والحقد والكراهية بين شعوب الأرض، ويزجون في معتقلاتهم بالحالمين بعالم أفضل!

عطية حسن

القسم الأول

عندما يسرق الكبار!

الحكم على الرئيس الكونغولي بالسجن ٣٠ عامًا!

أعلن رئيس محكمة العدل العليا بلاسيد لينغا في الكونغو أن المحكمة حكمت على الرئيس الكونغولي السابق باسكال ليسوبا مساء يوم الجمعة ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠١م غيابيًّا بالسجن ٣٠ عامًا مع الأشغال الشاقة بتهمة ارتكاب جريمة "الخيانة العظمى"، كما ذكرت فرانس برس.

وحكمت المحكمة أيضًا على رئيسي الوزراء السابقين: جاك جواشن أوبانغو، وكلود أنطوان داكوستا، وعلى وزير المالية السابق غويلا موغونغا أنكومبو، ووزير الموارد المائية السابق بونوا كوكيبيني بالسجن ٢٠ عامًا مع الأشغال الشاقة بتهمة "اختلاس أموال عامة".

وضع ديكتاتور بورما رهن الإقامة الجبرية!

ذكرت مصادر بورمية ودبلوماسية يوم السبت ٩/ ٣/ ٢٠٠٢م في رانغون أن الديكتاتور البورمي السابق ني وين (٩٢عامًا) وضع رهن الإقامة الجبرية مع ابنته بعد اعتقال عدد من أفراد عائلته. كما ذكرت فرانس برس.

وقالت المصادر إن زوج ابنة ني وين واثنين من أحفاده اعتقلوا مساء الخميس.

وتابعت المصادر أن ابنة ني وين ساندار التي تهتم يوميًّا بوالدها الذي تدهورت حالته الصحية، قد أجرت اتصالات من هاتفها النقال لأن خطوط الهاتف في المنزل قطعت، للتأكيد بأنها لا تستطيع هي أو والدها الخروج من المنزل الواقع قرب بحيرة رانغون.

واقتيد زوج ابنة ني وين وولداه للاستجواب في إطار تهم بالاختلاس.

ومن جهة أخرى أكدت السلطات العسكرية في بورما أن اعتقال زوج ابنة ني وين وثلاثة من أحفاده إنما هو بتهمة محاولة إطاحة النظام بانقلاب عسكري.

وقال الجنرال كياو وين الرجل الثاني في الاستخبارات العسكرية خلال مؤتمر صحفي طارئ عُقد يوم السبت ٩/ ٣/ ٢٠٠٢م: "تم اعتقال الأربعة بتهمة محاولة إطاحة السلطات الحاكمة حاليًّا في البلاد".

وكان ني وين قد حكم بورما بقبضة من حديد بين عامي ١٩٦٢ و١٩٨٨م.

الشرطة تستجوب الرئيس الزامبي المتهم بالفساد!

ذكرت وكالة فرانس برس يوم الخميس ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٣م أن محققين في مفوضية الشرطة في لوساكا استجوبوا الرئيس الزامبي السابق فريديريك شيلوبا حول "نهب" الموارد الوطنية خلال عهده الذي استمر عشرة أعوام (١٩٩١-٢٠٠١م).

وجاء استجواب شيلوبا غداة رفض المحكمة الزامبية العليا طلب استئناف تقدم به الرئيس السابق ضد التصويت الذي جرى في يوليو ٢٠٠٢م في البرلمان لرفع الحصانة الرئاسية عنه.

ويعني رفع الحصانة عن الرئيس السابق أنه يمكن أن يتم توقيفه ومحاكمته في أي وقت.

واستدعي شيلوبا إلى الشرطة بعد ساعات من رفع الحصانة عنه من قبل لجنة خاصة مكلفة بمكافحة الفساد تضم عددًا كبيرًا من محققي الدولة شكلها الرئيس الحالي ليفي موانا واسا للتحقيق في قضايا فساد شهدها عهد شيلوبا.

إنتربول تريد القبض على الرئيس البيروفي السابق!

أعلن وزير العدل البيروفي فوستو الفارادو يوم السبت ٨/ ٣/ ٢٠٠٣م أن الشرطة الدولية (إنتربول) أصدرت مذكرة توقيف بحق الرئيس البيروفي السابق ألبرتو فوجيموري بتهمة ارتكابه جرائم قتل وإخفاء أشخاص قسرًا.

وأعلن الفارادو في بيان أن مذكرة التوقيف الدولية تشكل "خطوة مهمة تصب في جهود البيرو للتوصل إلى مثول رئيس الدولة السابق أمام العدالة؛ للرد على التهم الموجهة إليه". كما نقلت فرانس برس.

وقال وزير العدل البيروفي إن جهاز إنتربول قد أصدر المذكرة ضد الرئيس السابق الذي لجأ إلى اليابان منذ نوفمبر ٢٠٠٠ بتهمة قتل وإصابة أشخاص بجروح خطرة وإخفاء أشخاص آخرين قسرًا.

وأشار إلى أن إنتربول اتخذ قراره إثر معلومات نقلتها السلطات القضائية إليه تبرر مطلب الحكومة البيروفية.

ثلاث سنوات لبنازير بوتو لإدانتها بالفساد!

أصدر القضاء الباكستاني يوم الثلاثاء ٩/ ٧/ ٢٠٠٢م حكمًا غيابيًّا على رئيسة الوزراء السابقة بنازير بوتو بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة، ومصادرة ممتلكاتها؛ وذلك لإدانتها بالفساد!

وقضت محكمة روالبندي القريبة من إسلام أباد بإدانة بوتو بتلقي رشاوى.

واستنادًا إلى المحكمة فإن بوتو منحت في ديسمبر عام ١٩٩٤م، عندما كانت رئيسة للوزراء، ترخيصًا لشركة آري جولد ومقرها دبي يعطيها حق احتكار استيراد الذهب في باكستان.

وذكرت وكالة اسوشيتد برس الباكستانية الرسمية أن شركة آري جولد وضعت عشرة ملايين دولار في حساب شركة كابريكورن تريدينج التي يملكها زوج بنازير بوتو آصف علي زرداري.

وقد سبق أن حكمت محكمة مكافحة الفساد في روالبندي على رئيسة وزراء باكستان السابقة بالسجن ثلاث سنوات في مايو عام ٢٠٠٢م لعدم مثولها أمامها لمحاكمتها بتهمة الفساد.

وقد غادرت بوتو باكستان سنة ١٩٩٨م قبل إدانتها عام ١٩٩٩م مع زوجها المسجون حاليًّا في قضية فساد تتعلق بملايين الدولارات حكم في إطارها على الزوجين بالسجن خمس سنوات. إلا أن بوتو طعنت في هذا الحكم أمام المحكمة العليا التي أحالت القضية إلى محكمة روالبندي لإعادة المحاكمة.

وقد تولت بوتو رئاسة الحكومة مرتين في التسعينيات، وهي تعيش في المنفى منذ عام ١٩٩٨م، وتدير حزب الشعب الباكستاني من الخارج.

وكان الرئيس الباكستاني الجنرال برويز مشرف قد أصدر مرسومًا يوم الأحد ٧/ ٧/ ٢٠٠٢م يمنع عمليًّا عودة كل من: بوتو ورئيس الوزراء السابق نواز شريف الذي يعيش أيضًا في المنفى إلى الحكم.

وفي إطار مسلسل فساد بنازير بوتو كان قاض سويسري قد اتهم رسميًّا ثلاثة أشخاص في قضية تبييض أموال تورطت فيها بنازير بوتو وعائلتها وآخرين، كما ذكرت وكالة فرانس برس يوم ٣/ ٦/ ١٩٩٨م.

وأكـد قـاضي التحقيق في جنيف دانيال ديفو أن تهمة تبييض الأموال وجهت رسميًا إلى جينـز شـليغلميلش العمـيل السويـسري لـبوتو، وزوجهـا آصف علي زرداري، وإلى روبرت ماسي مدير شركة المراقبة التجارية كوتيكنا إينسبيكشن.

كـما وجهـت الـتهمة نفسها إلى سويسرى ثالث يدعى هانس فيشر كان مدير الشركة العامة للمراقبة، بعد تحقيق استمر ستة أشهر؛ لاتهامات مرتبطة بعمولات دفعت إلى بوتو وأقربائها.

وكان السناتور الباكستاني سيف الرحمن الذي يجري تحقيقًا حول الفساد ضد بوتو قد أذاع نبأ توجيه الاتهامات إلى الصحف يوم الثلاثاء ٢/ ٦/ ١٩٩٨م.

وقد حصلت الشركة العامة للمراقبة ومنافستها "كوتيكنا" على عقود للإشراف على الاستيراد في باكستان، ويشك بأن بوتو وأفراد أسرتها تلقوا رشاوى مقابل ذلك.

وقـال القـاضي ديفـو إنـه يعتـزم ملاحقة بوتو بتهمة تبييض أموال إذا لم تكن محمية بحصانة.

اعتقال وزير الاقتصاد الأرجنتيني السابق!

ذكـرت مـصادر قـضائية أنه تم اعتقال وزير الاقتصاد الأرجنتيني السابق دومينجو كافالـو يـوم الأربعاء ٣/ ٤/ ٢٠٠٢م لاتهامه بالمشاركة في قضية بيع أسلحة غير مشروعة إلى كرواتيا والإكوادور ما بين أعوام ١٩٩١ و١٩٩٥م.

وأصـدر أمر اعتقـال دومينجو كافالو وزير الاقتصاد في عهد الرئيس كارلوس منعم (١٩٩١-١٩٩٦م) وفـرناندو دي لاروا (٢٠٠١م) القـاضي جولـيو سبيروني الذي تولى جمـيع الملفـات الخاصة بعمليات بيع أسلحة بطرق غير مشروعة بعد تخلي القاضي جورج أورسو عن هذا الملف في ديسمبر عام ٢٠٠١م.

وكان القاضي أورسو قد أمر في إطار القضية نفسها باعتقال الرئيس السابق كارلوس مـنعم في يـوم ٧/ ٦/ ٢٠٠١م، ولكن محكمة العدل العليا أمرت بإطلاق سراحه في ٢٠/ ١١/ ٢٠٠١م.

وذكـرت فـرانس برس أن دومينجو كافالو نقل صباح يوم ٣/ ٤/ ٢٠٠٢م إلى مباني رجال الشرطة في بوينس أيرس.

استقالة وزير العدل الفيليبيني بسبب فضيحة فساد!

ذكرت مصادر في رئاسة الفيليبين أن وزير العدل هيرناندو بيريز استقال يوم الخميس ٢/ ١/ ٢٠٠٣م بعد أن واجه اتهامات بالفساد. كما نقلت وكالة فرانس برس عن هذه المصادر.

وأضاف المصدر نفسه إن بيريز الذي يمضي عطلة منذ شهر، قدم استقالته الفورية إلى الرئيسة جلوريا أرويو.

وكانت أرويو قد منحته إجازة ليتمكن من الرد على اتهامات بالفساد وجهها له نائب يدعى مارك خيمينيز تم تسليمه إلى الولايات المتحدة حيث يحاكم بتهمة الاحتيال.

وقال خيمينيز إن بيريز طلب منه مليوني دولار مقابل قرار إيجابي يتعلق بتسليمه!

ستة أعوام لوزير عُماني بعد إدانته بإساءة الأمانة!

حكمت محكمة جزائية في سلطنة عُمان بالسجن ستة أعوام على وزير التنمية العُماني السابق محمد بن موسى اليوسف بعد أن أدانته بإساءة الأمانة، والتلاعب بالأسعار عن طريق المضاربات، ومخالفة قانون سوق مسقط للأوراق المالية.

وذكرت الصحف العُمانية يوم الثلاثاء ٨/ ٥/ ٢٠٠١م أن المحكمة الجزائية أصدرت بذلك حكمها النهائي بالسجن ستة أعوام على محمد بن موسى اليوسف ودفع غرامة تبلغ ستة آلاف ريال عُماني (١٥,٤ ألف دولار) في إطار قضية مضاربات في سوق مسقط للأوراق المالية، تشمل خمسة متهمين آخرين أحدهم نجل الوزير السابق.

وأوضحت أن الوزير السابق أدين بإساءة الأمانة والتلاعب في الأسعار عن طريق المضاربات غير المشروعة بالأسهم التجارية المتداولة في سوق مسقط للأوراق المالية عن طريق الغش ومخالفة قانون سوق مسقط للأوراق المالية.

وحكمت المحكمة على ثلاثة متهمين آخرين بالسجن بين عام واحد وعامين بعد إدانتهم بالتهم نفسها ، وهم: رينجه بنجارام وزهير بن محمد اللواتيا ويوسف بن سليمان باقر آل صالح، الذين لم يكشف عن جنسياتهم، كما حكمت عليهم بدفع غرامات يبلغ

مجموعها ٤٣٠٠ ريال عُماني (١٢ ألف دولار). وقضت المحكمة بتبرئة اثنين من المتهمين هما: قيس بن محمد بن موسى اليوسف نجل الوزير السابق، ويوشونت سي دي سائي.

وقد قررت المحكمة "إحالة القضية المدنية المتعلقة بالدعوى إلى المحكمة التجارية المختصة" ليلجأ إليها المتضررون من قضية التلاعب بأسعار الأسهم التي أدين بها الوزير العُماني السابق.

وكانت سوق مسقط للأوراق المالية التي أسست في عام ١٩٩٧م برأسمال قدره ٨,٧ مليار دولار قد انهارت في عام ١٩٩٨م وفقدت ٥٢,٢٪ من قيمتها بسبب أزمة في السيولة أعقبت تراجع أسعار النفط الذي تشكل عائداته ٤٠٪ من إجمالي الناتج الداخلي و٧٤٪ من دخل الدولة.

وقد استعادت السوق العُمانية الأكثر انفتاحًا على الاستثمارات الأجنبية بين أسواق المال الخليجية بعض ما خسرته بعد أن طرحت الحكومة ١٢٩ مليون دولار.

اتهام رئيس الوزراء الهندي السابق بالرشوة!

وجهت محكمة خاصة في نيودلهي يوم الخميس ٢٥/ ٩/ ١٩٩٧م اتهامًا لرئيس الوزراء الهندي السابق ناراسيمها راو (٧٦عامًا) بأنه اشترى أصوات برلمانيين لإنقاذ حكومته عام ١٩٩٣م!

وذكرت وكالة فرانس برس أن المحكمة وجهت له تهمة "الرشوة والتآمر السياسي" ولكنه دفع ببراءته مع ١٩ متهمًا آخر. وقد أفرج عنهم بكفالة في انتظار محاكمتهم يوم ٤/ ١١/ ١٩٩٧م، وهم معرضون للحكم عليهم بعقوبة أقصاها السجن لمدة سبع سنوات كما ذكرت مصادر قضائية.

وراو رئيس سابق لحزب المؤتمر وقد عين رئيسًا للوزراء من عام ١٩٩١م إلى ربيع عام ١٩٩٦م. وكان في أكتوبر من السنة نفسها أول رئيس وزراء هندي سابق يقبض عليه في قضية جنائية بتهمة أخرى هي تزوير خطوط. وأفرج عنه منذ ذلك الحين بكفالة ويواجه عدة اتهامات بالفساد. وقد اضطر بسبب هذه الاتهامات إلى ترك رئاسة حزب المؤتمر في نهاية سنة ١٩٩٦م. واعتبر أيضًا مسؤولاً عن أكبر هزيمة انتخابية لحزب نهرو وإنديرا غاندي في تاريخه في أبريل ومايو عام ١٩٩٦م، بعد أن هيمن هذا الحزب على الحياة السياسية في الهند لمدة أربعين سنة.

وقد اتهم راو مع ١٩ شخصًا من رجال السياسة والموظفين يوم ٢٥/ ٩/ ١٩٩٧م بدفع رشاوى لعشرة من أعضاء المعارضة كي يساندوا حكومة راو خلال تصويت على الثقة جرى في يوليو عام ١٩٩٣م وكادت الحكومة تسقط إذ كان الفارق ١٤ صوتًا فقط.

ووافق أحد نواب البرلمان الذي سبق أن تلقى رشوة على الإدلاء بشهادة إثبات للتهمة ضد راو.

زوج أميرة موناكو ضرب مواطنًا ألمانيًا في ملهى!

أعلن المتحدث باسم النيابة العامة في هانوفر توماس كلينج أن النيابة فتحت يوم الثلاثاء ١٨/ ١/ ٢٠٠٠م تحقيقًا قضائيًّا ضد أمير هانوفر أرنست – أوغست (٤٥عامًا) زوج أميرة موناكو كارولين لإقدامه على ضرب مواطن ألماني في كينيا.

ونقلت فرانس برس عن المتحدث باسم النيابة العامة أن التحقيق بدأ على أساس إصابة جسدية خطيرة، مشيرًا إلى أنه يتوقع أن يطول التحقيق إذ يجب التقدم بطلب مساعدة قانونية من السلطات الكينية.

وكان أرنست – أوغست يشتكي دائمًا من الضوضاء المنبعثة من ملهى ليلي يتولى إدارته المهندس المعماري جو برونلهنر في أرخبيل لامو (المحيط الهندي) حيث كان الأمير يمضي عطلة مع الأميرة.

وأفاد شهود أن برونلهنر تعرض لاعتداء من مجموعة أشخاص يقودهم الأمير الذي انهال بنفسه بالضرب على برونلهنر حتى سقط وقد غطت الدماء وجهه وصدره. ونقل الجريح إلى مستشفى مومباسا حيث عولج في جناح العناية الفائقة من الجروح الكثيرة التي أصيب بها. وفتحت الشرطة الكينية تحقيقًا ضد الأمير الذي اعترف بجرمه على ما يبدو.

ويحمل الأمير أرنست – أوغست (المعتاد على هذا النوع من الحوادث) الجنسيتين الألمانية والبريطانية. وفي ديسمبر عام ١٩٩٨م حكم عليه في ألمانيا بدفع ٧٥٥٠ دولارًا تعويضًا عن أضرار ألحقها بمصور انهال عليه بالضرب بمظلته مما أدى إلى كسر أنفه!

القبض على رئيس بلدية سعودي بتهمة الرشوة!

طلبت هيئة الرقابة والتحقيق بالسعودية إيقاع عقوبة السجن لعشر سنوات وغرامة مليون ريال ومصادرة أموال رشوة على ٦ موظفين حكوميين مدانين بجريمة استغلال السلطة والرشوة، يرأسهم رئيس بلدية ومساعده وعاملون فيها وصاحب مكتب خدمات عامة، وهم من السعوديين، بالإضافة إلى عامل وافد، قاموا جميعًا ببيع ١٤٠ تأشيرة حكومية خاصة ببلديتين في جنوب المملكة.

وقالت صحيفة: "الراية" القطرية يوم الاثنين ١٨/ ٣/ ٢٠٠٢م التي نقلت الخبر عن صحيفة "الوطن" السعودية أن مصدرًا مطلعًا قال إن المتهم الأول في القضية هو رئيس بلدية قام ببيع التأشيرات خلال توليه رئاسة بلديتين في منطقتين إداريتين مختلفتين، وأخذ مبلغ ٤٢٠ ألف ريال مقابلها، كما قام بتوظيف عامل متعاقد مع البلدية ويتقاضى أجره منها في منزله لمدة ٤ سنوات!

أما مساعد رئيس البلدية وهو المتهم الثاني فقد قام ببيع ٨٥٠ تأشيرة وأخذ ٢٤٠ ألف ريال مقابلها.

والمتهمان الثالث والرابع هما عاملا بلدية سعوديان قاما بدور الوسيط مقابل مبالغ مالية كان نصيب كل منهما فيها ٣٢ ألف ريال.

والمتهم الخامس سعودي صاحب مكتب خدمات عامة كان المصرف الرئيسي لهذه التأشيرات ساعده فيها المتهم السادس – وهو وافد – الذي عمل على إيصال صاحب المكتب للعاملين في البلدية.

٣٧٥ ألف دولار كفالة لزعيم المعارضة الإيرانية!

أعلن زعيم المعارضة التقدمية الإيرانية إبراهيم يزدي يوم الاثنين ٦/ ٥/ ٢٠٠٢م لوكالة فرانس برس أنه أُلزم بدفع كفالة قيمتها ثلاثة مليارات ريال إيراني (٣٧٥ ألف دولار) لتفادي السجن!

وأوضح يزدي (٧٠عامًا) العائد أخيرًا من إقامة طويلة في الولايات المتحدة لأسباب طبية "لقد مثلت للمرة الثانية اليوم أمام المحكمة الثورية التي وجهت إليّ الاتهامات،

لكـنها منعتني من كشفها. لقد استجوبت ثم ألزمت بدفع كفالة نحو ثلاثة مليارات ريال لتفادي السجن".

ولم يوضـح يـزدي ما إذا كان قد سدد المبلغ أو قام بتسليم وثائق أملاكه، وخصوصًا العقارية منها، على ما درجت عليه العادة في إيران.

وتعتبر قيمة هذه الكفالة هي الأكبر على الإطلاق التي تطلب للإفراج عن سجين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية!

يذكـر أن يـزدي، وزيـر الخارجية السابق ونائب رئيس الحكومة التي تم تشكيلها في أعقـاب انتـصار الـثورة الإسـلامية في عـام ١٩٧٩م بعد ما شغل منصب المتحدث باسم الإمام الخميني في نوفل – لو – شاتو في فرنسا، يتولى رئاسة حركة تحرير إيران.

وقد تساهلت السلطات حيال هذه الحركة التي أسسها رئيس الوزراء السابق مهدي بازركان حتى مارس عام ٢٠٠١م عندما أودع حوالي ستين من قيادييها السجن.

وقـد تـم الإفـراج عـنهم جميعًا فـيما بعـد لكنهم ملاحقون بتهمة "الإساءة إلى أمن الدولة" ومحاولة قلب النظام.

الإعدام والسجن لمسؤولين فاسدين في الصين!

ذكـرت الـصحف الـصينية يوم السبت ٣١/ ٨/ ٢٠٠٢م أن محكمتين في إقليم هيبي (شمال) أصدرتا سلسلة من الأحكام القاسية بينها حكم بالإعدام ضد مسؤولين فاسدين في الإقليم.

وحُكـم عـلى الـرئيس الـسابق لمكـتب الضرائب في الإقليم لي زن بالإعدام لتقاضيه رشـاوى بقيمة ٦,٧٦ مليون يوان (٨١٧ ألف دولار) إلى جانب ١٦٠ ألف دولار فضلاً عـن المـشاركة في اختلاس أكثر من ٤٨ مليون يوان (٥,٨ مليون دولار) من أموال عائدة لشركتين، بحسب ما ذكرته صحيفة "بيجينغ كينغيان باو" التي نقلت عنها فرانس برس.

وفي إطـار القضية نفسها، حكمت محكمة في مدينة هنغشوى على وو كينغوو مساعد المديـر الـسابق لمكتب حكومة الإقليم بالإعدام مع وقف التنفيذ لمدة عامين، وهي عقوبة عادة ما تخفف إلى السجن مدى الحياة لدى انتهاء المهلة.

وصدرت أحكام بحق مسؤولين كبار آخرين في الإقليم، منهم مساعد الأمين العام لحكومة الإقليم وانف فويون الذي حكم عليه بالسجن المؤبد لتقاضيه أكثر من ٥,٥ مليون يوان (٦٦٥ ألف دولار) من الرشاوى.

وحكم على رانغ أركن رئيس البلدية السابق لمدينة شيجيا زوانغ عاصمة الإقليم بالسجن عشرة أعوام لتقاضيه رشاوى بقيمة ٤٤٠ ألف يوان (٥٣ ألف دولار)، وعلى الأمين العام السابق للحزب في مدينة كاكزو بو شواكان بالسجن المؤبد، في حين حكم على مسؤولين اثنين آخرين بالسجن عشرة أعوام و١٥ عامًا.

تجريد اللواء أنطوان لحد من حقوقه المدنية

ذكر مصدر قضائي أن محكمة بيروت العسكرية حكمت بالإعدام غيابيًّا على قائد جيش لبنان الجنوبي سابقًا اللواء المتقاعد أنطوان لحد، وتجريده من حقوقه المدنية. وأوضح المصدر أن قرار المحكمة شمل أيضًا وقف دفع راتبه.

وكانت محكمة العدل اللبنانية قد حكمت في الماضي على لحد (٧٦عامًا)، الذي وضعته إسرائيل عام ١٩٨٤م على رأس جيش لبنان الجنوبي، بالإعدام غيابيًّا بتهمة "الخيانة العظمى"، ولكنه كان لا يزال يتلقى راتبه لعدم تجريده وقتها من حقوقه المدنية.

واتهمته المحكمة خصوصًا "بإقدامه على التجند في جيش العدو، وقيادته ميليشيا عميلة له، والتعامل معه والاتصال بمخابرات العدو، والقيام بأعمال إرهابية لجهة معادية، وإعطاء الأوامر بقصف مدن، وقتل مواطنين، ودخول إسرائيل، وحيازة أسلحة حربية من دون ترخيص".

وكان وزير الدفاع خليل الهراوي قد وجه في فبراير عام ٢٠٠٢م رسالة إلى رئاسة الوزراء يطلب فيها تجريد لحد من جنسيته اللبنانية، وأوضح أن وزير المالية كان لا يزال يحوّل شهريًّا ٢,١٩١,٠٠٠ ليرة لبنانية (١٤٦٠ دولار) إلى حساب مصرفي له!

وقال الهراوي لوكالة فرانس برس: "طلبت تجريد اللواء لحد الذي يقيم في إسرائيل وحصل على الجنسية الإسرائيلية من جنسيته لنتمكن من حرمانه من راتبه التقاعدي الذي كان لا يزال يتلقاه"!

ولجأ اللواء لحد إلى إسرائيل بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان في مايو عام ٢٠٠٠م، فيما حكم على عناصر جيش لبنان الجنوبي بالسجن بتهمة "التعاون مع العدو" أو اضطروا للإقامة في المنفى.

نائب درزي إسرائيلي مرشح للوزارة متهم بالاغتصاب!

ذكر مصدر في الشرطة الإسرائيلية يوم الأربعاء ٢٨/ ٢/ ٢٠٠١م أن امرأة تقدمت بشكوى ضد النائب الإسرائيلي الدرزي في حزب الليكود أيوب قرة اتهمته فيها باغتصابها!

وكان البعض قد ذكر أن النائب قرة مرشح محتمل للدخول في الوزارة التي يعتزم رئيس الحكومة المنتخب إرييل شارون تشكيلها.

وذكرت فرانس برس أن الشرطة أوضحت أن امرأة لم يكشف عن هويتها قدمت شكوى ضد النائب قرة واتهمته بالاعتداء عليها واغتصابها في أحد فنادق القدس.

وأضاف المصدر أن اثنتين من مساعدي قرة تعملان معه استجوبتا في إطار هذه القضية.

من جهته قال النائب قرة في تصريح صحفي أن مقدمة الشكوى قلبت الأدوار، وأنه هو الذي تعرض للمضايقات من قبل هذه المرأة.

اختفاء نائب مصري بعد الحكم عليه بالسجن!

ذكرت صحيفة "الحياة" يوم السبت ٢٦/ ٣/ ١٩٩٤م أن مجلس الشعب المصري (البرلمان) يواجه مأزقًا أعاد إلى الأذهان قضية إسقاط العضوية عن النواب الذين اتهموا بالاتجار في المخدرات قبل عامين، وذلك بعد أن أصدرت محكمة جنايات مدينة طنطا (في وسط دلتا النيل) حكمًا بالسجن على النائب المستقل توفيق زغلول ثلاث سنوات لإدانته بتهمة "إهدار المال العام والرشوة"، وفصله من عمله، الأمر الذي يعرضه لإسقاط عضوية البرلمان عنه.

وبدأت أجهزة الأمن المصرية عمليات البحث عن النائب زغلول الذي لم يحضر جلسة النطق بالحكم واختفى عن الأنظار. وأصدر النائب العام المصري المستشار رجاء

العربي قرارًا بمنع زغلول من السفر إلى خارج البلاد، وأبلغت مطارات وموانئ ومنافذ مصر الحدودية بذلك.

وكانت أجهزة الرقابة الإدارية التابعة لرئاسة مجلس الوزراء المصري قد اتهمت زغلول - الذي يشغل منصب رئيس مجلس إدارة "شركة طنطا للزيوت والصابون" - بإهدار المال العام لتسهيله توريد مواد غير مطابقة للمواصفات من إحدى الشركات الخاصة وتقاضيه رشوة خمسة آلاف جنيه مقابل ذلك.

وقال مصدر برلماني مسؤول لجريدة "الحياة" إن الدورة البرلمانية الحالية لمجلس الشعب واجهت منذ بداية انعقادها منذ أربع سنوات العديد من المآزق مثل: الاتهامات التي وجهت لبعض الأعضاء بالاتجار في المخدرات وأسقطت عنهم العضوية، لكن هذه المرة الأولى في التاريخ البرلماني المصري التي يصدر فيها حكم قضائي في جريمة مخلة بالشرف على أحد النواب خلال فترة عضويته بالبرلمان.

وذكر المصدر أن مجلس الشعب لن يتمكن من اتخاذ أي إجراء قبل إبلاغه رسميًّا بمنطوق حكم إدانة النائب زغلول من قبل وزير العدل، وبعد ذلك يطبق الإجراءات الخاصة بإسقاط العضوية عنه إذا كان الحكم نهائيًّا.

وأشار إلى أن تخلف زغلول عن حضور جلسة النطق بالحكم أمام المحكمة مكنه من الإفلات من تنفيذ الحكم عليه فورًا وإيداعه السجن. وأوضح أنه بعد إبلاغ المجلس بنص الحكم يحال إلى اللجنة التشريعية أو لجنة القيم بالمجلس لبحث الموضوع وإصدار قرارها بإسقاط العضوية، ويعرض الأمر على المجلس نفسه بعد ذلك ليصوت الأعضاء نداءً بالاسم. ويتطلب تمرير مثل هذا القرار موافقة ثلثي أعضاء المجلس البالغ عددهم ٤٥٤ عضوًا.

الحكم بالسجن على نائبين من الحزب الحاكم في مصر!

حُكم على نائبين مصريين من الحزب الحاكم يوم السبت ٨/ ٢/ ٢٠٠٣م بعد إدانتهما بتزوير أوراق رسمية ومحاولة اختلاس أموال بقيمة ملايين الدولارات.

وفقد النائبان بهاء الدين المليجي وحسين العويس من الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم عن الفيوم (جنوب القاهرة) مقعديهما في البرلمان أثر قرار القضاء، كما أفاد مصدر قضائي ونقلت عنه وكالات الأنباء والصحف المصرية.

وحكمت محكمة جنايات أمن الدولة العليا على المليجي والعويس بالسجن ١٥ و٥ أعوام مع الأشغال الشاقة؛ لقيامهما بتزوير وثائق عقارية بهدف تملك أراض تعود ملكيتها إلى الحكومة في الفيوم، ومطالبتهما بمبلغ ١٦٢ مليون جنيه مصري (٣٠ مليون دولار) تعويضًا.

وفي إطار القضية نفسها حكمت المحكمة على موظف في الفيوم بالسجن ١٥عامًا وعلى محام بالسجن ثمانية أعوام وعلى عشرة أشخاص آخرين بعقوبات بالسجن من عام إلى خمسة أعوام، في حين تمت تبرئة خمسة موقوفين.

ويمثُل عشرة من المتهمين بينهم النائبان أمام المحكمة، وثلاثة آخرون فارّون من وجه العدالة، والأخير متوفى.

وقد اتُّهم عويس باختلاس ثلاثة ملايين جنيه مصري(حوالي ٥٠٠ ألف دولار) خلال عملية بيع مقر الاتحاد العام للمزارعين في الفيوم، غير أنه سدد هذا المبلغ مما أتاح تخفيف العقوبة في حقه.

ومثُل ١٩ شخصًا متهمين في هذه القضية أمام القضاء في مايو عام ٢٠٠٢م بأمر من النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد.

دبلوماسي جيبوتي يهرّب أجهزة بـه ملايين جنيه!

ذكرت صحيفة "الحياة" يوم الثلاثاء ٢٨/ ٥/ ١٩٩٦م أن مباحث أمن الموانئ المصرية أحبطت محاولة لتهريب شحنة كبيرة من الأجهزة الكهربائية تصل قيمتها إلى خمسة ملايين جنيه مصري، كانت الشحنة وصلت إلى ميناء بور سعيد باسم المستشار المالي لسفارة جيبوتي في القاهرة.

وكانت معلومات قد وردت إلى مصلحة أمن الموانئ المصرية تفيد أن مستخلصًا جمركيًّا يعتزم مع آخرين تهريب شحنة كبيرة من الأجهزة الكهربائية داخل حاوية تم شحنها من دبي إلى ميناء بور سعيد.

وقد وصلت الشحنة إلى ميناء بور سعيد باسم المستشار المالي لسفارة جيبوتي، وتبين أنه يستغل صفته الدبلوماسية للإفراج عن الحاوية بزعم أنها تحوي أدوات منزلية وأنها تتمتع بالإعفاءات الدبلوماسية لأعضاء السفارة.

وأخطرت سلطات الأمن كلاً من وزارة الخارجية المصرية وسفارة جيبوتي اللتين أوفدتا مندوبين عنهما حضرا عملية فتح الحاوية، حيث عثر فيها على ١٠٠ جهاز فيديو وعدد كبير من الأجهزة الكهربائية غير خالصة الرسوم الجمركية.

وقررت مصلحة الجمارك مصادرة المضبوطات التي قدرت قيمتها والرسوم الجمركية والغرامة المستحقة عليها بخمسة ملايين جنيه مصري، وأحيل المتهمون إلى النيابة للتحقيق معهم.

خمسة أجهزة فيديو في حقيبة دبلوماسي كوري!

ذكرت وكالة رويتر يوم الأربعاء ٢/ ٢/ ١٩٩٤م أن الجمارك المصرية احتجزت دبلوماسيًا من كوريا الشمالية في مطار القاهرة وصادرت خمسة أجهزة فيديو حاول تهريبها.

وذكرت مسؤولون أن الدبلوماسي الذي يعمل في الكويت تنازل عن الأجهزة ووافق على دفع غرامة قيمتها ٥٠ ألف جنيه مصري (١٤ ألف و٨٠٠ دولار) ولن يتم توجيه أي تهمة له.

وقال المسؤولون إن الدبلوماسي هو ريو هيون سكرتير ثالث للشؤون التجارية، وليس لكوريا الشمالية سفارة في الكويت، إلا أن لها ممثلاً تجاريًا. ولا يتمتع الدبلوماسيون بحصانة خارج الدولة التي يعملون فيها.

وذكر المسؤولون أن الجمارك المصرية شكت في الدبلوماسي الكوري الشمالي لأنه كان يحضر من الكويت سبع مرات في الشهر!

وقال متحدث باسم السفارة الكورية الشمالية في القاهرة أنه لا يعرف شيئًا عن القضية، ونفى أن يقدم دبلوماسيون من بلاده على مثل تلك الأفعال!

فساد في الأكاديمية العسكرية الملكية البريطانية!

ذكرت صحيفة "ذا صن" اللندنية يوم الجمعة ٢٨/ ١١/ ١٩٩٧م أن وزارة الدفاع البريطانية فتحت تحقيقًا في اتهامات وُجهت إلى مسؤولين بالفساد في الأكاديمية العسكرية الملكية في ساند هيرست.

وأوضح متحدث باسم الوزارة أن الشرطة العسكرية كلفت بإجراء التحقيق في "عدد من تأكيدات طلاب ضباط أجانب" في الأكاديمية في شأن "قبول هدايا" قدمت إلى كوادر المعهد.

وكشفت الصحيفة أن سبعة مدربين عسكريين أوقفوا في أعقاب اتهامهم بتلقي "هدايا قيمة" قدمها طلاب عرب أثرياء.

وأضافت أن سيارات من طراز بي.إم.دبليو ومرسيدس وساعات رولكس وأجازات في الخارج كانت على ما يبدو مكافآت تلقاها المدربون لقاء العلامات الجيدة التي منحوها لبعض الطلاب.

وقالت الصحيفة إن الضباط والسرجنت مايجور الذين شملهم التحقيق وضعوا في الحبس المؤقت ثم أعيدوا إلى وظائفهم حتى انتهاء التحقيق.

ويأتي حوالي ١٠٪ من الطلاب الـ ٦٠٠ الذين تستقبلهم أكاديمية ساند هيرست (جنوب إنجلترا) سنويًّا من دول أجنبية.

وأفادت الاتهامات أن طلابًا من دول عربية قدموا على ما يبدو هذه "الهدايا" قبل احتفال انتهاء الدروس آملين في تحسين رتبهم للحصول على أفضل الوظائف في الخارج.

يذكر أن الأكاديمية العسكرية الملكية في ساند هيرست التي تأسست في عام ١٧٩٩م هي أقدم مدرسة عسكرية في العالم.

خلاف بين تاتشر وميجور حول عقد ماسي!

ذكرت مجلة "تاتلر" قصة خلاف نشب أخيرًا بين رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر وخليفتها جون ميجور ليس حول سياسة بريطانيا الأوربية، أو مواقف الحكومة الاقتصادية الداخلية، أو إزاء العلاقة مع الولايات المتحدة، بل على تجرؤ نورما ميجور تزيين عنقها في إحدى الحفلات بعقد مرصع من الماس تعتبره تاتشر ملكًا لها، فيما هو في الواقع من الهدايا التي تلقتها الدولة البريطانية.

وذكرت وكالة رويتر يوم الخميس ١٧/ ٢/ ١٩٩٤م أن الخبر - الذي تسربت تفاصيله إلى الصحف - يفيد أن تاتشر اتصلت هاتفيًّا بـ ١٠ داونتج ستريت، مقر رئاسة

الحكومة البريطانية، وعبرت عن سخطها لهذا "التعدي" على العقد الذي فضلته على جميع المجوهـرات الأخرى خلال فترة وجودها على رأس الحكومة، ولما لم تتلق أي رد اتصلت بمـيجور شخـصيًّا وطلـبت مـنه مـنع زوجـته من ارتداء هذا العقد ثانية، فأوضح رئيس الحكومة لها أن هذا العقد هو ملك للدولة!

وأشـار النـبأ إلى أن تاتـشر عادت واتصلت بميجور ثانية موضحة له تأثرها نتيجة لما حصل، فتفهّم موقفها وطلب من نورما الابتعاد عن هذا العقد وتزيين عنقها بغيره.

ولم يـصدر أي نفي للنبأ من جانب تاتشر أو ميجور، فيما أكدت صحته كارول تاتشر (ابـنة رئيـسة الـوزراء الـسابقة)، وعلقت على الأمر إلى صحيفة "الصن" الشعبية بقولها: "لقـد قـدم هـذا العقد لوالدتي كرئيسة للوزراء وليس إلى صاحبة المنصب، بإمكان جون مـيجور نفـسه أن يـزين نفـسه بـه ولكـنه سيظهر بشكل مضحك إذا فعل ذلك، أنا أفهم موقف والدتي الساخط من هذا الموضوع".

يذكر أن قيمة هذا العقد حوالي مائة ألف جنيه إسترليني (١٥٠ ألف دولار).

محاكمة دبلوماسي بريطاني هرّب شرائط دعارة!

ذكـرت وكالـة أنـباء الشرق الأوسط المصرية يوم ٣/ ٩/ ١٩٩٦م أن إحدى المحاكم البريطانـية تواصـل غـدًا الأربعـاء الموافـق ٤/ ٩/ ١٩٩٦م محاكمـتها لمـستر كمـوكلاند الـسكرتير الأول للـسفارة البريطانـية في طوكـيو لاتهامه بإدخال ١٧٠ شريط فيديو ضمن حقائبه في رحلة العودة لبريطانيا.

ومـن بين هذه الشرائط سبعون شريطًا أعربت هيئتا المحكمة والمحلفون عن ذعرهما عقب مشاهدة بعض مشاهدهما!

وتحـتوي الـشرائط على أفلام دعارة واستغلال أطفال في أعمال منافية للآداب. وكان رجـال شرطة الجمارك قد قاموا بتفتيش حقائب الدبلوماسي عقب عودته إلى بريطانيا بعد انتهاء مدة خدمته في اليابان وعثروا على هذه الشرائط!

وتحـاول هيئتا المحكمة والمحلفون التوصل إلى إجابة عما كان الدبلوماسي يعتزم فعله بهذه الشرائط.

فضائح حكومة توني بلير البريطانية!

قبل انتخابه رئيسًا للوزراء بغالبية ساحقة في مايو عام ١٩٩٧م، تعهد توني بلير بالعمل على طي صفحة الفضائح المالية والجنسية التي شابت سنوات حكم الحزب المحافظ الـ ١٨. ولكن للأسف فإن الأعوام الأربعة من حكومة العمال نفسها لم تخل كذلك من الفضائح.

وذكرت فرانس برس يوم ٥/ ٦/ ٢٠٠١م أن بلير أعلن فور انتخابه يوم ١/ ٥/ ١٩٩٧م أنه سيكون "طاهرًا أكثر من الطهر نفسه" في ممارسته للحكم.

وفي يوم ٣/ ٨/ ١٩٩٧م، أي بعد أقل من ١٠٠ يوم من عمر الحكومة ظهرت أولى الفضائح، إذ أقدم وزير الخارجية روبن كوك على طلاق زوجته مارجريت منهيًا بذلك زواجًا استمر ٢٨عامًا في ظروف مأساوية.

وكان الزوجان في طريقهما إلى المطار عندما رن هاتف كوك المحمول وكان مقر رئاسة الوزراء على الطرف الآخر يبلغه أن الصحافة تستعد لنشر تفاصيل عن علاقته الغرامية بسكرتيرته طالبًا منه اتخاذ الخيار.

وما كان من كوك سوى الطاعة وسرعان ما أعلم زوجته فور وصولهما إلى المطار أن العطلة الصيفية ألغيت وأنه سيطلقها!

وأطلقت وسائل الإعلام العنان في سرد تفاصيل القصة. وانتقمت مارجريت من زوجها السابق واصفة إياه بالمدمن الكحولي سابقًا والمحبط وذلك في كتاب أصدرته. وما كان من روبن كوك لإنقاذ ماء الوجه سوى أن تزوج من سكرتيرته جاينور.

وكان كوك حدد لدبلوماسيته - كمعيار - الأخلاق التي كثيرًا ما استخدمها في الحديث عن تورط مرتزقة بريطانيين في الحرب الأهلية في سيراليون، وقرار احترام عقود التسلح الموقعة مع أندونيسيا خلال عمليات القمع والاضطهاد في تيمور الشرقية في سبتمبر عام ١٩٩٩م.

وفي خريف عام ١٩٩٧، اهتزت الحكومة بجميع أعضائها. فقد وعد العمال فور فوزهم في الانتخابات بمنع إعلانات الدعاية المخصصة للتبغ في سباق الفورمولا واحد للسيارات قبل أن ينقضوا وعدهم هذا بعد أشهر بعد أن كشفت الصحافة أن أحد

العاملين بالسباق ويدعى بيرني إيكلستون قدم تبرعًا لحكومة العمال قيمته مليون جنيه إسترليني. وتمكن إيكلستون من استعادة المليون بطريقة غير شرعية.

كما انتهى العام بفضيحة الابن المراهق لوزير الداخلية جاك سترو الذي عرض بضعة جرامات من حشيشة الكيف للشراء على أحد الصحفيين العاملين في صحيفة شعبية. إلا أن سترو عمل على نزع فتيل أزمة الفضيحة عبر قيامه بمرافقة ابنه إلى مركز الشرطة لتقديم الشكوى، مما أنقذ شرفه.

وشهد عام ١٩٩٨م استقالة ثلاثة وزراء خلال مدة لم تتجاوز الثلاثة أشهر. فقد قدم وزير الدولة لشؤون مقاطعة ويلز رون ديفيز استقالته بعد تعرضه لاعتداء أثناء وجوده في حديقة عامة في لندن يقصدها الشاذون جنسيًّا لإقامة علاقات عابرة. ووصف ما حصل له بـ"لحظة طيش"!

وبعد شهرين كشفت الصحافة أن وزير الدولة للخزانة الثري جيوفري روبنسون أقرض زميله بيتر مندلسون وزير الصناعة والتجارة ٣٧٣ ألف جنيه (٥٩٧ ألف يورو) لشراء منزل في أحد الأحياء الراقية في العاصمة البريطانية. وكانت النتيجة أن قدم الاثنان استقالتيهما.

وبعد عشرة أشهر عاد مندلسون وزيرًا لشؤون أيرلندا الشمالية في أكتوبر عام ١٩٩٩م، إلا أنه استقال للمرة الثانية في يناير عام ٢٠٠١م. وكانت التهمة هذه المرة هي استغلال النفوذ من أجل تسهيل عملية تجنس رجل الأعمال الهندي سريشاند هيندوجا الذي يشتبه في ارتكابه مخالفات في الهند. وكشف تقرير صدر في مارس عام ٢٠٠١م أن مندلسون بُرئ من كل ذلك، ولكن النتيجة جاءت متأخرة!

من جهته تعرض وزير الشؤون الأوربية "كيث فاز" لحملة من وسائل الإعلام للسبب ذاته. لكنه لم يقدم استقالته بل توقف عن العمل بداعي المرض.

وكانت قبة الألفية هي الفضيحة الأخيرة؛ إذ بلغت كلفة هذا المركز الضخم للنشاطات الثقافية مليار و٦٠٠ مليون يورو، لكن الفشل كان مصيرها على الصعيد الشعبي، بحيث لم تتجاوز أعداد الزائرين ٦,٥ مليون من ١٢ مليون كان يتوقع حضورهم. ويغطي الصدأ حاليًّا حطام القبة الفارغ على ضفاف نهر التايمز.

اتهام محافظة مدينة أمريكية بالفساد!

تحولت سارة بوست من مقعدها كمحافظ لمدينة أرفينجتون بولاية نيوجرسي الأمريكية إلى مقعد آخر كمتهمة بالفساد. وقرر المحققون الفيدراليون تحويل بوست إلى المحكمة بعد عدة أشهر من التحقيقات التي طالت أيضًا عددًا من الموظفين في محافظة الولاية.

وذكرت صحيفة "الشرق الأوسط" يوم ٩/ ٤/ ٢٠٠٢م أن لائحة اتهام بوست تتضمن تسلمها رشوة بقيمة ٨٥٠٠ دولار مرتين، وفي حالة إدانتها ستواجه حكمًا بالسجن عشر سنوات.

وتحتل بوست منصب المحافظ منذ عام ١٩٩٤م؛ إذ فازت مرتين بالمنصب، بينما كانت قد دخلت المجال السياسي قبل ١٦ سنة، وأعلنت قبل أشهر أنها لن ترشح نفسها للمرة الثالثة.

وشهد مقر المحافظ مؤخرًا تجمعًا لعدد من أصدقاء بوست الذين حضروا من مختلف مدن الولاية لتقديم دعمهم لها.

وقال جون سكيل أحد ساكني المدينة: "إنه يوم صعب للمدينة ولبوست، ولا أصدق أن تكون مرتبطة بقضية فساد نظرًا لأنها عُرفت باستقامتها وعدم انخراطها في أية أعمال أو صفقات مشبوهة".

وتعد بوست أول سيدة سوداء تحتل منصب المحافظ في مدينة أرفينجتون التي يسكنها حوالي ٥٠ ألف نسمة. وتعد نسبة الجرائم في هذه المدينة عالية مقارنة بمدن الولاية الأخرى فيما عدا نيويورك. كما تعتبر بوست ثالث محافظ يتم اتهامه بالفساد بعد أن تم اتهام محافظين سابقين هما: محافظ نيويورك كينيث جبسون، ومحافظ باترسون مارتي بارنس.

اعتقال عمدة مدينة أمريكية لارتكابه جريمة عنصرية!

ذكر مصدر قضائي أن عمدة مدينة يورك الصغيرة في ولاية بنسلفانيا اعتقل يوم ١٧/ ٥/ ٢٠٠١م في إطار تحقيق حول قتل امرأة سوداء عام ١٩٦٩م خلال تحركات قام بها السكان السود دفاعًا عن حقوقهم المدنية. كما ذكرت فرانس برس.

وأفاد بيان صادر عن المدعي العام في كونتية يورك ستانلي ريبرت "اعتقلت السلطات فجر الخميس شارلز روبرتسون لتورطه المباشر في اغتيال ليلي بيل ألن في ٢١/ ٧/ ١٩٦٩م".

وأوضح روبرت شوك العامل في محكمة كونتية يورك أن روبرتسون (٦٧عامًا) "متهم بارتكاب جريمة، وحددت الكفالة لإخلاء سبيله رهن التحقيق بخمسين ألف دولار".

ونفى روبرتسون التهم الموجهة إليه خلال اعتقاله، وأكد أنه لا ينوي الاستقالة من منصبه كرئيس للبلدية.

وتروي وقائع الجريمة أن ليلي بيل ألن (٢٧عامًا) وهي أم لولدين كانت تقوم بزيارة أهلها في يورك عندما وجدت نفسها مع أولادها وأقرباء لها وسط مظاهرات عنيفة في المدينة. وقامت مجموعة من البيض بإطلاق النار على السيارة التي كانت تقلها.

وعندما خرجت ليلى من السيارة وتوسلت إلى المسلحين البيض التوقف عن إطلاق النار، ما كان منهم إلا أن أطلقوا النار باتجاهها وقتلوها.

والتهمة الموجهة إلى روبرتسون الذي كان يومها شرطيًّا هي تزويد المسلحين الذين أطلقوا النار بالذخائر، وبالمشاركة عشية الجريمة في مظاهرة هتف خلالها "السلطة للبيض".

ولم يعترف روبرتسون إلا بهذه التهمة الثانية.

وفي يوم ٤/ ٧/ ٢٠٠١م ذكر مصدر قضائي في بنسلفانيا أن قاضيًا أحال رئيس بلدية يورك تشارلز روبرتسون إلى القضاء ومعه خمسة رجال من البيض بتهمة قتل ليلي بيل آلن.

وأعربت شقيقتها هاتي ديكسون التي كانت مع الضحية وقت وقوع الحادث عن سرورها، مؤكدة أنها "لم تظن قط بأن هذا اليوم سيأتي".

وسوف يمثل المتهمون أمام القضاء في يوم ٢٣/ ٧/ ٢٠٠١م، ولكن المحكمة لن تبدأ قبل مارس عام ٢٠٠٢م.

وقد يتعرض المتهمون الستة الذين يلاحقون بتهمة القتل لعقوبة السجن المؤبد. واعترف ثلاثة آخرون أوقفوا أيضًا بعد تحقيق استمر عامًا واحدًا أنهم مذنبون لتخفيف عقوباتهم.

مرشح سابق للكونجرس يقتل أربعة أشخاص!

ذكـرت وكالة رويتر يوم الجمعة ٣/ ١٢/ ١٩٩٣م أن مهندسًا عاطلاً عن العمل فتح الـنار عـشوائيًّا داخـل مكـتب حكومـي للتوظيف في كاليفورنيا، فسقط أربعة قتلى بينهم شرطي قبل أن تقتله الشرطة.

وقالت الشرطة إن القاتل آلان وينتربورن العاطل عن العمل منذ فترة طويلة والذي سـبق أن رشح نفسه للكونجرس، دخل في هدوء إلى مكتب التوظيف الحكومي في مدينة أوكسنارد شمال غربي لوس أنجلوس ثم أخرج بندقية وأخذ في إطلاق النار.

وقـال شـهود عيان إنه ركز على موظفي المكتب أكثر من طالبي التوظيف الذين كان بعضهم يصطحب أطفاله.

وقالت الشرطة إن موظفين قُتلا على الفور وتوفيت موظفة متأثرة بجراحها في وقت لاحـق. وأضـافت أن ونيـتربورن هـرب في سـيارته بعـد ذلك وطاردته سيارة للشرطة، وعـندما اضـطر إلى التوقف لكثافة المرور نزل من سيارته وأطلق النار على سيارة الشرطة فقتل أحد رجالها قبل أن يسقط قتيلاً برصاص الشرطة.

هوية المخبر الذي كشف فضيحة ووترجيت لا تزال سرية!

لا تـزال هـوية "ديب ثروت" (الحلق العميق) المخبر الذي مكّن صحيفة "واشنطن بوسـت" مـن كشف فضيحة ووترجيت عام ١٩٧٢م، تعدّ سرًّا بعد انقضاء ٢٥سنة على أكبر فضيحة مثيرة لهذا العصر شهدتها الولايات المتحدة.

وصرح رئـيس تحريـر "واشـنطن بوسـت" الـسابق بنجامان برادلي: "لم أكشف عن اسـمه لأحـد". وكـان بـرادلي قـد أشرف عـلى عمـل اثنـين من مخبريه المشهورين: بوب وودوارد، وكـارل برنـشتاين، اللـذين كانـا وراء "الـسبق الـصحفي" الـذي دفع في عام ١٩٧٤م الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى الاستقالة.

وردًّا عـلى سـؤال لمحطة تليفزيون "إن.بي.سي" الأمريكية، روى برادلي أنه لم يتعرف عـلى هوية هذا المصدر إلا بعد استقالة نيكسون بسنة. كما نقلت عنها وكالات الأنباء يوم ١٦/ ٦/ ١٩٩٧م.

وقال برادلي: "اصطحبت وودوارد في نزهة إلى مافرسون سكوير (ساحة تقع في وسط العاصمة الفيدرالية) وقلت له: آن الأوان لكي أعرف اسمه، فقاله لي". وأكد برادلي أنه طيلة فترة التحقيق ما كان يعرف سوى المكان الذي كان يعمل فيه "ديب ثروت". وأكد أن هذا المخبر لا يزال حيًّا، إلا أن الصحفيين تعهدا بألا يكشفا عن اسمه إلا بعد وفاته.

وتشكل هوية "ديب ثروت" منذ سنين طويلة، محور شتى النظريات، واعتبر محام سابق لنيكسون "جون ديان" في أحد مؤلفاته، أن هذا المخبر هو ألكسندر هيج الذي كان عضوًا في مجلس الأمن القومي في عهد نيكسون. ومن الأسماء الأخرى التي ذكرت في هذه القضية اسم باتريك جراي الذي كان في حينه مديرًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي (إف.بي.آي).

وانكشفت فضيحة ووترجيت التي لا تزال حيثياتها وعواقبها تتفاعل حتى الآن في يوم ١٧/ ٧/ ١٩٧٢م عندما اكتشفت الشرطة وألقت القبض على خمسة لصوص مزودين بأجهزة تنصت إلكترونية في واشنطن حيث كان يوجد مقر الحزب الديمقراطي.

ملاحقات قضائية في لندن ضد هنري كيسنجر!

أعلن ناشط للدفاع عن حقوق الإنسان أنه بدأ يوم الاثنين ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٢م إجراءات في القضاء البريطاني للحصول على أمر باعتقال وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر الذي يتهمه بارتكاب جرائم حرب خلال حرب فيتنام.

ويفترض أن يقدم بيتر تاتشل طلبه أمام محكمة في لندن. وهو يأمل أن يتمكن من اعتقال كيسنجر فور وصوله إلى العاصمة البريطانية حيث يفترض أن يلقي كلمة بعد أيام.

وكان قاضيان هما: الإسباني بالتازار جارزون والفرنسية صوفي هيلين شاتو، قد طلبا من السلطات البريطانية السماح لهما بالاستماع في لندن لكيسنجر في إطار ملف الدكتاتور التشيلي السابق أوجستو بينوشيه الذي اعتُقل في لندن عام ١٩٩٨م.

ويريد تاتشل من جهته توقيف كيسنجر ومحاكمته بتهم ارتكاب "جرائم حرب" عندما كان مسؤول الشؤون الأمنية لدى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بين أعوام ١٩٦٩م و١٩٧٣م.

وأوضح تاتشل في بيان أن "كيسنجر اقترح الغزو السري وغير المشروع لكمبوديا ولاوس، وسمح به وأشرف عليه، ثم سمح بقصفهما".

وقال تاتشل بعد ذلك في تصريح لهيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) إن "كيسنجر كان يشرف عمليًّا عندما كان مستشارًا للرئيس نيكسون للأمن القومي على السياسية الأمريكية في حرب فيتنام".

وأضاف أن كيسنجر "هو الذي سمح واقترح وأشرف على عمليات القصف العشوائية لكمبوديا ولاوس وفيتنام، ويتحمل بالتبعية المسؤولية المباشرة في سقوط العديد من القتلى وتهجير السكان المدنيين" خلال النزاع.

وتابع: إنها "جرائم بموجب القانون البريطاني"، موضحًا أن قانونًا صدر في عام ١٩٦٧م حول اتفاقيات جنيف" ينص على أن عدم التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، واستمرار العمليات العسكرية التي تؤدي إلى تعريض المدنيين للخطر أو قتلهم، تشكل جرائم حرب".

ولكن السلطات البريطانية رفضت الطلب الذي تقدم به القاضي الإسباني بلتسار جارسون لاستجواب هنري كيسنجر في إطار ملف أوجستو بينوشيه.

وأوضح القاضي في محكمة بو ستريت في وسط لندن، أن على الناشط بيتر تاتشيل أن يحصل أولاً على الضوء الأخضر من وزارة العدل قبل تقديم طلبه.

وفي مدريد أفادت مصادر قضائية أن وزارة الخارجية الأمريكية قالت إن كيسنجر لا يملك إذنًا من واشنطن ليتم استجوابه من قبل قاضٍ حول مهامه عندما كان وزيرًا للخارجية الأمريكية.

وفي يوم الأربعاء ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٢م تظاهر أكثر من مئتي شخص في لندن أمام قاعة "رويال ألبرت هول" ضد زيارة يقوم بها إلى لندن هنري كيسنجر الذي يتهمونه بانتهاك حقوق الإنسان في السبعينيات في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.

وذكر مراسل وكالة فرانس برس أن المتظاهرين رددوا هتافات تقول: "عالمنا ليس للبيع.. ضعوا كيسنجر في السجن" و"كيسنجر مجرم هارب" و"كيسنجر.. كم طفلاً قتلت اليوم؟". وجرت مواجهات بين المتظاهرين ورجال الشرطة الذين انتشروا حول

المبنى حيث يفترض أن يلقي كيسنجر (٧٨عامًا) محاضرة عن العولمة أمام ٢٥٠٠ من رجال الأعمال والمسؤولين الاقتصاديين. وقد توقفت حركة السير أمام المبنى حيث توجد دمية تمثل كيسنجر وضعتها حركة أطلقت على نفسها اسم "الحركة من أجل توقيف كيسنجر"، بحيث يراها الضيوف الكبار الذين بدأوا يفدون بالملابس الرسمية لحضور المحاضرة. وقد أقر كيسنجر في المحاضرة بأن الحكومة الأمريكية "ارتكبت أخطاء". وقال: "لا أحد يستطيع أن يقول إنه عمل ضمن حكومة لم ترتكب أخطاء". وأضاف كيسنجر: "يبقى أن نعرف ما إذا كانت المحاكم هي المكان المناسب لتحديد ذلك بعد ثلاثين عامًا من مرور هذه الحوادث".

وقد أمر القاضي الإسباني بلتسار جارسون بإرسال إنابة قضائية إلى الولايات المتحدة لاستجواب وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر بصفة شاهد، في إطار الملف الذي يتولى التحقيق فيه حول جرائم النظامين الدكتاتوريين في تشيلي والأرجنتين.

وأوضح مصدر قضائي أن القاضي الإسباني الذي اشتهر بعد أن تمكن من القبض على الدكتاتور بينوشيه عام ١٩٩٨م سيضمّن هذه الإنابة القضائية لائحة من الأسئلة يريد طرحها على كيسنجر.

ويريد القاضي استجواب كيسنجر حول الدور الذي لعبته الولايات المتحدة إبان الدكتاتورية التشيلية، وفي عملية كوندور التي نفذها النظامان العسكريان معًا خلال السبعينيات لإزالة المعارضين المقيمين في المنفى.

لكن الدبلوماسية الأمريكية أوضحت أن واشنطن لا تسمح لكيسنجر بالخضوع للاستجواب من قبل قاضٍ حول عمله على رأس الدبلوماسية الأمريكية، كما ذكر مصدر قضائي إسباني.

عشيقة وزير الخارجية الفرنسي السابق ترغب في مغادرة فرنسا!

أعلنت كريستين دوفيه – جونكور التي تقدمت بطلب استئناف الحكم الصادر عليها بالسجن ٣٦شهرًا، بينها ١٨ شهرًا مع النفاذ، في أحد ملفات قضية مجموعة ألف النفطية الفرنسية، أنها راغبة في مغادرة فرنسا، كما ذكرت صحيفة "فرانس سوار" يوم السبت ٩/ ٦/ ٢٠٠١م.

وقالت العشيقة السابقة لوزير الخارجية الفرنسي السابق رولان دوما: "أريد الذهاب من هنا ومغادرة فرنسا. أريد البحث عن عمل في الخارج. أريد أن أعيد بناء حياتي بعيدًا عن هنا"، موضحة أنه يحق لها مغادرة الأراضي الفرنسية على أن تظل تحت تصرف القضاء الفرنسي.

وقالت دوفيه – جونكور: "هنا أشعر بالوحدة. الكل يخاف مني. لا أجد شخصًا ألجأ إليه ولا أي عمل"، نافية ما يقال عن أن كتبها تدر عليها الكثير من المال.

وأوضحت في مقابلة مع صحيفة "فرانس سوار" حول هذا الموضوع "تتحدثون عن كتبي، لقد تخليت عن كل حقوقي كمؤلفة لدفع كفالتي. والآن تلاحقني مصلحة الضرائب لدفع مبالغ لا أملكها، وأواجه خطر دخول السجن لعدم دفع ضرائبي. إنها حلقة مفرغة. اليوم لم أعد أملك أية أموال. عليّ أن أترك شقتي وأنفصل عن أولادي وأغادر هذا البلد".

وفيما يتعلق برولان دوما الذي حكم عليه بالسجن ستة أشهر مع النفاذ وسنتين مع وقف التنفيذ، فإن كريستين دوفيه- جونكور أعربت عن أسفها لتقديم أدلة ضده.

وقالت في المقابلة:"عندما توجهت إلى القاضي في أبريل عام ١٩٩٩م كنت ضائعة تمامًا، فقلت كل شيء.. تحدثت عن الشقة والتماثيل. عن كل شيء (...) لقد شعرت بأني أسلمهم هذا الرجل خلال قولي الحقيقة".

وكان رولان دوما قد أدين بسبب حصوله على أموال طائلة بلغت ٦٤,٥ مليون فرنك فرنسي (٩,٨٣مليون يورو) من شركة ألف عبر عشيقته السابقة لإقناعه بالموافقة على بيع شركة تومسون ست فرقاطات إلى تايوان، الأمر الذي كان يعارضه.

ولا تخفي كريستين دوفيه – جونكور غضبها من محاكمة دوما. وتضيف: "عندما أرى الفساد المستشري في هذا البلد وأرى حكمًا يصدر على رجل بسبب حذاء وتماثيل.. ماذا ينتظرون لفتح الملف الحقيقي.. الملف الكبير للفساد السياسي والمالي في فرنسا.. ملف الفرقاطات التي بيعت إلى تايوان؟".

القضاء يبرئ الوزير السابق رولان دوما

برأت محكمة فرنسية يوم الأربعاء ٢٩/ ١/ ٢٠٠٣م وزير الخارجية السابق رولان دوما الذي أطلق سراحه بعد اتهامه في قضية رشوة تورط فيها مسؤولون من المجموعة النفطية الفرنسية ألف.

وكانت المحكمة الابتدائية قد حكمت في عام ٢٠٠١م على دوما (٨٠عامًا)، الرئيس السابق للمجلس الدستوري، في شق من هذه القضية بالسجن ستة أشهر مع التنفيذ وسنتين مع وقف التنفيذ؛ لأنه قبل هدايا من عشيقته السابقة كريستين دوفييه – جونكور دفعت ثمنها شركة ألف التي كانت موظفة فيها.

وحكم على كريستين دوفييه – جونكور التي قضت ستة أشهر في الحبس التحفظي، بالسجن ١٨ شهرًا مع التنفيذ وسنة مع وقف التنفيذ.

واعتبرت المحكمة في قرارها أنه لم يثبت أن دوما "كان على علم منذ البداية بالطابع الوهمي لعمل كريستين دوفييه – جونكور" بينما ثبت أنه لم يسكن أبدًا "في الشقة التي حصلت عليها بصورة غير قانونية".

وتفجرت هذه الفضيحة في عام ١٩٩٨م خلال التحقيق مع رولان دوما. وتحدثت الصحف حينذاك عن تفاصيل علاقاته مع كريستين دوفييه – جونكور والشقة الفخمة التي استأجرتها في حي راقٍ بالعاصمة الفرنسية على حساب شركة ألف، حيث كانت تستقبل دوما عندما كان وزيرًا (١٩٨٨-١٩٩٣) والهدايا الثمينة التي قدمتها له.

وساهمت كريستين إلى حد كبير في سقوط رولان دوما، خصوصًا بعد نشرها كتابًا قدمت فيه نفسها على أنها "مومس الجمهورية"!

واضطر دوما في بداية سنة ٢٠٠٠م، وكان وقتها الشخصية الخامسة في الدولة، إلى تقديم استقالته من المجلس الدستوري رغم نفيه الدائم لعلمه بمصدر الهدايا التي قدمتها له عشيقته.

ورولان دوما الصديق القديم للرئيس الاشتراكي السابق فرنسوا ميتران، والمحامي اللامع الذي أصبح نائبًا ثم وزيرًا، والذي ينتمي إلى نخبة رجال السياسة في فرنسا، وجد نفسه مرغمًا على الانسحاب من الحياة السياسية.

ولم يخف دوما سعادته بهذا الحكم. وصرح بعد قليل من صدوره "أنا سعيد بأن القضاء أنصفني". أما محاميه فقد أعرب عن أسفه "للإهانة" التي لحقت بموكله لدى محاكمته.

وحكم على المدير العام السابق لمجموعة ألف (١٩٨٩-١٩٩٣م) لوييك لوفلوش - برانجون، الذي لم يحضر المحاكمة، بالسجن ثلاثين شهرًا مع التنفيذ، وأصدرت المحكمة مذكرة اعتقال بحقه.

أما ألفريد سيرفين المدير السابق للعلاقات العامة في شركة ألف، وهو يقبع الآن في السجن منذ إلقاء القبض عليه في فبراير عام ٢٠٠١م في الفيليبين، والذي عملت لديه كريستين دوفييه - جونكور كمكلفة بمهمة، فقد حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات مع التنفيذ.

الفساد في فرنسا يفرخ جيلاً عنيدًا من القضاة المناضلين

عندما زودت إيفا جولي المناضلة ضد الفساد مكتبها في قصر العدالة بباريس بجهازي كمبيوتر وفاكس دفعت التكاليف من جيبها.

جيل جديد يسمى "القضاة الصغار" برز في ساحة العدالة الفرنسية يقوم بالتحقيق مع صفوة القوم من سياسيين ورجال أعمال وغيرهم بكل تصميم وحماس في ظل تأييد الرأي العام.

فقد تألق نحو ١٢ قاضيًا يحققون في قضايا فساد وتدليس تمس وزراء حاليين وسابقين ورئيس بلدية باريس ومدير هيئة السكك الحديدية ورئيس بنك باريبا وآخرين.

وحتى الرئيس جاك شيراك ورئيس الوزراء آلان جوبيه وقعا في شباك القضاة الصغار وإن كان لفترة قصيرة في تحقيقات حول حيازة شقق بإيجار رخيص يمتلكها مجلس العاصمة، ثم تقرر حفظ القضية.

وأثارت تحقيقات قضاة شبان مثل جولي وإيريك هالفان في ضاحية كريتاي بباريس وفيليب كورروييه في مدينة ليون، اهتمامًا بالغًا لدرجة أن علماء اجتماع وصفوها بأنها ثورة.

وقال ريمي لينوار أستاذ علم الاجتماع بجامعة السوربون لوكالة رويتر يوم ١/ ٨/

١٩٩٦م: "يجسد هؤلاء المحققون إحساسًا جديدًا بواجبهم المدني، إنه مثل الصراع بين الأرستقراطية العظمى والمستويات الأدنى قبيل الثورة الفرنسية عام ١٧٩٨م".

وأضاف: "يشعر موظفون مدنيون معظمهم قضاة ومفتشو ضرائب من طبقات وسطى بالاشمئزاز من سلوك رؤسائهم الذين يهيمنون عليهم اجتماعيًّا ومهنيًّا. وتأجج الصراع بسبب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية".

ويتقاضى المحققون الجدد ومعظمهم في الثلاثينات إلى الأربعينات من العمر مرتبات ضئيلة بالمقارنة مع ما يحصل عليه المشتبه فيهم. وتقول مصادر قضائية إن مرتب هالفان الشهري نحو ٢٠ ألف فرنك (٤٠٠٠دولار).

ويعتبر مكتب جولي المزدحم - الذي يشاركها فيه كاتب - نموذجًا للإمكانيات المتواضعة التي توفرها الدولة. وقبل شهرين تقرر تخصيص حارسين لهذه القاضية بعد تلقيها تهديدات.

وتتمتع جولي ورفاقها بسلطة احتجاز أي مشتبه فيه خلف القضبان حتى لا يهرب أو يتواطأ أو يفسد الأدلة أو يهدد السلام.

ويدعم القضاة الصغار الرأي العام الذي يؤجج حماسه تسريبات عن مجرى التحقيق في قضايا مختلفة إلى صحف مشهورة مثل "لوموند" اليومية أو البطة المقيدة "لوكانار أنشينيه" الهزلية الأسبوعية.

قال جان كلود بوفيه رئيس اتحاد القضاء، اليساري التوجه: "هؤلاء القضاة لهم خلفيات متنوعة. ولكنهم يؤمنون أن التحقيق مع شخصية مرموقة لا يجب أن يكون سببًا لحفظ القضية".

وأضاف: "ليس لهم أيديولوجية معينة. ولكن موقفهم هو (إذا أنيطت بنا قضية فإننا سنستمر فيها إلى النهاية)".

ومن أساتذة هذا الجيل من المحققين رينو فان رومبك القاضي بمدينة رين، الذي كشف النقاب عن فضيحة خاصة بتمويل الحزب الاشتراكي عندما كان في الحكم في بداية التسعينيات مما أشعل شرارة سلسلة من التحقيقات في فضائح فساد في المؤسسة السياسية.

وكان رومبك أستاذ هالفان في كلية القانون. ويقود هالفان الآن التحقيق في قضية فساد في بلدية باريس. وقد وصفت مجلة فرنسية هالفان بأنه أكثر قضاة فرنسا تعرضًا للتهديد.

وتلقـى اسـتقلالية المحققـين الصغار تأييدًا لدرجة أن قضاة في الدوائر العدلية العليا بدأوا يحذون حذوهم.

وفي الآونـة الأخيرة اصطدم مجلس القضاء الأعلى مع شيراك حول تعيين قضاة كبار ضمن صلاحيات رئيس الدولة التي نادرًا ما واجهت تحديًا في هذا الشأن.

وانتـصر مجلـس القـضاء بـأن تقـرر تأجـيل بعض التعيينات موضع الخلاف. ولكن الحكـومة في الـشهر الماضي (يوليو ١٩٩٦) شددت قبضتها على النظام القضائي، وعينت اثنين من القضاة الكبار المقربين إلى حزب شيراك: أحدهما وكيلاً للنائب العام في المحكمة العليا، والآخر في الوظيفة نفسها بمحكمة الاستئناف في باريس.

وكـان ألكـسندر بـن مخلـوف الذي عين وكيلاً للنائب العام في محكمة الاستئناف في باريس مستشارًا سابقًا لشيراك ثم كبير معاوني وزير العدل الحالي جاك توبون.

وبتولي منصبه الجديد يستطيع ابن مخلوف حفظ قضايا يحققها القضاة المناضلون.

كارلوس منعم ينفي قبض رشاوى من إيران!

وصـف الـرئيس الأرجنتينـي الـسابق كارلـوس منعم الأنباء التي تحدثت عن تلقيه عـشرة ملايـين دولار مـن إيران مقابل عدم تحميلها مسؤولية اعتداء ضد مؤسسة يهودية أرجنتينية في عام ١٩٩٤م بأنها "أكذوبة فاضحة"!

وقـال مـنعم لـشبكة "سي.إن.إن" التليفزيونية بعدما نشرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية تصريحات لمنشق إيراني أكد فيها أن الرئيس الأرجنتيني السابق تلقى رشاوى في عهـد الـرئيس الإيـران السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني "إنها أكذوبة فاضحة. سأرفع شكوى سب وقذف".

وبحـسب كـلام المنـشق الإيراني وهو موظف سابق رفيع المستوى في الاستخبارات الإيـرانية، فإن كارلوس منعم وافق خلال ولايته الرئاسية، وبواسطة المال، أن يؤكد عدم وجود أي دليل يسمح باتهام طهران في هذه القضية.

وردًا عـلى أن تكـون المـسألة مـناورة شاركت فيها صحيفة "نيويورك تايمز" لإرباك ترشـيحه في الانتخابات الرئاسية الأرجنتينية في مارس عام ٢٠٠٣م قال منعم: "كلا، لا أعتقد ذلك".

لكنه أضاف: "على الرغم من أن كل ذلك موجه ضد مشاركتي في العملية الانتخابية، ومن دون أي ادعاء مني، فإني سأفوز، فليتوقفوا عن هذا النوع من التشهير لأنهم لن يحصلوا على شيء".

ودافع الرئيس الأرجنتيني السابق أيضًا عن ملكية حساب مصرفي في سويسرا يتقاسمه وزوجته السابقة زوليما يوما والذي يحتوي على أموال الرشوة.

وقال: "إن الحساب الوحيد الذي أملكه في سويسرا فتح في عام ١٩٨٦م عندما ربحت الدعوى ضد الحكومة في عهد الدكتاتورية، ودفعوا لي ٢٠٠ألف دولار بقيت مودعة في الحساب هناك في (سويسرا). والحساب مع الفوائد المتراكمة لا يحتوي على أكثر من ٦٠٠ألف دولار، ويمكنكم التحقق إذا شئتم".

وكان المركز التعاضدي اليهودي الأرجنتيني قد تعرض لأخطر اعتداء في تاريخ الأرجنتين عندما انفجرت شاحنة مفخخة في يوم ١٨/ ٧/ ١٩٩٤م وتسببت بمقتل ٨٥ شخصًا وإصابة ٣٣٠ آخرين بجروح.

وتعد الجالية اليهودية في الأرجنتين (٣٠٠ألف شخص) هي الأكبر في العالم بعد الولايات المتحدة.

نائب الوزير هرَّب المخدرات بطائرة عسكرية!

قال مسؤول بالمحكمة العليا في تاجيكستان أن نائبًا سابقًا لوزير الدفاع أُدين بتهمة تهريب المخدرات يوم ٨/ ٨/ ٢٠٠٢م وصدر حكم بسجنه ١٣عامًا.

وأبلغ المسؤول وكالة رويترز أن القاضي وجد نيكولاي كيم مدانًا باستخدام طائرة مروحية عسكرية لتهريب المخدرات في أبريل عام ١٩٩٨م حين كان نائبًا للوزير!

وقال الادعاء إن كيم رتب قيام الطائرة بنقل ٨٦كيلوجرامًا من الأفيون و٥٠٠جرام من الهيروين من دوشنبة إلى شمال تاجيكستان لبيعها لتجار من روسيا أو أوزبكستان.

وصادرت الشرطة المخدرات قبل إقلاع الطائرة. وهرب كيم إلى كازاخستان حيث اعتقل في يناير عام ٢٠٠٢م وسلم إلى تاجيكستان.

وأُدين كيم بثلاث تهم أخرى منها: استغلال منصبه، والاختلاس، وجرد من رتبته العسكرية وصودرت ممتلكاته.

رئيس الفيليبين استولى على ٤٠٪ من فدية الرهائن!

ذكرت مجلة "در شبيغل" الألمانية يوم الاثنين ١١/ ١٢/ ٢٠٠٠م أن الرئيس الفيليبيني جوزف إسترادا استولى على نحو أربعين بالمئة من الفدية التي دفعت لإطلاق سراح الرهائن الذين كانت تحتجزهم مجموعة أبو سياف الإسلامية في جزيرة جولو.

ونقلت المجلة عن مصادر مقربة من أجهزة الاستخبارات الألمانية أن قيمة الفدية بلغت عشرين مليون دولار ذهب نصفها إلى مسؤولين سياسيين حيث نال الرئيس استرادا ٤٠٪، والعشرة بالمئة الباقية ذهبت إلى جيب المفاوض الأساسي باسم الحكومة الفيليبينية روبرتو إفنتاخادو.

وأضافت المجلة أن عناصر من الاستخبارات الألمانية تجسسوا على الاتصالات الهاتفية عبر الأقمار الصناعية التي كانت تتم بين المفاوض إفنتاخادو وخاطفي الرهائن.

وتبين أن الفدية التي طلبها الخاطفون كانت أقل بكثير مما أعلنته الحكومة الفيليبينية!

زعيم المتمردين متهم بسرقة ألفي ماسة!

ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" يوم الأحد ١٤/ ٥/ ٢٠٠٠م أن زعيم متمردي سيراليون فوداى سنكوح مشتبه به بسرقة أكثر من ألفي ماسة قد يسعى لبيعها في الخارج، استنادًا إلى وثائق عثر عليها في منزله في فريتاون الذي فر منه يوم ٨/ ٥/ ٢٠٠٠م.

وأضافت الصحيفة أنه استنادًا للوثائق المذكورة فإن الأحجار الكريمة سلمت إلى سنكوح شخصيًّا من مناطق مناجم الماس في البلاد بعد تعيينه وزيرًا للمناجم في أغسطس عام ١٩٩٩م.

وانضم فوداى سنكوح إلى الحكومة في ذلك التاريخ بناء على اتفاق سلام أبرم في لومي عام ١٩٩٩م بين الرئيس أحمد تيجان كباح ومتمردي الجبهة الثورية الموحدة. ولكن هذه الاتفاقية باتت متقادمة.

ويحتجز متمردو الجبهة الثورية حوالي ٥٠٠ من جنود قوات الأمم المتحدة.

وقالت الصحيفة إن الوثائق التي عُثر عليها تشير إلى أسماء الأشخاص الذين سلموا الألماس إلى فوداى سنكوح، كما تصف الأحجار الكريمة.

كما عثر المحققون أيضًا على رسائل شريك موجود في الخارج كان يحاول إقامة اتصال مع زبون في أنفير (بلجيكا) المركز العالمي لتجارة الأحجار الكريمة.

وأضافت الصحيفة أن الوثائق – التي سينشرها وزير العدل السيراليوني سولومون بيريوا يوم ١٥/ ٥/ ٢٠٠٠م – قد تلقي الضوء على العلاقة التي تربط سنكوح والرئيس الليبيري تشارلز تايلور.

دبلوماسي أفريقي يحاول تهريب ثياب باريسية إلى مصر!

أحبطت السلطات الأمنية في مطار القاهرة يوم الأحد ١٩/ ١٠/ ١٩٩٧م محاولة قام بها دبلوماسي أفريقي لتهريب ملابس مستوردة من باريس تبلغ قيمتها نصف مليون دولار.

وذكر مصدر في الشرطة المصرية أن الدبلوماسي الأفريقي المعتمد في مصر كان يعتزم تهريب ٥٠٠ كيلوجرام من الثياب موزعة في ستة طرود.

ولم يشر المصدر إلى اسم هذا الدبلوماسي أو جنسيته لكنه أوضح أن تجارًا طلبوا منه تمرير هذه الملابس بواسطة الحقيبة الدبلوماسية.

ووصلت الطرود إلى مصر في طائرة تابعة لشركة الخطوط الجوية السعودية آتية من باريس عبر جدة. واستصدرت أجهزة الأمن إذنًا رسميًّا بتفتيش الشحنة، وصادرت الملابس، لكن الدبلوماسي نفى أن تكون ملكه.

وأحيل الدبلوماسي إلى النيابة العامة لاستجوابه، لكنه لن يتعرض لأي ملاحقات قضائية بسبب تمتعه بالحصانة الدبلوماسية.

وغالبًا ما تحبط أجهزة الأمن المصرية محاولات تهريب حمولات قيمة يقوم بها دبلوماسيون وخصوصًا أفارقة.

وتعود آخر قضية من هذا النوع إلى يوم ٢٥/ ٩/ ١٩٩٧م عندما صادرت الأجهزة الأمنية ١٥٠ سجادة فارسية تناهز قيمتها المليون دولار كان دبلوماسي أفريقي آخر يحاول تهريبها.

اتهام الرئيس الكولومبي بالحصول على رشوة من زعماء المخدرات!

أكـد أمـين الخـزانة السابق لكارتل كالي للمخدرات جيرمو بالوماري يوم الأربعاء ٢٣/ ٧/ ١٩٩٧م في ميامـي أن الرئيس الكولومبي أرنستو سامبير حصل خلال حملته من أجـل الانـتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٤م على خمسة ملايين دولار من الكارتل، كما التقى شخصيًّا زعيميه الأخوان رودر يغيز.

وأوضـح بالـوماري الـذي يـدلي مـنذ يـوم ١٦/ ٧/ ١٩٩٧م بـشهادته أمـام محكمة فيدرالـية في ميامـي أن اللقـاء تـم خـلال حفل عشاء في كالي حضرته شخصيات سياسية أخرى من بينها هامبرتو دو لاكال الذي كان مرشحًا آنذاك لمنصب نائب الرئيس.

وأضـاف بالـو مـاري أن الكارتل كان يريد "استقبال سامبير وتحين الوقت المناسب لفـرض خطـته الـرامية إلى الحـصول مـن القـضاء الكولومبـي على تعهد لصالح أعضاء الكارتل المعتقلين".

وتأتي هذه الاتهامات لتعزز تلك التي وجهها أمين الخزانة السابق للرئيس الكولومبي ساتياغو مدينا الذي أكد في حديث لإحدى شبكات التليفزيون في بوجوتا أن سامبير كان المستفيد الوحيد من أموال المخدرات خلال حملته الانتخابية عام ١٩٩٤م.

وأضـاف مديـنا الـذي يقـضي عقـوبة "الحـبس المنزلي" بعد أن حكم عليه في البداية بالـسجن ثـماني سـنوات "لقـد تم استغلالنا جميعًا". وتابع "إن سامبير مازال جالسًا على مقعد الرئاسة، لكن معاونيه في السجن".

وفي واشـنطن أدت شـهادة بالوماري إلى تزايد الهجمات ضد سامبير، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنز يوم ٢٢/ ٧/ ١٩٩٧م "لدينا شكوك قوية بـشأن الـنقود التي استخدمت في تمويل حملته، إنها نقود قذرة.. نقود مخدرات". وأضاف "لا نريد أن يأتي أرنستو سامبير إلينا".

وفي بوجـوتا أكد لويس نيتو محامي سامبير خلال حملته لانتخابات عام ١٩٩٤م يوم ٢٣/ ٧/ ١٩٩٧م في تـصريح خطـي لـوكالة فـرانس بـرس عـبر المكتب الصحفي لقصر الرئاسـة أن "الولايات المتحدة تستخدم قضية مرفوعة على اثنين من المحامين الأمريكيين ولا تمـت بـأي صـلة لأرنستو سامبير حتى تشهر بالرئيس الكولومبي، وتسيء إلى صورة كولومبيا".

وأكد نيتو أن "تصرفات رئيس الدولة كانت بالفعل موضع تحقيق لم يسفر عن توجيه أي اتهام إليه من قبل الهيئة الوحيدة المخولة السلطة القانونية لذلك؛ أي الكونجرس الكولومبي"، معتبرًا أن "الولايات المتحدة لا تملك أي صلاحية قانونية أو سلطة أخلاقية لإعادة فتح ملف قضية أو فتح أخرى عن وقائع سبق أن حسمتها السلطة القضائية الكولومبية".

وكانت الجمعية الوطنية الكولومبية قد أحجمت في يونيو عام ١٩٩٦م عن محاكمة الرئيس سامبير لعدم كفاية الأدلة التي تتيح اتهامه بالحصول على نقود من كارتل كالي لتمويل حملته الرئاسية. إلا أنه حكم على ثلاثة من معاوني المرشح سامبير من بينهم مدينا بالسجن ٧٨ و٩٦ شهرًا.

تحقيق تمهيدي مع وزيرة العمل الأمريكية!

ذكرت محطات التليفزيون الأمريكية مساء يوم الأربعاء ١٤/ ١/ ١٩٩٨م أن وزيرة العمل الأمريكية أليكسيس هرمان هي موضع تحقيق تمهيدي من قبل وزارة العدل للاشتباه بقيامها باستغلال نفوذها لتحقيق مكاسب مادية شخصية.

وقالت المصادر ذاتها إن التحقيق التمهيدي الذي فتحه القضاء الأمريكي سيستمر ٩٠ يومًا يتقرر في ختامه إن كانت القضية تستدعى تعيين مدعٍ عام مستقل.

ورفضت وزارة العدل التي اتصلت بها وكالة فرانس برس الإدلاء بأي تعليق على هذه المعلومات.

وقالت محطة "إي.بي.سي" إنه يشتبه في أن هرمان، وهي سوداء في الـ٤٩ من العمر، تقاضت أموالاً لقاء استخدام نفوذها عندما كانت مستشارة للرئيس الأمريكي بيل كلينتون بين العامين ١٩٩٤ و١٩٩٦م لتسهيل عمل شركات خاصة.

وأضافت المحطة أنها سمحت في هذا الإطار لشركة هاتف عبر الأقمار الصناعية بالحصول على ترخيص من اللجنة الاتحادية للاتصالات لقاء حصولها على تسهيلات مختلفة من هذه الشركة.

كما أنها سهلت عمل شركة مستشارين لقاء تقاضيها ١٠٪ من أجورهم.

وأجـرت "إي.بي.سي" حديثًا مع رجل أعمال أفريقي أكد أنه سلّم بيده مغلفًا يحوي مالاً إلى منزل هرمان.

مـن جهـته قـال المـتحدث باسم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أن هذا الأخير "يثق تمامًا" في الوزيرة هرمان.

وفي خـتام التحقـيق التمهـيدي يمكن أن يقرر القضاء الأمريكي إسقاط الملاحقة أو تمديد التحقيق ٦٠ يومًا إضافيًا أو تعيين مدعٍ عام مستقل.

وكـان مجلـس الـشيوخ الأمريكي قد وافق في مايو عام ١٩٩٧م على تعيين هرمان في وزارة العمل بعد ثلاثة أشهر على إعلان كلينتون اختيارها لتولي هذا المنصب.

اتهام وزير الزراعة الأمريكي السابق بقبول هدايا!

اتهمـت محكمـــة أمـريكية وزير الزراعة الأمريكي السابق مايكل إبسي يوم الأربعاء ٢٧/ ٨/ ١٩٩٧م بقـبوله - بطـريقة غـير مـشروعة - هـدايا بقـيمة ٣٥ ألـف دولار من مؤسسات تتعامل مع الحكومة الاتحادية.

وأوضـح القـاضي المكلـف بالتحقيق دونالد سمالتز أن على مايكل إبسي الإجابة عن ٣٩عنصر اتهام بينها الكذب على المحققين وإصدار الأمر إلى أحد الموظفين لتزوير وثائق.

وإذا ثبتت التهم جميعًا على الوزير السابق فإنه قد يواجه أحكامًا بالسجن مدى الحياة.

ورفـض مـتحدث باسم البيت الأبيض في ماراتاس فينيارد (ماساتشوسيتش) تقديم أي تعليق.

يذكـر أن أبـسـي كـان أول شخـصية سوداء تتسلم وزارة الزراعة، وقد تركها عام ١٩٩٤م إثر بداية التحقيقات.

ويـتهم نائب ميسيسيبي السابق بتلقي هدايا مثل أغراض شخصية وبطاقات لحضور الـدورة الأمريكية المفتوحة في كرة المضرب، ومباريات كرة السلة وكرة القدم الأمريكية، بالإضافة إلى أموال نقدية لصديقته.

يذكـر أن التحقـيقات في الـتهم المنسوبة إلى أبـسي استغرقت ثلاث سنوات وبلغت كلفتها ٩ ملايين دولار أمريكي.

شكوى بتهمة الاحتيال تلاحق نائب الرئيس الأمريكي!

رفعت المنظمة المتخصصة بمكافحة الفساد "جوديشال ووتش" شكوى ضد نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني بتهمة الاحتيال عندما كان رئيسًا ومديرًا عامًّا لشركة في تكساس، لكن البيت الأبيض رفض على الفور هذه الاتهامات.

وشرحت المنظمة المحافظة التي تهدف إلى وضع حد للفساد في الحكومة أن "تشيني يلاحق بوصفه مشاركًا مباشرًا ومتواطئًا في أعمال احتيال" قامت بها شركة هاليبورتون في تكساس للخدمات النفطية عندما كان رئيس مجلس إدارة الشركة بين عام ١٩٩٥م وصيف عام ٢٠٠٠م.

وقال رئيس المنظمة في ميامي لاري كلايمان للصحفيين إن "أشخاصًا أبرياء إمكاناتهم بسيطة تضرروا بفعل ذلك، ونحن نمثل هؤلاء الأشخاص".

وقال كلايمان أن تشيني نفى حتى الآن أي مسؤولية له في أعمال احتيال مزعومة في المحاسبة، وقال: "عليه الآن أن يتحمل مسؤولياته لأنه متهم وعليه أن يدلي بشهادته تحت القَسَم".

وشرح أن شركة هاليبورتون ضخمت من قيمة عائداتها الفعلية عشرات الملايين من الدولارات بهدف اجتذاب المستثمرين المحتملين.

وأكد المتحدث باسم تشيني وباسم البيت الأبيض أن الشكوى "لا تستند إلى أساس". ونفت الشركة هذه الاتهامات، مؤكدة أنها مغلوطة ومن دون أساس وليست واقعية".

وذكرت وكالة فرانس برس يوم ١١/ ٧/ ٢٠٠٢م أن الشكوى تستهدف أيضًا مكتب المحاسبة "أندرسون" الذي أُدين في وقت سابق بانتهاك القانون في قضية إفلاس شركة أنرون العملاقة للطاقة في أكبر قضية من نوعها شهدتها الولايات المتحدة.

وتشير الشكوى إلى مساهمين صغار "دُفعوا إلى امتلاك أسهم بأسعار خيالية نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لعملية احتيال عامة تورط فيها المتهمون وفقدوا بذلك كل القيمة الفعلية لاستثماراتهم أو جزءًا منها في الشركة".

ويطالب مقدمو الشكوى بتعويضات كبيرة تبلغ الحد الذي يسمح به القانون في تكساس. وقال كلايمان: "نطالب بملايين ملايين الدولارات".

وتندرج القضية الجديدة التي تستهدف تشيني في إطار سلسلة من الفضائح مرتبطة بكشف معلومات حول ممارسات مشكوك بصحتها في حسابات المجموعات الأمريكية الكبيرة.

وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش قد وعد بوضع ضوابط أخلاقية في عالم الأعمال، وأعلن عن تشكيل لجنة فيدرالية خاصة مكلفة بمراقبة تجاوزات رؤساء الشركات، وذلك في خطاب ألقاه في وول ستريت يوم ٩/ ٧/ ٢٠٠٢م.

واتهم كلايمان الرئيس الأمريكي بالسعي إلى تحويل الأنظار عن ممارساته الخاصة وممارسات تشيني عندما كانا يعملان في القطاع الخاص.

ولا تستبعد المنظمة إمكان أن تقدم شكوى ضد بوش نفسه الذي أثيرت أخيرًا شكوك حول فضيحة تتعلق بقضية بيعه أسهمًا شخصية قبل ١٢عامًا عندما كان رجل أعمال.

وقال كلايمان للصحفيين: "ليعرف الجميع أنه لا أحد فوق القانون".

وقد أقفل سهم شركة هاليبورتون يوم الأربعاء ١٠/ ٧/ ٢٠٠٢م بتراجع بنسبة ٤,٠٤٪ وصولاً إلى ١٣,٥٥دولارًا.

وزير الدفاع الأمريكي باع أسهمًا بقيمة ٨٧ مليون دولار!

أظهر تقرير مالي نشره البنتاجون يوم الثلاثاء ١٩/ ٦/ ٢٠٠٢م أن وزير الدفاع دونالد رامسفلد باع ما قيمته ٨٧ مليون دولار من الأسهم في عام ٢٠٠١م.

وباع رامسفلد الأسهم من العقارات والمساهمات في شركات، وتقدر قيمتها بما بين ٢٠,٧ و٨٧,١ مليون دولار.

وأكبر عملية ضمن ذلك قدرت قيمتها بما بين ٥ و٢٥ مليون دولار وكانت في "ديرفيلد بارتنرز" شركة الاستثمارات في مؤسسات القطاع الخاص.

وأظهر التقرير أن ثروة رامسفلد الخاصة تقدر بما بين ٤٣,٤ و١١٥,٧ مليون دولار.

وفي يوم ٣١/ ١٢/ ٢٠٠١م كان يملك بصفة خاصة أسهمًا في البورصة تقدر بما بين ١٧,٦ و٦٩,٢مليون دولار، وأملاكًا عقارية لاسيما في نيومكسيكو وشيكاغو تقدر بما بين ٦,٩ و١٠ملايين دولار، وما بين ١١.٣ مليونا من التأمين على الحياة. ويملك رامسفلد أيضًا

منظمة لا تبغي الربح تقدر أسهمها بما بين ٥ و٢٥مليون دولار. وتقدر ديونه بما بين ٩,٦ و٣٤,٦مليون دولار.

وفي رسالة أرفقت بهذا التقرير الذي قدمه لإبراء ذمته اشتكى رامسفلد من أن إعداد هذه الوثيقة "المعقدة جدًّا" كلفه ٦٠ألف دولار لقاء الأتعاب.

وقبل تعيينه في البنتاجون عام ٢٠٠١م كان رامسفلد يخوض مسيرة سياسية كما أنه برز في مجال الأعمال.

قريب الملكة بريطانيا يعرض خدماته مقابل١٠٠ ألف دولار!

ذكرت صحيفة "ذا أوبزرفر" البريطانية يوم الأحد ٢٠/ ٤/ ١٩٩٧م أن الأمير مايكل دو كنت قريب الملكة إليزابيث الثانية يعرض خدماته على رجال الأعمال في مقابل ١٠٠ ألف دولار سنويًّا!

ونقلت الصحيفة عن وثيقة سرية في حوزتها أن الأمير "يفضل أجرًا سنويًّا قيمته ٦٠ ألف جنيه إسترليني (١٠٠ألف دولار) تدفع مسبقًا كل ثلاثة أو ستة أشهر".

وأضافت الوثيقة أن الخدمات التي يقترحها الأمير مايكل هي "السماح لرجال الأعمال بالتعرف إلى شخصيات كبيرة، والتأكد من أن يتم استقبالهم على أعلى المستويات مما يتيح لهم تحقيق أهدافهم". وأوضحت أن الأمير سيحضر أيضًا احتفالات ومآدب رسمية.

ونظرًا إلى قرابته من الملكة غالبًا ما يشارك الأمير في مآدب رسمية تتيح له لقاء مسؤولين سياسيين وماليين من جميع أنحاء العالم.

وكانت نشاطاته قد أثارت جدالاً في أكتوبر عام ١٩٩٦م عندما استقبله كبار المسؤولين الصينيين خلال زيارة مولت نفقاتها شركة "بريتش تيليكوم" التي لها مصالح في هونج كونج.

كذلك استضافه مقدم البرامج الأمريكي المعروف لاري كينج في برنامجه على شبكة "سي.إن.إن" للحديث عن ذكرياته في "بيت آل ويندسور"، وهو اسم عائلته.

القبض على سفير سويسري بتهمة تبييض أموال المخدرات!

ذكر مصدر موثوق به في لوكسمبورج يوم الخميس ١١/ ٧/ ٢٠٠٢م لوكالة فرانس برس أن السفير السويسري لدى لوكسمبورج بيتر فريدريش الذي أوقف يوم الاثنين ٨/ ٧/ ٢٠٠٢م في برن، يشتبه في قيامه بتبييض أموال مخدرات!

وأعلن هذا المصدر الذي رفض الكشف عن هويته "إنها مسألة تتعلق بتحقيق واسع النطاق على علاقة بقضية تبييض أموال مخدرات".

والسفير البالغ من العمر ستين عامًا قيد التوقيف الاحترازي في سويسرا منذ يوم الاثنين ٨/ ٧/ ٢٠٠٢م.

وقد أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية السويسرية رودي كريستن نبأ الاعتقال موضحًا أن النيابة العامة الفيدرالية تتولى إدارة القضية.

وأعلنت في بيان أنها باشرت "بالتعاون الوثيق مع الشرطة القضائية الفيدرالية، تحقيقًا ضد السفير السويسري في لوكسمبورج المشتبه به في قضية تبييض أموال في إطار عمليات خاصة تتناول مبالغ مصدرها مريب".

وتتم هذه الإجراءات بالتعاون مع السلطات في لوكسمبورج.

وتبلغ قيمة هذه الأموال مئات الآلاف من الفرنكات السويسرية حسبما ذكرت النيابة.

يذكر أن بيتر فريدريش كان سفيرًا لبلاده في فيتنام قبل لوكسمبورج، وتم تكليفه بتنسيق إجراءات تعزيز التعاون مع دول أوروبا الوسطى والشرقية.

الحكم على رئيس الوزراء التركي بالسجن بتهمة الاحتيال!

حكم على رئيس الوزراء التركي الإسلامي السابق نجم الدين أربكان يوم الأربعاء ٦/ ٣/ ٢٠٠٢م بالسجن سنتين وأربعة أشهر لدوره في قضية احتيال مرتبطة بأموال حزبه المحظور، كما ذكرت وكالة أنباء الأناضول.

وفي حال تم تثبيت الحكم من قبل محكمة الاستئناف، فسوف يحظر على أربكان الانتساب إلى حزب سياسي والترشيح للانتخابات.

وكانت محاكمة أربكان (٧٦عامًا) و٧٨مشبوهًا آخرين قد بدأت في عام ١٩٩٨م بعد حظر حزب الرفاه الذي كان يتزعمه بتهمة القيام بنشاطات مناهضة للعلمنة.

وينص القانون التركي على أن يتم تحويل أصول حزب منحل إلى خزينة الدولة. وكان المفتشون المكلفون بعملية الحجز قد اكتشفوا في تلك الفترة أن مبلغًا يعادل ٣,٦ ملايين دولار مفقود من صناديق الحزب الذي أعلن آنذاك أنه دفعها لفروعه الإقليمية.

واعتبرت المحكمة أن الحزب كان أعد ١٣٩ ملفًا مزورًا من أجل استغلال هذه الأموال من دون أن توضح في أي مجال. وقالت إنه لم يكن بالإمكان إجراء صفقات مالية بهذا الحجم من دون علم أربكان، بحسب ما ذكرته وكالة الأناضول.

وقد ذكرت الصحف التركية أن هذه الأموال قد تكون استخدمت بالفعل في تمويل إنشاء حزب إسلامي جديد بعد حظر حزب الرفاه.

وأعلن محامي أربكان على الفور أن موكله سيستأنف الحكم.

وقال في بيان:"لقد فوجئنا تمامًا بهذه الإدانة انطلاقًا من أنه لم يجر أي تحليل جدي لتحديد ما إذا كانت الملفات المعنية مزورة، من دون الأخذ بالحسبان أن توقيع موكلنا لا يظهر على أي منها".

وحكم القاضي على ١٩ مشبوهًا آخرين بالسجن ١٤شهرًا وعلى خمسين آخرين بالسجن سنة واحدة لدورهم في القضية.

وكان نجم الدين أربكان أول رئيس وزراء تركي إسلامي اضطر إلى الاستقالة في عام ١٩٩٧م بعد سنة واحدة في السلطة تحت ضغط الجيش الذي اعتبر أن النظام العلماني في خطر.

وكانت المحكمة الدستورية قد حظرت حزب الرفاه بعد بضعة أشهر على استقالته، ومنعت أربكان من ممارسة النشاطات السياسية لمدة خمسة أعوام.

وفي مارس عام ٢٠٠٠م، حكم عليه بالسجن بتهمة التمرد إثر تصريحات موالية للإسلاميين ومؤيدة للأكراد أدلى بها في أعقاب حملته الانتخابية في عام ١٩٩٤م، ولكنه لم ينفذ العقوبة إثر حصوله على عفو.

وفي يونيو عام ٢٠٠١م حظر أيضًا حزب الفضيلة الذي خلف حزب الرفاه بتهمة قيامه بنشاطات مناهضة للعلمنة. وانقسم أعضاؤه بين حزبين سياسيين جديدين يملكان حاليًّا ٨١ مقعدًا في البرلمان من أصل ٥٥٠ مقعدًا.

لوحة مزورة تثير فضيحة لرئيسة وزراء نيوزيلندا!

وجدت رئيسة وزراء نيوزيلندا هيلين كلارك نفسها في مواجهة فضيحة بعد أن كشفت إحدى الصحف يوم الثلاثاء ١٦/ ٤/ ٢٠٠٢م توقيعها على لوحة رسمها شخص آخر.

واعترفت هيلين كلارك بأنها خدعت جمعية للدفاع عن الحيوانات "سيف أنيمالز فروم إكسبلواتيشن" بإعطائها سنة ١٩٩٩م، وقبل أن تصبح رئيسة للوزراء بقليل، لوحة تحمل توقيعها لطرحها في مزاد خيري.

وتبين أن اللوحة رسمتها الفنانة لورين فوهي مجانًا مع علمها بأنها ستباع في مزاد خيري. وقد بيعت اللوحة بألف دولار نيوزيلاندي (٤٥٠ دولار أمريكي) إلى رجل أعمال من أوكلاند يدعى هنري فان ديك عرضت عليه رئيسة الوزراء أن تعيد إليه مبلغ اللوحة رغم أنها لم تقبض منه شيئًا. لكنها رفضت في المقابل أن تقدم له اعتذارًا خطيًّا كما طلب.

وقد أدى هذا الحادث إلى هبوط شعبية هيلين في استطلاعات الرأى قبل بضعة أشهر فقط من الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٢م.

أحد معاوني رئيس الوزراء الإسرائيلي متهم بالفساد!

أعلنت وزارة العدل الإسرائيلية يوم الجمعة ٢٤/ ٧/ ١٩٩٨م أن أحد معاوني رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين الذي اغتيل في نوفمبر عام ١٩٩٧م ستوجه إليه رسميًّا تهمة الفساد.

ويتهم شيمون شيف الأمين العام السابق في حكومة رابين بتلقي رشاوى بقيمة ٢٢٠ ألف دولار في قضيتين مختلفتين: الأولى التي بقيت طي الكتمان تتعلق بنشاطات قام بها شيف في بلد أجنبي، حيث تتهمه النيابة العامة بمحاولة تلقي رشاوى بخمسة ملايين دولار. أما القضية الثانية فتورط فيها، بالإضافة إلى شيف، مقاولو بناء في القدس الغربية.

وقـد رفـض شـيف هذه الاتهامات مؤكدًا للإذاعة الإسرائيلية أنه "لا أساس لها من الصحة".

يـشار إلى أن شـيف قـدم اسـتقالته في يونـيو عام ١٩٩٥م على إثر خلافات مع وزير المالية العمالي في ذلك الحين.

تهمة اختلاس تواجه وزير الداخلية الفرنسي السابق!

وزيـر الداخلـية الفرنسي الأسبق شارل باسكوا الذي يقدم نفسه على أنه المدافع عن الميراث الديجولي في مواجهة الرئيس الفرنسي جاك شيراك، يواجه تهمة التورط في فضيحة سياسـية قـضائية مـرتبطة بالإفـراج عـن رهـائن فرنـسيين كانـوا محتجـزين في لبـنان في الثمانينيات.

ووجهـت إلى امـرأتين مقـربتين مـن باسكوا تهمة اختلاس جزء من فدية يرجح أنها دفعت للإفراج عن ثلاثة رهائن فرنسيين خطفوا خلال الحرب الأهلية اللبنانية.

وأكـد القـضاء توجـيه الاتهـام صـباح يوم الخميس ٣/ ١/ ٢٠٠٢م بعد أن كشفت صحيفة إقليمية هذه القضية.كما أكدت وكالة فرانس برس.

وانطلقـت القـضية مـن مذكـرة سرية وجهتها إدارة مراقبة الأراضي (دي.إس.تي – جهـاز مكافحـة التجـسس) في ينايـر عـام ٢٠٠١م إلى النـيابة العامة في باريس، تشير إلى اخـتلاس جـزء مـن فديـة قـد تكـون دفعت لإطلاق سراح رهائن فرنسيين في لبنان عام ١٩٨٨م.

وعـلى الفـور ردّ باسـكوا (٧٤عامًـا) الرئيس الحالي لحزب التجمع من أجل فرنسا، المنـشق عـن حـزب الـتجمع مـن أجل الجمهورية بزعامة الرئيس جاك شيراك، والمرشح للانـتخابات الرئاسية في ربيع ٢٠٠٢م، بانفعاله المعهود، وقال في حديث لإذاعة "فرانس إنفو" إنه لم تدفع أية فدية لإطلاق سراح الرهائن الفرنسيين في لبنان في مايو عام ١٩٨٨م.

وأضـاف:"هـذه الفـضيحة تقودني – بوصفي وزيرًا آنذاك – إلى طلب فتح تحقيقين قـضائيين: الأول بتهمة التشهير المغرض، والثاني ضد الوسائل الإعلامية التي نقلت هذه الادعاءات".

وإبان قضية الرهائن الفرنسيين في لبنان، كان باسكوا أحد المعاونين المقربين لشيراك الذي كان آنذاك رئيسًا للوزراء في عهد الرئيس اليساري فرنسوا ميتران.

ومنذ ذلك الحين تدهورت العلاقة بين المسؤولين، وخصوصًا بسبب رفض وزير الداخلية السابق فكرة الوحدة الأوروبية.

وجاء الإفراج عن الرهائن الفرنسيين مارسيل فونتان ومارسيل كارتون وجان بول كوفمان وجان لوي نورمندان وروجيه أوك خلال الحملة الانتخابية الرئاسية عام ١٩٨٨م.

ورغم أن الإفراج عن الرهائن بدأ وكأنه نجاح لشيراك إلا أن الأخير هزم في الإنتخابات في مواجهة ميتران الذي انتخب رئيسًا للجمهورية للمرة الثانية عام ١٩٨٨م.

وقد وجهت التهمة بالتورط في هذه القضية إلى مقربتين من باسكوا هما: ماري دانيال فور، وكريستيان مارشياني.

وتعتبر ماري دانيال فور معاونة مقربة من باسكوا، كما أن كريستيان مارشياني هي زوجة النائب الأوروبي جان شارك مارشياني الذي كلفه باسكوا عام ١٩٨٦م بالقيام بمهمة من أجل الحصول على الإفراج عن الرهائن الفرنسيين في لبنان.

ونفت مارشياني رسميًّا حصولها على أية أموال، حسبما أكد محاميها جاك تريمولي دو فيلبيه لوكالة فرانس برس.

ومن جانبه، أعلن النائب مارشياني أن "أي فدية" لم تدفع لإطلاق سراح رهائن فرنسيين في لبنان في الثمانينيات، متسائلاً عن دور جهاز مكافحة التجسس في هذه القضية ومديره الحالي جان جاك باسكال.

وقال: "إذا كان ما قاله باسكال صحيحًا فإن الأمر خطير جدًّا، إنها قضية دولة". معتبرًا أن ثلاثة أشخاص فقط يمكن أن يكونوا قد أعطوا موافقتهم على دفع الفدية: ميتران أو شيراك أو إدوار بالادور وزير المالية آنذاك.

وتابع مارشياني: "أما إذا كان ما يقوله بسكال غير صحيح، فعندئذٍ يجب أن يوضح لماذا فبرك هذه الفضيحة؟ ولماذا يريد أن يلوث سمعة أشخاص بعد ١٥ عامًا؟"!

حبس رئيس هيئة السكك الحديدية الفرنسية في قضايا فساد!

قال متحدث باسم وزارة المواصلات الفرنسية أن لويك لوفلوش بريجون رئيس هيئة السكك الحديدية الحكومية قدم استقالته يوم الجمعة ١٩/ ٧/ ١٩٩٦م بعد أن قضت محكمة باستمرار حبسه على ذمة تحقيق في جرائم فساد. كما ذكرت وكالة رويتر.

وقال رئيس الوزراء آلان جوبيه يوم الخميس الموافق ١٨/ ٧/ ١٩٩٦م أنه يتعين تنحية لو فلوش بريجون بعد أن قالت محكمة استئناف أنه يتعين استمرار احتجازه خلال التحقيق في مزاعم عن أعمال احتيال وقعت أثناء رئاسته لشركة ألف إكيتان النفطية العملاقة. ومن المتوقع أن يعين مجلس الوزراء خلفًا له في يوم ٢٤/ ٧/ ١٩٩٦م.

وكانت قاضية التحقيق إيفا جولي قد أمرت باحتجاز لو فلوش بريجون يوم ٥/ ٧/ ١٩٩٦م للاشتباه في تبديده لأموال الشركة وتورطه في عمليات احتيال وإصدار معلومات كاذبة أثناء رئاسته لشركة ألف بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣م.

وعين لو فلوش بريجون رئيسًا لهيئة السكك الحديدية الحكومية في ديسمبر عام ١٩٩٥م بمبادرة شخصية من الرئيس جاك شيراك باعتباره مستشارًا قام بمواقف تدعو إلى التقدير بعد إضراب استمر ٢٤ يومًا في المواصلات العامة، مما اضطر الحكومة للتراجع عن خطط لإعادة هيكلة هيئة السكك الحديدية.

وفي غضون ستة أشهر حظي باحترام اتحاد العمال وتمكن من التوسط بشأن خطة إنقاذ حكومية لتخفيف عبء الديون عن الهيئة وتطوير شبكة القطارات السريعة.

وتشتبه قاضية التحقيقات في أن يكون لو فلوش بريجون - وهو يساري عينته الحكومة الاشتراكية في ذلك الوقت رئيسًا لألف إكيتان عام ١٩٨٩م - قد حوّل أموال الشركة إلى شركة موريس بيدرمان مقابل مجاملات قدمها الصديق له ولزوجته السابقة.

محاباة وتبذير داخل منظمة اليونيسكو!

أكدت صحيفة "ذي جارديان" البريطانية يوم الاثنين ١٨/ ١٠/ ١٩٩٩م، استنادًا إلى تدقيق في الحسابات أعدته الحكومة الكندية ومذكرة فرنسية، أن منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة (يونيسكو) تعاني من المحاباة والتبذير.

وقد وجهت المذكرة السرية - التي حصلت الصحيفة البريطانية على نسخة منها - إلى مدير عام المنظمة المنتهية ولايته؛ الإسباني فيديريكو مايور من قبل أحد معاونيه الفرنسي فرنسوا جانيكو، وهو أحد المرشحين لخلافته.

وتؤكد الصحيفة أن جانيكو ذكر حالة موظفة كانت تعمل في مكتب الرئيس الفرنسي الراحل فرنسوا ميتران حتى تولى شيراك الرئاسة في عام ١٩٩٥م.

ووضعت الحكومة الفرنسية هذه الموظفة بعد ذلك "تحت تصرف" اليونيسكو. وأضافت الصحيفة أنها أصبحت مستشارة براتب سنوي قدره ٩٨ألف دولار على أساس عقد لفترة محددة في مجال لم تكن تتمتع فيه بكفاءة خاصة.

وأضافت الصحيفة أن جانيكو أكد أن سكرتيري دولة للشؤون الخارجية تدخلا شخصيًا ليصبح وضعها "قانونيًا داخل المنظمة"؛ أي لتحصل على عقد عمل دائم. ولم تكشف الصحيفة نتيجة هذين التدخلين.

واستندت الصحيفة إلى شهادات أشخاص عن حالات أخرى تؤكد المحاباة، وأشارت أيضًا إلى تدقيق في الحسابات أعدته الحكومة الكندية وسلم إلى اليونيسكو منذ أكثر من عام. وقدرت هذه الدراسة الكندية نسبة ٤٠٪ من التعيينات في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧م التي "لم تقم على أساس الكفاءة".

وأفاد التقرير أن أكثر من تلك الترقيات الداخلية في الفترة ذاتها "لا تناسب المعايير التي وضعتها المنظمة". وقدرت تكاليف الترقيات غير المبررة بما بين مليونين وأربعة ملايين دولار في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧م. ولا يندرج المستشارون الخاصون في أي موازنة، "ويبدو أن مهمتهم في غالب الأحيان من مسؤولية الموظفين الدائمين وحدهم".

وعند درس القطاع التربوي لاحظ المدققون عدم وجود تقييم مالي للمشاريع ولا أهداف محددة ولا إلزام بتحقيق نتائج.

قضية بينوشيه تخيف الطغاة السابقين في أمريكا اللاتينية!

أعاد قرار رفع الحصانة عن أوغستو بينوشيه رغم أنه ينتظر تأكيده من قبل المحكمة العليا، الرجل القوي السابق في تشيلي إلى صفوف البشر العاديين، وأثبت أن الطغاة السابقين في أمريكا اللاتينية لم يعودوا سوى عمالقة لا يقوون على الوقوف.

وقد تشوهت صورة الحصانة من الملاحقة التي احتفظ جنرال تشيلي بينوشيه بها لنفسه حتى بعد انتهاء نظامه (١٩٧٣-١٩٩٠م) مع إعلان قرار محكمة الاستئناف في سانتياجو رفع الحصانة البرلمانية عنه.

وتقدم محامو بينوشيه يوم الجمعة ٩/ ٦/ ٢٠٠٠م بطلب استئناف لهذا القرار أمام المحكمة العليا مؤكدين مجددًا براءته ونقص الأدلة التي تثبت مسؤوليته عن الفظائع التي ارتكبت في عهده، ومنها اختفاء أو موت أكثر من ثلاثة آلاف شخص. كما ذكرت فرانس برس يوم ١٠/ ٦/ ٢٠٠٠م.

ولم يمنع الوضع الذي يتمتع به بصفته عضوًا في مجلس الشيوخ مدى الحياة من توقيفه في لندن في أكتوبر عام ١٩٩٨م بطلب من القاضي الإسباني بلتسار جارسون. إلا أن بينوشيه نجح في الحصول على قرار بالإفراج عنه بسبب وضعه الصحي السيئ.

ومنذ عودته إلى تشيلي في مارس عام ٢٠٠٠م، لم يتوقف عدد الشكاوى التي قدمت ضده في سانتياجو عن الارتفاع لكي تتجاوز حوالي مئة شكوى. وفي حال أكدت المحكمة العليا رفع الحصانة عنه، فإنه يمكن أن يدخل قفص الإتهام.

وكان الجنرال ألفريدو ستروسنر الذي قاد الباراجواي بقبضة من حديد بين عام ١٩٥٤م إلى عام ١٩٨٩م، ويتمتع بإقامة فاخرة في المنفى بالبرازيل غير قابل للمساس أيضًا. لكن نائبًا برازيليًّا يدعى ماركوس روليم يصر على البحث في "أرشيف الرعب" لملاحقته ومحاكمته.

وتتألف هذه المحفوظات التي عثر عليها في عام ١٩٩٢م في أسونسيون من خمسة أطنان من الوثائق المرتبطة بخطة الكوندور التي وضعتها الديكتاتوريات الأمريكية اللاتينية في السبعينيات والثمانينيات للقضاء على معارضيها.

وقال هيران ديلغادو فون لابيل محامي ستروسنر إنه "من غير المرجح إن لم يكن من المستحيل" أن تسحب الحكومة البرازيلية حق اللجوء السياسي منه.

لكن في الوقت نفسه عبر الرئيس فرناندو هنريكي كاردوزو عن استعداده لكشف كل الحقائق المتعلقة بخطة الكوندور، وأمر بفتح محفوظات الجيش البرازيلي بطلب من القاضي الأرجنتيني كلاوديو بوناديو الذي يحقق في فقدان ثلاثة من مواطنيه. وتقول لجنة حقوق الإنسان إن ٢٨٨ شخصًا على الأقل قتلوا أو فقدوا في عهد الديكتاتورية في البرازيل من عام ١٩٦٤م إلى عام ١٩٨٥م.

وفي الأرجنتين بلغ عدد ضحايا حملات القمع (١٩٧٦-١٩٨٣م) بين عشرة آلاف وثلاثين ألف شخص. وقد حكم على قادة الحملات هذه: يورغي فيديلا، وإيميليو ماسيرا، ورينالدو بينيون، وغيليرمو سواريز ماسون، بالسجن مدى الحياة في عام ١٩٨٥م وأصدر الرئيس كارلوس منعم عفوًا عنهم بعد خمسة أعوام. لكنهم الآن تحت الإقامة الجبرية بعد أن اتهموا بخطف رضع من سجينات سياسيات، وهي جريمة لا تسقط بالتقادم.

وقد تم العفو عن الانقلابيين السابقين في الأوروجواى (١٩٧٣-١٩٨٥م)، في استفتاء جرى في عام ١٩٨٩م. وهم يعيشون اليوم حياة هادئة، لكن ربما يشعر الجيش ببعض القلق بعد أن تعهد الرئيس يورجي باتل بتسوية مشكلة المفقودين.

وتشهد بوليفيا من جهتها أكثر الأوضاع تناقضًا. فقد انتخب الديكتاتور السابق هوجو بانزر (١٩٧١-١٩٧٨م) رئيسًا بطريقة ديمقراطية في عام ١٩٩٧م، بينما يمضي الجنرال لويس جارسيا ميزا (١٩٧٩-١٩٨٠م) حكمًا بالسجن ثلاثين عامًا بعد أن قامت البرازيل بتسليمه في عام ١٩٩٥م.

ورفعت دعاوى عديدة على قادة جواتيمالا السابقين: فردناندو روميو لوكاسا جارسيا (١٩٧٨-١٩٨٢م)، وإيفرين ريوس موت (١٩٨٢-١٩٨٣م)، الرئيس الحالي لمجلس الشيوخ، وأوسكار هومبرتو ميخيا فيكتوريس (١٩٨٣-١٩٨٦م)، وقد تقدمت ريغوربيتا مينشو التي حازت جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٩٢م بشكوى ضد ثمانية من القادة السابقين بتهمة ارتكاب جرائم إبادة وتعذيب أثناء الحرب الأهلية التي استمرت ٣٦عامًا حتى ١٩٩٦م.

أما أناستازيو سوموزا الذي حكمت عائلته نيكاراجوا ٤٥عامًا، فقد أطاح به الساندينيون في عام ١٩٧٩م واغتالته بعد عام من ذلك في أسونسيون حركة التمرد الأرجنتينية "الجيش الثوري الشعبي".

وحتى الآن، يعد سوموزا أحد القادة النادرين الذين لم يستمروا طويلاً بعد سقوطهم. ولكن من تطورات قضية بينوشيه يشعر الطغاة السابقون لدول أمريكا اللاتينية بأنهم مهددون أكثر فأكثر.

كيم يكافح من أجل تقاعد دون فضائح!

بعد حياة عملية حافلة بالنضال ضد العسكريين الأقوياء تنقل خلال سنواتها بين السجن وتحديد الإقامة الجبري والإضراب عن الطعام، باتت أهم أماني رئيس كوريا الجنوبية كيم يونج سام هي التقاعد بدون ضجة ولا فضائح.

وقال المحللون إنه ربما يكون قد حقق أمنيته بعد انتخابات يوم الخميس ١١/ ٤/ ١٩٩٦م.

وبعد نضال طويل في غياهب السجون إلى قصر البيت الأزرق الرئاسي في سيول يبدو أنه فاز في آخر معارك حياته.

ويحتمل أن تكون انتخابات الجمعية الوطنية قد أصابت منافسه الرئيس كيم داي جونج زعيم حزب "المؤتمر الوطني من أجل سياسات جديدة" المعارض بجرح قاتل؛ فقد كان يخطط لخوض انتخابات الرئاسة بعد انتهاء فترة رئاسة كيم يونج سام الوحيدة البالغة خمس سنوات في عام ١٩٩٨م.

ولم يصَب كيم داي جونج وحده، ولكن أصيب معه في مقتل مجموعة مرشحين رئاسيين محتملين في انتخابات يوم الخميس ١١/ ٤/ ١٩٩٦م، منهم ثلاثة من حزب المؤتمر وحده.

وفشل كيم داي جونج في الفوز من خلال نظام التمثيل النسبي بفارق ضئيل بعد أداء أسوأ من المتوقع لحزبه.

وقال موون تشونج إيل أستاذ العلوم السياسية بجامعة يونسيي إن" كيم داي دونج كان من الممكن أن ينجح إذا تنحى أحد الناجحين الموالين له". ولكن سبق السيف العزل وأضيرت سمعته.

وقال موون إن أكثر ما يخشاه كيم يونج سام هو "هجوم كيم داي جونج عليه بالتنقيب عن أخطائه السابقة".

وأضاف موون إن: "الانتخابات البرلمانية قد تؤدي إلى تشكيل سياسي جديد". كما ذكرت وكالة رويتر يوم ١٢/ ٤/ ١٩٩٦م.

وكوريا الجنوبية ليست كريمة ولا متسامحة مع رؤسائها السابقين. ويمثل اثنان منهم هما: روه تاي وو، وتشون دوو هوان، سلفا كيم يونج سام المباشران، أمام المحكمة بتهم الرشوة والتمرد والخيانة، ويواجهان عقوبة الإعدام إذا أدينا.

واغتيل رئيس آخر من رؤسائها، وأبعد رابع عن الأضواء بعد انقلاب عسكري، وقضى أول رئيس للبلاد آخر أيامه منفيًّا في هاواي.

وقال موون إنه رغم فقد حزب كوريا الجديدة الحاكم بزعامة رئيس البلاد للأغلبية المطلقة في انتخابات الجمعية الوطنية، إلا أنه لن يواجه سوى مشاكل محدودة لتكوين تحالف مع المستقلين ليبقي قبضته على السلطة.

وقال جراهام كورتيني الخبير في الشؤون الكورية لدى (إس.بي.سي ووربرج) ومقره هونج كونج إن "المخاوف من رئاسة عاجزة في العام الأخير من ولايته تقلصت الآن بشكل كبير".

واعتاد كيم يونج سام مفاجأة الأصدقاء والمنافسين على حد سواء طيلة حياته السياسية الممتدة منذ أربعة عقود.

ففي عام ١٩٥٤م وهو في السادسة والعشرين كان أصغر أعضاء الجمعية الوطنية سنًّا على الإطلاق. وبعد ستة أشهر استقال فجأة وقضى العقود الثلاثة التالية يناضل ضد رؤساء يحظون بدعم الجيش.

وقضى الجزء الأكبر من حياته العملية بين وضعه رهن الإقامة الجبرية ورفعها عنه، وزج به لفترة قصيرة في السجن، وفي عام ١٩٨٣م دخل في إضراب عن الطعام استمر ثلاثة أسابيع مطالبًا رئيس البلاد أيامها تشون دوو هوان بإجراء إصلاحات ديمقراطية.

بيد أن المنشقين الذين أيدوه في النضال ضد ما وصفوه بالدكتاتورية العسكرية تحولوا إلى فضحه عندما انضم إلى المعسكر الحاكم عام ١٩٩٠م.

ووفر الاندماج الثلاثي لحزبه المعارض مع حزب الرئيس روه تاي وو الحاكم أيامها، وحزب بزعامة رئيس الاستخبارات السابق كيم جونج بيل المحافظ، منصة لانطلاقه نحو الرئاسة.

وبالنسبة لمنافسيه يعتبر كيم يونج سام رجلاً بوجهين ضحى بمبادئه بسبب تعطشه للسلطة.

ويراه مؤيدوه سياسيًّا حصيفًا أبرم تحالفات مفيدة لدفع عملية الإصلاح التي نتجت عنها محاكمة تشون وروه بتهم فساد، ولدورهما في مذبحة قام بها الجيش للمتظاهرين المطالبين بالديمقراطية في كوانججو عام ١٩٨٠م.

وأشارت استطلاعات الرأي إلى أنه في الوقت الذي كانت حملته على الفساد تحظى بالشعبية، لم يكن كيم يونج سام نفسه يحظى بشعبية.

وأظهرت الاستطلاعات التشكك في الصورة التي يرسمها لنفسه على أنه على نقيض سلفيه اللذين نهبا ثروة تقدر بمئات الملايين من الدولارات، فهو لم يقبل "سنتًا واحدًا" وهو في السلطة.

وبينما رأى بعض الكوريين أن تحركه ضد تشون وروه ليس سوى انتقام شخصي، رأى آخرون أنه حيلة لاستعادة التأييد بعد الضربة التي تلقاها حزبه في الانتخابات المحلية عام ١٩٩٥م.

سجن دوق بريطاني احتال على نادٍ في فلوريدا!

أصدر قاض أمريكي حكمًا على دوق مانشستر الثاني عشر بالسجن ٣٣شهرًا لمحاولته الاحتيال على فريق تامبا باي لايتنينج لهوكي الجليد للمحترفين، كما ذكرت وكالة رويتر للأنباء يوم ٧/ ٦/ ١٩٩٦م.

وأمر قاضي المحكمة الجزئية رالف نيمونز الدوق البريطاني أنجوس تشارلزمونتاجيو بدفع ٥١ألف دولار لنادي الهوكي لكنه أفرج عنه وسلمه لصديق على أن يقدم نفسه لقضاء عقوبة السجن في موعد لم يحدد بعد.

وأدين مونتاجيو في مارس عام ١٩٩٦م في اتهامات بالتآمر والاحتيال للتهرب من سداد دين يزيد على ٢٧مليون دولار لفريق الهوكي وبنكين!

وفي الجلسة التي استمرت ٥٢دقيقة وصف بيل يونج محامي الدوق البريطاني موكله بأنه رجل "بسيط" وقال إن لقبه لطّخ.

وفي عام ١٩٩١م عندما كان فريق الهوكي يحاول الحصول على تمويل يبدأ به نشاطه ظهر مونتاجيو على أنه منقذه المالي.

ثم كشفت المحاكمة أن مونتاجيو حاول اقتراض ٢٥مليون دولار من بنكي فيرست يونيو وبارنت باستخدام ضمان وهمي. وحاول أيضًا إقناع رئيس الفريق فيل أسبوسيتو بتقديم أكثر من ثلاثة ملايين دولار لتأمين القرض!

الاشتباه في حصول وزير إيطالي على الكوكايين في مكتبه!

ذكرت الصحف الإيطالية يوم السبت ١٠/ ٨/ ٢٠٠٢م استنادًا إلى تحقيق أجرته الشرطة الإيطالية أن الشرطة تشتبه في أن الوزير الإيطالي المكلف بشؤون الاقتصاد جيانفرانكو ميتشيشي طلب تسليمه كمية من الكوكايين في مكتبه!

وبدأ التحقيق في يناير عام ٢٠٠٢م إثر وفاة أحد الأشخاص بجرعة زائدة من المخدرات، والتي أدت إلى توقيف أحد عشر شخصًا في نهاية يوليو عام ٢٠٠٢م بينهم أحد معارف الوزير ألسندرو مارتيلو الذي يشتبه بحيازته وترويجه للكوكايين.

وكان هذا الأخير يتردد إلى وزارة الاقتصاد والمال، والمحققون شبه متأكدين من أن هدف زيارته مساء يوم ١٠/ ٤/ ٢٠٠٢م كان تسليم جرعة للوزير المكلف!

وكتب المحققون بحسب التقرير الذي نشرت الصحف مقتطفات منه ويقع في ٥٠٠ صفحة "أما بالنسبة إلى هوية الشخص الذي سلمه ألسندرو مارتيلو الكوكايين فتسمح معلوماتنا بالقول إنه على الأرجح جيانفرانكو ميتشيشي".

وأضافوا :"إنما هذه المرة أيضًا حصل التسليم في داخل المبنى، وبالتالي كان من المستحيل مشاهدة عملية التسلم والتسليم".

وأشارت الصحف إلى أن المحققين يستندون في شكوكهم إلى مكالمات هاتفية التقطوها بين مارتيلو وشخص آخر صادر بحقه حكم قضائي كان يرافق مارتيلو في يوم ١٠/ ٤/ ٢٠٠٢م إلى الوزارة.

والوزير المكلف عضو في حزب رئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني ومسؤول عن الحزب في صقلية.

وندد ميتشيشي من جهته بالحملة السياسية ضده وضد حزبه واحتج على تسريب نتائج التحقيق.

وقال: "داخل بعض أجهزة الشرطة هناك منحرفون يتابعون أهدافًا تختلف عن أهداف شرفهم العسكري الذي أقسموا عليه".

واستمع أحد قضاة التحقيق جيان كارلو كابلدو في يوم ٢/ ٨/ ٢٠٠٢م إلى إفادة الوزير المكلف الذي أقر بأنه كان في مكتبه يوم ١٠/ ٤/ ٢٠٠٢م إلا أنه لم يستقبل لا مارتيلو ولا المخدرات بحسب قوله.

وبين الموقوفين في السجن أو في منازلهم تحت المراقبة هناك اللاعب الإيطالي الدولي السابق أندريا كارنفيلا (٤١عامًا)، وضابط في الشرطة كان يخدم في مجلس النواب الإيطالي يدعى بيير لويجي ميسا.

دبلوماسية إفريقية حاولت تهريب فياجرا إلى مصر!

أحبطت عناصر المفرزة الجمركية في مطار القاهرة يوم الموافق ١٢/ ٨/ ٢٠٠٢م محاولة تهريب ٦٠ ألف قرص من المنشط الجنسي فياجرا تبلغ قيمتها ٧٥٠ ألف جنيه (١٦٠ ألف دولار) حاولت دبلوماسية أفريقية إدخالها إلى مصر، حسبما ذكرت الصحف المصرية.

وأخفت الراكبة التي تشغل منصب ملحق إداري في سفارة بوروندي "الأقراص داخل حقائبها على متن طائرة مصر للطيران القادمة من دمشق، لكن مأمور الجمارك اشتبه بها نظرًا لأسفارها الكثيرة التي لا يباعد بينها سوى أيام معدودة". كما أوضحت مصادر المطار للصحف.

وأضافت هذه المصادر أن شكوك المأمور ازدادت بعد ردها بأنها تتمتع بحصانة دبلوماسية فور سؤالها عن محتويات الحقائب، فسارع مسؤول الجمارك إلى الاتصال بمكتب وزارة الخارجية في المطار لطلب الإذن بفتح الحقائب.

وقد وافقت وزارة الخارجية على فتح حقائب الراكبة بحضور مسؤول من السفارة البوروندية حيث عثر بداخلها على ٦٠ ألف قرص من الفياجرا!

يشار إلى أن الركاب العاديين يدفعون إذا تم ضبطهم في حالات مماثلة مبلغًا معينًا من المال كغرامة مقابل عدم التقدم بشكوى ضدهم، لكن هذا الإجراء لا يسري على الدبلوماسيين الذين تحتفظ الخارجية بحق الطلب من بلادهم باستدعائهم لأنهم "غير مرغوب فيهم".

إطلاق سراح مؤسس حزب شاس الإسرائيلي المحبوس بتهمة الفساد!

أعلنت لجنة العقوبات يوم الأربعاء ١٠/ ٧/ ٢٠٠٢م أنه سيتم يوم الاثنين ١٥/ ٧/ ٢٠٠٢م الإفراج عن مؤسس حزب شاس الإسرائيلي المتشدد إرييه درعي بعدما أمضى ثلثي عقوبة بالسجن ثلاثة أعوام مع النفاذ بتهمة الفساد، وذلك "لحسن السلوك" كما ذكرت فرانس برس.

وأكد درعي للإذاعة الإسرائيلية فور إبلاغه بقرار الإفراج المبكر عنه: "لقد أكدت في الماضي أنه ينبغي أن يحمد الإنسان حتى الشر الذي ارتكب ضده، وأشكر الله الذي منحني القوة لتجاوز المحنة التي حلت بي"!

وأضاف: "أطلب من الله أن يرشدني في المستقبل. سأهتم بعائلتي ودراسة التوراة ولن أهتم بالسياسة على المدى القصير، لكنني، ونظرًا لكفاءاتي، سأواصل القيام بكل ما أوتيت لمساعدة المقربين مني وكل الذين قد يكونون بحاجة إليّ".

وحظرت لجنة العقوبات على درعي ممارسة أي نشاطات سياسية، لكنها سمحت له بالقيام بنشاطات عامة.

وينص القانون الإسرائيلي على حرمان أي شخص يدان في جريمة مخلة بالشرف من المشاركة في الحكومة لعشر سنوات ومن الترشيح للكنيست (البرلمان) لسبع سنوات.

ويعتبر حزب شاس ثالث الأحزاب الإسرائيلية ويحتل ١٧ مقعدًا في الكنيست. وقد رحب رئيسه الحالي وزير الداخلية إيلي يشائي بقرار الإفراج عن درعي. وعلى الرغم من أن العلاقات بينهما "باردة جدًا" إلا أنه قال إن: "درعي شخصية مهمة قامت بكثير من الأمور الجيدة".

واستنادًا إلى وسائل الإعلام الإسرائيلية، فإن درعي - وعلى الرغم من المعوقات القانونية التي تحظر عليه العمل السياسي - قد يسعى إلى توجيه الدفة سرًا لحزب شاس.

السجن لمحافظ كورسكيا السابق!

حكم على محافظ كورسكيا السابق بيرنار بونيه يوم الجمعة ١١/ ١/ ٢٠٠٢م بالسجن ثلاثة أعوام منها عام مع النفاذ في أجاكسيو (جنوب شرق فرنسا) لأنه أصدر أمرًا بحرق

مطعمين غير شرعيين في كورسكيا عام ١٩٩٩م، وهو تصرف أساء إلى "مصداقية الدولة" كما جاء في الحكم.

وذكرت فرانس برس أن القضاء اعتبر أن المحافظ بونيه، الذي جرد أيضًا من حقوقه لثلاثة أعوام، يتحمل المسؤولية الكبرى في هذه القضية التي لا سابقة لها في سجلات الجمهورية الفرنسية.

ومع أنه تمت سابقًا إدانة محافظين فرنسيين بتهم القتل غير المتعمد أو الإهمال في حالات الكوارث، فإنها المرة الأولى منذ عام ١٩٤٥م التي يدان فيها محافظ بجريمة مع الترصد.

وأدت عملية إحراق المطعمين على الشاطئ، المعروفة "بقضية الكوخين"، برئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان إلى إطلاق مشروع لإصلاح المؤسسات في الجزيرة المتوسطية يجعل السلطات التشريعية لدى الإدارة المحلية محددة.

كما عوقب معاونان مقربان للمحافظ في فترة الحدث وهما قائد الشرطة السابق الكولونيل هنري مازير، والمدير السابق لمكتب المحافظ جيرار بارديني، وحكم على كل منهما بالسجن عامين تنفذ منها ستة أشهر، وبتجريدهما من حقوقهما لمدة عامين.

ومع أن المحكمة حكمت بأقل بكثير مما طالب به المدعي العام باتريك ماتي وهو السجن أربعة أعوام منها ثلاثة نافذة، فقد وصف المحافظ بونيه الذي سجن شهرين في إطار هذا الملف إدانته بأنها "خطيرة جدًّا"، وأعلن أنه سيلجأ إلى الاستئناف.

وصرح بقوله "أشعر أن سبب لومي ليس كوني أعطيت أمرًا، بل رفضي الاعتراف بأمر لم أعطه".

وأدان محاميه الجديد جاك فيرجيس الذي وقف قربه "التحليل الغريب" لدى المحكمة التي رأت أن "بونيه مذنب لأن الكولونيل مازير وجيرار بارديني المذنبين قالا إن المحافظ مذنب".

وتهجم بونيه مجددًا على حكومة لونيل جوسبان من داخل ساحة قصر العدل واتهمها بأنها "تترك القاتل المفترض للمحافظ إرينياك حرًّا طليقًا"، وهو سلفه الذي اغتيل يوم ٦/ ٢/ ١٩٩٨م في أجاكسيو.

وعرّف القضاة في حيثيات حكمهم على المحافظ بأنه هو "المحرض" على حريقي "أريا مارينا" و"شي فرانسيس". وأضافوا أنه "تسبب فيها" عبر "الاستغلال المفرط للصلاحيات الاستثنائية التي أوليت إليه عند تعيينه إثر اغتيال المحافظ إرينياك".

وأوضحوا بالتالي أنه قام "بضرب سياسة دولة القانون" وأساء إلى "مصداقية الدولة".

أما الكولونيل مازير الذي أبدى إعجابه سابقًا ببونيه فقد "أفرط في استغلال موقعه القيادي"، ونقل الأمر إلى ضباط من جهاز النخبة لديه. وأقدم بالتالي على تعريضهم إلى "خطر هائل في إطار عمل سري ليس من اختصاصهم".

وقد آلت المهمة في "شي فرانسيس" إلى فوضى عارمة فقد أصيب الشرطي نوربير امبروس بالحروق، وخسر مضرمو الحريق أثناء فرارهم ما يكفي من المعدات ليتم اقتفاء أثرهم والتمكن من كشفهم.

وحكم على أمبروس بالسجن عامين بينهما ستة أشهر نافذة، وعلى رجال الشرطة الأربعة الآخرين بالسجن ١٨عامًا مع وقف التنفيذ.

ويفترض بالمحكومين دفع مبلغ إجمالي قدره ١٧٣٤٥ يورو عن العطل والضرر لمستثمري "شي فرانسيس" بينهم إيف فيرو الذي رأى أن الحكم الصادر "يثبت أن القضاء في كورسكيا أهل بالثقة".

سجن وزير النقل السوري السابق لإدانته بالفساد!

ذكرت صحيفة "البعث" يوم الاثنين ٣/ ٦/ ٢٠٠٢م أن حكمًا بالسجن عشر سنوات ودفع غرامة قدرها عشرة ملايين دولار بعد إدانته بالفساد، صدر بعد محاكمة جديدة على وزير النقل السابق مفيد عبد الكريم الذي يقضي حكمًا بالسجن عشر سنوات في قضية أخرى!

وقالت الصحيفة إن "محكمة الأمن الاقتصادي" أصدرت حكمها على عبد الكريم "لتعيينه عاملين في مكاتب مؤسسة الطيران العربية السورية بالخارج لا يتمتعون بالكفاءة المطلوبة، وقبض رشاوى منهم لقاء هذا التعيين".

ولم تعط الصحيفة المزيد من التفاصيل حول هذه القضية ولا تاريخ المحاكمة.

وقد اعتقل وزير النقل السابق في الوقت الذي أوقف فيه نائب رئيس الوزراء السابق سليم ياسين في يونيو عام ٢٠٠٠م وحكم عليه في ديسمبر عام ٢٠٠١م بالسجن عشر سنوات وغرامات كبيرة؛ لأنه قبض رشاوى من صفقة شراء طائرات إيرباص.

واتهم مفيد عبد الكريم حينذاك بالتسبب في خسائر مالية فادحة لشركة الطيران السورية.

وانطلقت حملة مكافحة الفساد في سوريا عام ٢٠٠٠م، وقد اعتقل خلالها العديد من المسؤولين في الإدارة العامة وأدت إلى انتحار رئيس الوزراء السابق محمود الزغبي.

إدانة أحد أعضاء عائلة كينيدي بقتل شابة!

أدين مايكل سكاكل الذي ينتمي إلى عائلة كينيدي يوم الجمعة ٧/ ٦/ ٢٠٠٢م في نورواك (كونيكتيكوت) باغتيال شابة منذ ٢٥عامًا عندما كان يبلغ من العمر ١٥عامًا.

ويواجه سكاكل (٤١عامًا) قريب روبرت كينيدي شقيق الرئيس السابق جون كينيدي، عقوبة بالسجن المؤبد لمدة سيحددها أحد القضاة في وقت لاحق.

وقد استغرقت محاكمته أمام هيئة شعبية من المحلفين شهرًا واحدًا، واستمرت المداولات لإصدار الحكم أربعة أيام.

واتهم سكاكل بقتله بعصى الجولف إحدى جاراته مارتا موكسلي. وقد عثر في منزله على عصى مماثلة لتلك التي نفذت بها الجريمة، لكن السلطات لم توقف أحدًا في تلك الفترة.

ومنذ عدة سنوات تثير هذه القضية اهتمام الأمريكيين بسبب تورط أحد أعضاء عائلة كينيدي فيها، وكانت موضوع العديد من الكتب التي صدرت وحظيت بتغطية إعلامية واسعة.

وبعد أن بقيت هذه القضية في الظل سنوات عادت مجددًا إلى الواجهة بعد أن أدلى أصدقاء سابقون لسكاكل بشهاداتهم، وأكد بعضهم أنه اعترف لهم بذنبه لكنه كان مقتنعًا بأنه سيفلت من المحاكمة لأنه ينتمي إلى أسرة كينيدي.

وحاول محاموه سابقًا إقناع القضاء في كونيكتيكوت بمحاكمته كقاصر لإعفائه من أي عقوبة، إلا أن القرار اتخذ بمحاكمته كبالغ.

وفي غياب أدلة مادية دامغة تثبت تورط سكاكل في الجريمة، اقتنع المحلفون بشهادات أدلى بها شهود أكدوا مرات عدة أنه اعترف أمامهم بأنه مرتكب الجريمة.

الإفراج عن الرئيس المالي السابق وزوجته!

صدر عفو عن الرئيس المالي السابق موسى تراوري (١٩٦٨-١٩٩١م) وزوجته مريم المحكوم عليهما بالإعدام، فتحوّل الحكم إلى السجن مدى الحياة عبر مرسوم وقعه الرئيس ألفا عمر كوناري، كما أفاد مصدر رسمي لوكالة فرانس برس يوم الأربعاء ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٢م.

وأضاف المصدر أن الرئيس السابق وزوجته كانا مسجونين في مركالا (٢٧٠كم شمال باماكو) وأصبحا حرين طليقين.

وكان قد صدر في حق تراوري أثر انقلاب أطاح به في يوم ٢٦/ ٣/ ١٩٩١م، بعد ٢٢ سنة من الحكم المطلق حكم بالإعدام سنة ١٩٩٢م لارتكابه جرائم "سياسية" ثم في عام ١٩٩٩م لارتكابه جرائم "اقتصادية".

وحكم على زوجته أيضًا بالإعدام لإدانتها بارتكاب جرائم "اقتصادية" قبل أن تحول الأحكام إلى حكم بالسجن مدى الحياة من طرف ألفا عمر كوناري.

وتنتهي ولاية كوناري الذي تولى السلطة منذ عام ١٩٩٢ في يوم ٨/ ٦/ ٢٠٠٢م، على أن يحل محله الفائز في الانتخابات الرئاسية التي جرت في أبريل عام ٢٠٠٢م، وهو الجنرال أمادو توماني توري، أحد مدبري الإطاحة بموسى تراوري.

نيكسون أصدر شخصيًا أمر التجسس على مقر الحزب الديمقراطي!

زعم مساعد للرئيس الأمريكي الجمهوري الأسبق ريتشارد نيكسون، أن الأخير أصدر شخصيًّا أمرًا باقتحام مقر الحزب الديمقراطي في مجمع ووترجيت لزرع أجهزة تجسس فيه عام ١٩٧٢م.

وقـال جيب ستيوارت ماغرودر - المساعد السابق لنيكسون - إنه انطلاقًا من رغبته في قـول الحقـيقة الكاملـة حول فضيحة ووترجيت في أعقاب إصابته مؤخرًا بنوبة قلبية، فإنه يقر بأنه سمع نيكسون يصدر شخصيًّا الأمر بالقيام باقتحام مقر الحزب الديمقراطي في مكالمة هاتفية عام ١٩٧٢م.

وحتـى الآن فإن الاعقاد السائد هو أن نيكسون استقال عام ١٩٧٤م بسبب دوره في التستر على عملية الاقتحام، وأنه لم يصدر الأمر بتنفيذها.

وتـأتي ادعـاءات ماغـرودر بشأن نيكسون، الذي توفى عام ١٩٩٤م عن ٨١عامًا، في وثيقة نشرت يوم الأربعاء ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٣م، كما ذكرت وكالة فرانس برس.

وكانـت الانعكاسـات السياسية لعملـية اقـتحام ووتـرجيت قـد أجـبرت الرئيس نيكـسون عـلى الاستقالة من منصبه، ليصبح الرئيس الأمريكي الوحيد الذي يستقيل بعد أن تحـولت محاولـة فاشـلة لزرع أجهزة تنصت في مكاتب الحزب الديمقراطي إلى مؤامرة يائسة للتستر، شارك فيها مسئولو إدارة نيكسون.

ويدعـي مـا غـرودر الـذي كـان نائـب مدير لجنة إعادة انتخاب الرئيس، إنه لم يقل الحقيقة كاملة عن هذه المسألة حتى الآن.

وتتركـز روايـة ماغـرودر الجديدة حول محادثة هاتفية شارك فيها يوم ٣٠مارس عام ١٩٧٢م، أي قـبل ثلاثة أشهر من القبض على فريق من خمسة أشخاص من بينهم المساعد الأمنـي للحـزب الجمهـوري، متلبـسين بمحاولـة زرع أجهـزة تنصت على هواتف مقر الحزب الديمقراطي الذي كان في ووترجيت آنذاك.

وقال ماغرودر إنه كان في اجتماع مع المدعي العام في إدارة نيكسون (جون ميتشيل)، في ذلـك الـيوم مـن مـارس. وكـان البند الأخيرة على جدول أعمالهم اقتراح تقدم به أحد العاملـين في الحملـة الانتخابـية جـوردون لـيدي باقتحام مقر الحزب الديمقراطي لزرع أجهزة تنصت على خط هواتف رئيس الحزب الديمقراطي حينئذ لاري أوبراين.

ويدعـي ماغـرودر أنه وميتشيل كان لديهما شكوك حول الخطة، وقررا استشارة كبير موظفـي نيكسون إتش آر هالديمان بواسطة الهاتف. وبعد إجراء الاتصال سلم ماغرودر الهاتف إلى ميتشيل وقال إنه سمع نيكسون يشارك في المكالمة.

وقال ماغرودر إنه سمع نيكسون يقول لميتشيل: "جون نحتاج للحصول على معلومات بخصوص لاري أوبراين، والطريقة الوحيدة التي نستطيع من خلالها تنفيذ ذلك هي خطة ليدي وعليك تنفيذها".

وقد توفي كل من ميتشيل وهالديمان.

وقال مستشار نيكسون السابق جون دين إن رواية ماغرودر ربما تكون صحيحة.

وأوضح دين الذي اتهم كذلك بالتورط في عملية التستر على فضيحة ووترجيت، أنه راجع بعض السجلات التي أظهرت أنه تم إبلاغ هالديمان في ذلك الوقت بأن ماغرودر قال إن نيكسون وافق على عملية الاقتحام.

وقال دين لشبكة (سي.إن.إن) الإخبارية "ولذلك هناك دليل".

وكانت الشرطة قد ضبطت مقتحمي مقر الحزب الديمقراطي مما أدى إلى بدء تحقيق في الكونجرس وإثارة عاصفة سياسية أدت في النهاية إلى استقالة نيكسون في ٨ أغسطس عام ١٩٧٤م.

وقضى العديد من موظفي نيكسون من بينهم ماغرودر وميتشيل أحكامًا في السجن نتيجة دورهم في الفضيحة.

أباشا اختلس ٢,٢ مليار دولار وهو في السلطة!

ذكرت وكالة الأنباء السويسرية أن القضاء السويسري قدم يوم الخميس ١/ ٥/ ٢٠٠٣م مساندة قضائية لنيجيريا تتيح لهذا البلد تلقي معلومات مختلفة حول قضية اختلاس أموال من قبل الديكتاتور السابق ساني أباشا.

وفي قرار أعلن يوم ١/ ٥/ ٢٠٠٣م رفضت المحكمة الفيدرالية - أعلى هيئة قضائية سويسرية تتخذ من لوزان مقرًّا لها - الطعون الأخيرة التي قدمها أقرباء الديكتاتور السابق ساني أباشا الذين كانوا يعارضون إرسال معلومات ووثائق إلى القضاء النيجيري.

ويشتبه في أن ساني أباشا الذي توفي عام ١٩٩٨م اختلس ٢,٢ مليار دولار من حساب البنك المركزي النيجيري فيما كان في السلطة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٨م.

وبطلب من السلطات النيجيرية الجديدة تم تجميد العديد من الحسابات المصرفية لعائلة أباشا في سويسرا بقيمة إجمالية تبلغ ٦٨٠ مليون دولار.

وخلص تحقيق للجنة الفيدرالية السويسرية للمصارف إلى أن ستة مصارف انتهكت التزاماتها في تسريع هذه القضية.

وقد أرفقت موافقة القضاة الفيدراليين بشرط ينص على أنه لا يمكن نقل تفاصيل الملف إلا في حالة ضمان سلطات لاجوس (العاصمة النيجيرية) إجراء يحترم حقوق الإنسان لأقرباء الرئيس النيجيري السابق، لاسيما أرملته ونجليه أبا ومحمد.

تجميد ممتلكات رئيس باراجواي السابق ووزير داخليته!

ذكرت مصادر قضائية أن القضاء أمر بتجميد ممتلكات الديكتاتور السابق ألفريدو ستروسنر الذي حكم الباراجواي من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٨٩م ووزير الداخلية في عهده أوجستو مونتانارو للحصول على تعويضات تبلغ ٨٥ ألف دولار لأسرة إحدى ضحايا التعذيب في عهده.

وقد أدين ستروسنر بوفاة سيليستينا بيريز دي ألمادا التي لجأ زوجها مارتن ألمادا إلى القضاء ضد القادة السابقين للبلاد. كما ذكرت فرانس برس يوم ٧/ ٨/ ٢٠٠٣م.

وكانت هذه المرأة قد توفيت بأزمة قلبية تحت ضغط التعذيب النفسي الذي مارسه عليها رجال النظام الديكتاتوري الذين قاموا بإسماعها يوميًّا تسجيلات صوتية لعمليات تعذيب لزوجها.

ويعيش ستروسنر في برازيليا، بينما منح مونتانارا اللجوء السياسي في الهندوراس منذ سقوط النظام الديكتاتوري.

وتقدر ثروة ستروسنر بـ٥٠٠ مليون دولار مودعة في حسابات بأسماء أشخاص آخرين في سويسرا، بينهم شركة "سور أينموبيلاريا" التي يديرها أحفاده.

يذكر أن ألمادا ناشط في الدفاع عن حقوق الإنسان.

وقد اكتشف في عام ١٩٩٢م في مركز للشرطة في ضاحية لاسونسيون خمسة أطنان من الوثائق السرية لأجهزة الاستخبارات في عهد ستروسنر أدت إلى الكشف عن مصير عدد كبير من المفقودين في عهد النظام الديكتاتوري.

رئيسة الصرب تعترف بارتكاب جرائم في حق الإنسانية!

أعلنت رئيسة صرب البوسنة السابقة بيليانا بلافسيتش يوم الأربعاء ٢/ ١٠/ ٢٠٠٢م للصحف ووكالات الأنباء العالمية أنها سوف تخوض المحاكمة على أساس الاعتراف بارتكاب جرائم في حق الإنسانية في البوسنة معدلة بذلك مرافعتها الأولى، في إطار اتفاق مع الادعاء الذي وافق على إسقاط جميع التهم الأخرى الموجهة إليها.

وحين سأل القاضي ريتشارد ماي عما إذا كان الاتهام يسقط جميع التهم الأخرى ضد بلافسيتش، والتي تتضمن جريمة حرب وإبادة وأربع جرائم أخرى في حق الإنسانية، أجاب وكيل النيابة مارك هارمون: "نعم".

وأعلن القاضي ماي عندها أن المحكمة ستستمع ابتداء من ١٦ ديسمبر عام ٢٠٠٢م إلى دفع الطرفين.

وأفادت بلافسيتش التي كانت تخاطب المحكمة بواسطة خط فيديو من جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية أنها سترافع على أساس الاعتراف بتهمة الجريمة في حق الإنسانية عبر التخطيط أو التحريض أو المساعدة بأي شكل من الأشكال على اضطهاد مسلمين وكرواتيين بوسنيين من عشرات المناطق في البوسنة والهرسك.

وتحاكم بلافسيتش لدورها خلال حرب البوسنة (١٩٩٢-١٩٩٥م) حين كانت من أقرب المتعاونين للرئيس السابق لصرب البوسنة رادوفان كارادجيتش.

وقال ريتشارد ديكر من منظمة "هيومن رايتس واتش" لوكالة فرانس برس إن "قيامها بالترافع على أساس الاعتراف بالذنب يمكن أن يشكل تقدمًا مهمًا للادعاء؛ لأن لديها موقعًا فريدًا يسمح لها بتقديم إثباتات يمكن أن تكون دامغة ضد متهمين آخرين منهم سلوبودان ميلوشيفيتش.

ورئيس مجموعة صرب البوسنة السابق مومتشيلو كارادجيتش مدرج على لائحة الاتهام نفسه مع بلافسيتش.

وقامت بلافسيتش بتسليم نفسها طوعًا إلى محكمة الجزاء في يوم ١٠/ ١/ ٢٠٠١م، وقررت المحكمة بعدها إطلاق سراحها في انتظار محاكمتها في يوم ٦/ ٩/ ٢٠٠٣م.

حبس وزير فرنسي بتهمة الفساد!

قام آلان كارينيون وزير الاتصالات الفرنسي السابق بتسليم نفسه لأحد السجون بمدينة ليون الفرنسية لتنفيذ الحكم الصادر ضده في إحدى قضايا الفساد بالسجن خمس سنوات منها سنة مع إيقاف التنفيذ.

وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن محكمة استئناف ليون قد أصدرت حكمها ضد الوزير السابق لاتهامه بالحصول على رشاوى واستغلال النفوذ.

ولم يمثل الوزير شخصيًّا أمام المحكمة التي أصدرت أمرًا بالقبض عليه. وأكد محامي الوزير السابق أنه سيقدم نفسه اليوم.

وجاء في حيثيات الحكم أن الوزير السابق استغل نفوذه عندما كان عمدة لمدينة جرونوبل الفرنسية وحصل من عدة شركات كبرى على أكثر من ٢٠ مليون فرنك ومنزل في أرقى الأحياء الباريسية.

وكان آلان كارينيون وزيرًا في حكومة إدوار بلادور عندما كشفت الفضيحة. وقد أمضى عدة أشهر في السجن قبل صدور الحكم الأول بالحبس ثم قضت محكمة الاستئناف بحبسه.

رئيس وزراء إيطاليا وشركاه سرقوا ملياري دولار!

بدأت اليوم ١٠ أكتوبر بروما محاكمة ٣٥ متهمًا من مختلف القوى السياسية الحزبية والمالية خلال حقبة الجمهورية الأولى يتقدمهم رئيس الوزراء الأسبق بتينو كراكسي ووزير الخارجية الأسبق ونائب رئيس الحزب الاشتراكي الإيطالي جاني دي ميكيلس في إحدى أكبر قضايا الفساد السياسي والرشوة خلال فترة الثمانينيات.

وقد اتهمت المحكمة كراكسي وشركاءه بالحزب الاشتراكي بسرقة ملياري دولار من دول العالم الثالث الفقيرة باسم التعاون والتنمية.

وكانت إدارة التعاون والتنمية التابعة لوزارة الخارجية الإيطالية، التي تخضع لسيطرة الحزب الاشتراكي ومباركة زعماء الحزب الديمقراطي المسيحي، تقوم بتمويل مشروعات

لخدمة التنمية ببعض دول العالم الثالث بصورة وهمية، ثم تودع قيمة المنح والمساعدات بالحسابات السرية لكراكسي وأندريوتي وفورلاسي، أو إقامة مشروعات مختارة من قبل الشركات الإيطالية الساعية للعمل بالدول الأفريقية، والقادرة على تقديم رشاوى تقدر بملايين الدولارات كإنشاء جسور بدول ليس بها أنهار، أو تمويل مشروعات مزارع سمكية بالصحراء!

وتضم ملفات القضية أكثر من ٨آلاف ورقة استغرق الإعداد لها ثلاث سنوات، وربما تكلف المحكمة الإنتربول الدولي بإلقاء القبض على كراكسي المقيم في تونس حتى تتمكن من كشف أبعاد هذه السرقات.

قضايا فساد متورط فيها برلسكوني!

طالبت النيابة العامة في ميلانو يوم الجمعة الموافق ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٣م بعقوبة السجن ١١عامًا للنائب تشيزاري بريفيتي في إطار قضية فساد متورط فيها رئيس الحكومة الإيطالية سيلفيو برلسكوني.

وندد بريفيتي بـ"قرار الاتهام دون أدلة وإثباتات" بعد أن علم بالعقوبة المطلوبة ضده.

ويلاحق بريفيتي المحامي السابق وصديق برلسكوني مع الأخير وسبعة أشخاص آخرين في قضية فساد يتورط فيها قضاة تم اكتشافها في إطار تحقيق حول صفقة تجارية تعود إلى العام ١٩٨٥م، وهي محاولة لإعادة شراء شركة لإنتاج الأغذية. كما ذكرت وكالة فرانس برس.

وتبين أن مجموعة "فينينفست" القابضة التي يملكها برلسكوني شاركت في هذه الصفقة.

وكانت محكمة البداية قد حكمت على بريفيتي في أبريل عام ٢٠٠٣م بالسجن ١١ عامًا في قضية فساد أخرى. وأكد الاتهام أنه جمع ما يكفي من أدلة لإدانة بريفيتي والمتهمين الآخرين في هذه القضية.

مديـر الأمانـة العامـة لكيم جونغ إيل طلب اللجوء إلى الولايات المتحدة إلى جانب اثنين من مساعديه.

وأوضـحت الوكالة أن كيل ومساعديه كانوا ضالعين بشكل مباشر في عملية تهريب مخدرات كشف عنها في أستراليا في أبريل الماضي. وكانت سفينة شحن كورية شمالية تنقل ٥٠ كيلوجـرامًا مـن الهيروين الصافي تبلغ قيمتها ٥٠مليون دولار، قد ضبطت مع أفراد طاقمها الـ ٢٦، وقال وزير الخارجية الأسترالي ألسكندر داونر يومها إن مسئولاً في النظام الكوري الشمالي كان موجودًا على متنها. ولم يعرف ما إذا كان المسئول المعني هو كيل.

وفي عـام ١٩٧٦م سبق ضـلوع كيل في قضية مخدرات وطرد من السويد حيث كان سـفيرًا. وفي عـام ١٩٩٨م ضبط وهو يستخدم دولارات مزيفة بقيمة ٣٠ ألف دولار في فلاديفوستوك وطرد من روسيا.

وقـد أوقفت القوات الأسترالية الخاصة سفينة الشحن الكورية الشمالية "بونج سو" في يـوم ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٣م إثـر عملـية مطـاردة اسـتمرت خمـسة أيام بعدما ألقت السفينة المخدرات قبالة شواطئ جنوب شرق أستراليا.

وقالـت وزارة الخارجـية الكـورية الـشمالية إن الـسفينة هـي سـفينة تجاريـة مدنـية وأصحابها لم يكونوا على علم بتهريب المخدرات.

وقـال داونـر مـن جهته إن السفينة تعود إلى حزب العمال الكوريين الحاكم في كوريا الشمالية، وأن عضوًا في هذا الحزب هو في عداد المعتقلين.

وتـتهم بـيونج يانج مرارًا بالقيام بعمليات تهريب واتجار متنوعة ولا سيما المخدرات لتوفير العملات الصعبة لاقتصادها المتداعي.

إعدام نائب رئيس البرلمان الصيني!

نفـذ حكم الإعدام يوم الخميس ١٤/ ٩/ ٢٠٠٠م في بكين في النائب السابق لرئيس الجمعـية الوطنـية الـشعبية الـصينية (الـبرلمان) شـينغ كيجي، ليصبح بذلك أعلى مسئول صيني يعدم في إطار مكافحة الفساد منذ قيام النظام الشيوعي في عام ١٩٤٩م.

وقالـت وكالـة أنـباء الـصين الجديـدة أن شـينغ كيجـي (٦٧عامًا) أعدم بعد رفض المحكمة الشعبية العليا طلبه لاستئناف الحكم.

وزير أندونيسي: حزبي هو "الأكثر فسادًا"!

اتهم وزير أندونيسي حزبه وهو حزب الرئيسة ميجاواتي سوكارنو بوتري بأنه "الأكثر فسادًا" بين التنظيمات في البلاد، معتبرًا أنه سينهار في انتخابات عام ٢٠٠٤م.

وأكد وزير التخطيط كويك كيان غيه أن لديه "معطيات ملموسة" بشأن الفساد داخل الحزب الديمقراطي الأندونيسي للنضال، أبرز حزب في البلاد.

ولكنه أشار إلى أنه لا يملك الوثائق اللازمة لملاحقة المسئولين المعنيين أمام القضاء.

ونقلت وسائل الإعلام يوم ١٨/ ٢/ ٢٠٠٣ عن وزير التخطيط قوله أثناء اجتماع حول الإصلاح الإداري أن "الفساد الأكبر منتشر في حزبي"!

وكانت الرئيسة ميجاواتي تشارك في الاجتماع ولكنها كانت قد غادرت القاعة عندما تحدث وزير التخطيط المعروف بمواقفه المثيرة للجدل في بعض الأحيان.

وتصنف أندونيسيا عادة بين الدول الأكثر فسادًا في العالم. وقد جعلت الرئيسة ميجاواتي من مكافحة الفساد إحدى أولوياتها ولكن النتيجة كانت ضئيلة.

وفي يناير عام ٢٠٠٣م أقرّت محكمة الإستئناف حكمًا بالسجن ثلاث سنوات على رئيس البرلمان أكبر تانيونغ زعيم جولكار ثاني أكبر حزب في البلاد بعد إدانته بالفساد.

وهو يلاحق بتهمة اختلاس ٤,٤ ملايين دولار من الأموال العامة كانت مخصصة لمساعدة الفقراء في عام ١٩٩٩م، ورفض الاستقالة من رئاسة البرلمان.

وفي نهاية ديسمبر عام ٢٠٠٢م حكم على وزير التجارة السابق راهاردي راميلان بالسجن لمدة سنتين لاتهامه بالفساد.

مساعد الرئيس طلب اللجوء السياسي بعد فشله في تهريب المخدرات!

ذكرت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية "يوناب" يوم السبت ١٧/ ٥/ ٢٠٠٣م أن أحد مساعدي الزعيم الكوري الشمالي كيم جونج إيل طلب اللجوء إلى الولايات المتحدة لأنه كان يخشى اتخاذ إجراءات في حقه بعد فشله في عملية تهريب للمخدرات في أستراليا.

ونقلت الوكالة عن مصدر دبلوماسي في سيول قوله إن كيل جاي – غيونغ نائب

وقد حُكم عليه في يوم ٣١/ ٧/ ٢٠٠٠م لقبوله "بالتعاون مع عشيقته" رشاوى بقيمة ٤١ مليون يوان (٤,٩ مليون دولار) بينما كان رئيسًا لمنطقة غوانغكسي (جنوب) التي تتمتع بالحكم الذاتي بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٧م.

وفي عام ١٩٩٨م استدعاه إلى بكين المسئول الثاني في النظام الصيني لي بينغ عندما أصبح رئيس الوزراء السابق رئيسًا للبرلمان.

وإثر توجيه التهمة رسميًّا إليه أقيل شينغ كيجي من منصبه في أبريل عام ٢٠٠٠م في حين كان متهمًا بالتورط في فضيحة عقارية واستغلال النفوذ لمصلحة ما لا يقل عن ١٤ مسئولاً محليًّا.

وأوضحت وكالة أنباء الصين الجديدة آنذاك أن "انحطاط شينغ حصل خصوصًا لأنه تخلى عن إيمانه بالشيوعية وخضع لأغواء النساء والمال، واستغل السلطة الموكلة إليه من قبل الحزب والشعب لتحقيق مآرب شخصية".

وقد سبق أن خضع نائبان لرئيس الحكومة في غوانكسي لملاحقات قضائية في إطار الفضيحة نفسها التي اندلعت قبل عام. وحكم على أحدهما (كسو بينغسونغ) في صيف عام ١٩٩٩م بالسجن المؤبد، بينما ألقي القبض في مارس عام ٢٠٠٠م على أربعة مسئولين محليين آخرين يعتبرون مقربين من شينغ.

ويأتي إعدام شينغ كيجي في وقت بدأت فيه المحاكمة في أكبر قضية تهريب اكتشفت في جنوب شرق الصين منذ عام ١٩٤٩م.

وتجري هذه المحاكمة - التي تتوقع صحيفة صينية أن تفضي إلى إدانة نحو عشرة مسئولين محليين على الأقل - في جلسات مغلقة وفي آن واحد في خمس مدن بإقليم فوجيان.

لكن لم يتم الحصول سوى على نذر قليل من المعلومات حتى الآن عن الأشخاص المحالين إلى القضاء، مع فرض تعتيم إعلامي كامل لتفادي "أي تهديد لاستقرار البلاد".

وقد يكون ما بين ٢٠٠ و٦٠٠ مسئول محلي متورطين في فضيحة التهريب التي تتصدر الأحداث منذ عام ١٩٩٩م.

وبإعدام شينغ كيجي يريد القادة الصينيون إظهار حزمهم حيال الفساد الذي يعتبرونه مسألة "حياة أو موت" بالنسبة للحزب الشيوعي الصيني.

وكـان رئـيس الوزراء زهو رونغجي قد وعد في مطلع عام ٢٠٠٠م أمام البرلمان بأن يكون "بلا رحمة" إزاء كبار المسئولين المتورطين في الفساد.

وبعـد أيـام معـدودة مـن ذلـك أعـدم نائـب سـابق لحاكم الإقليم هو شانغكينغ في جيانغكسي (شرق) ليكون حينذاك أعلى مسئول في الحزب الشيوعي حكم عليه بالإعدام في قضية فساد.

تحقيق حول نائب وزير إسرائيلي في قضية فساد

ذكـرت صحيفة "معاريف" يوم الأربعاء ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٢م أن الشرطة الإسرائيلية فتحت تحقيقًا بحق نائب وزير البنية التحتية نعومي بلومنتال في إطار قضية الفساد المتعلقة بشراء أصوات خلال الانتخابات التمهيدية لحزب الليكود.

وقالـت الـصحيفة أنـه يشتبه في قيام بلومنتال بتسديد جزء من فاتورة فندق فاخر في ضواحي تل أبيب لصالح أعضاء من اللجنة المركزية في الليكود لكي يصوتوا لصالحه.

ونفى بلومنتال هذه الاتهامات نفيًا قاطعًا في بيان أصدره.

لكـن الـشرطة طلـبت مـن شركـة الهاتـف إرسـال لائحـة الاتصالات التي أجرتها مساعدته المقربة لمعرفة الجهات التي اتصل بها نائب الوزير عشية الانتخابات التمهيدية في الليكود.

يشار إلى أن فضحية تتعلق بشراء أصوات اندلعت بعد تعيين مرشحي الليكود للنيابة مـن قبل اللجنة المركزية للحزب في يوم ٨ ديسمبر عام ٢٠٠٢م، ويتم استجواب العديد من أعضائها فيما وضعت الشرطة أحدهم قيد الحجز الاحتياطي.

وخـلال هـذه الانـتخابات تمكن حزبيون مغمورون إلى حد ما من الحلول في مواقع مـتقدمة عـلى لائحـة المرشـحين. وأشـارت الصحافة خصوصًا إلى علاقات نجل رئيس الـوزراء الإسرائيلي عمري شارون الذي حل في موقع متقدم مع عضو في اللجنة المركزية صدرت بحقه أحكام في السابق.

وأدت هـذه القـضية إلى تـراجع شعبية الليكود في استطلاعات الرأي قبل انتخابات ٢٨ يناير، لكن الحزب لا يزال متقدمًا على العماليين.

وفي محاولة للحد من آثار هذه الفضيحة أكد رئيس الوزراء إرييل شارون مجددًا عزمه على أن يستبعد من الحزب أي شخص يثبت تورطه في الفساد خلال هذه الانتخابات عند انتهاء التحقيق الذي تجريه الشرطة حاليًّا.

وقال شارون مؤخرًا: "إذا ثبت أنه تم انتخاب شخص ما بوسائل مشكوك فيها وغير شرعية فسأرفع ضده إجراء أمام هيئات الحزب لإقصائه عن الليكود".

عمليات اختلاس واسعة في البنتاجون!

أدان نواب أمريكيون يوم الاثنين ٣٠/ ٧/ ٢٠٠١م عمليات اختلاس واسعة في أجهزة وزارة الدفاع الأمريكية تتعلق باستغلال بطاقات ائتمان حكومية لأغراض خاصة، كما ذكرت فرانس برس.

واستند النواب إلى تقرير طالب به مجلس الشيوخ مَن وصفهم "بجيش المبذرين" في وزارة الدفاع، وكذلك غياب الرقابة الفعلية في مصالحها.

وأعرب السيناتور الجمهوري عن ولاية أيوا شارل غلاسلي عن امتعاضه أمام جلسة استماع للجنة تحقيق برلمانية فرعية في مجلس الشيوخ قائلاً: "إن إصدار بطاقات شراء أو ائتمان لموظفي البنتاجون دون رقابة ملائمة يساوي مدهم بمفاتيح الخزانة الفيدرالية".

ويرجع الأمر إلى سوء استغلال برنامج اتحادي تم اعتماده سنة ١٩٨٩م لتسهيل شراء المعدات أو الحصول على خدمات تجارية باسم الحكومة بهدف تقليص النفقات. ويتيح هذا البرنامج لموظفين اتحاديين استعمال بطاقات ائتمان تتم تغطيتها من قبل الإدارة الاتحادية.

وقد صرف موظفو وزارة الدفاع خلال سنة ٢٠٠٠م أكثر من ٩ مليارات من الدولارات باستعمال ١,٨ مليون بطاقة ائتمان سارية المفعول من هذا النوع.

وأوضح السيناتور غراسلي أنه "في حال عدم مسك حسابات - كما هو الحال الآن في البنتاجون حيث لا يوجد أي أثر مكتوب (يدل على المصروفات) - يصبح الاختلاس سهلاً".

ولهذا، وبحسب مكتب المحاسبة العام، وهو جهاز تابع للكونجوس مكلف بإجراء

تحقيقات باسمه، فإن هناك أكثر من "٥٠٠ حالة اختلاس معروفة" خلال السنتين الأخيرتين تورط فيها موظفون مدنيون وعسكريون في وزارة الدفاع.

وعرضت نتائج تحقيق للمكتب نشرت يوم ٣٠/ ٧/ ٢٠٠١م خلال جلسة الاستماع بالتفصيل حالات اختلاس وتجاوزات داخل وحدتين لقوات البحرية الأمريكية بسان دييجو (كاليفورنيا)، حيث اقتنى موظفون ملابس وهواتف محمولة ومجوهرات واشتروا بيتزا بل وحتى أغذية للحيوانات بهذه البطاقات.

وقدّر مكتب المحاسبة قيمة المبالغ المختلسة بـ٦٦٠ ألف دولار.

رئيس الأركان يشارك في عمليات نهب!

أعلن ناطق عسكري أن الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني أقال يوم الجمعة ٦/ ٦/ ٢٠٠٣م الجنرال جيمس كازيني رئيس أركان الجيش الذي اتهمه خبراء في الأمم المتحدة بالمشاركة في عمليات نهب في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونقلت فرانس برس عن الناطق العسكري أن الضابط سيحال إلى مجلس حربي لفتح تحقيق معمق.

وأكدت لجنة قضائية أوغندية نتائج التحقيق الذي أجراه خبراء الأمم المتحدة، وأثبتت أن ٥٤ شخصًا بينهم ٢٠ ضابطًا وشخصيات سياسية في رواندا وأوغندا وزيمبابوي وحتى جمهورية الكونغو، قاموا باستغلال مناجم في الكونغو بشكل غير شرعي، واستغلال الغابات خلال الحرب التي نشبت في عام ١٩٩٨م.

ويوصي التقرير أيضًا بفرض عقوبات على ٢٩ شركة بينها أربع شركات مقرها بلجيكا، شاركت بحسب الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو في "عمليات نهب منظمة بمليارات الدولارات".

وكان كازيني الذي عُين قائدًا أعلى للجيش في نوفمبر عام ٢٠٠١م يتولى العمليات العسكرية في جمهورية الكونغو في أولى مواجهات بين جنود أوغنديين وروانديين في كيسنغاني في عام ١٩٩٩م. وكان قد أُقيل في عام ٢٠٠٠م بعد أن اتهم بالمشاركة في عمليات مالية وسياسية مشبوهة في هذا البلد حيث تدعم أوغندا منذ عام ١٩٩٨م حركة تمرد.

وحـل الجنرال أروندا نكايا يريما مكان كازيني الذي كان يتولى قيادة القوات المنتشرة في شمال البلاد وتحارب متمردي جيش الرب للمقاومة.

رئيس جهاز مكافحة المخدرات يتعاون مع مافيا المخدرات!

أصبح الجنرال متقاعد خورخي ماريانو مالدونادو الذي وجه له اتهام بسبب علاقته بمافيا المخدرات هـو خامس جنرال مكسيكي يتهم خلال أقل من سنة بسبب تعامله مع تجار المخدرات.

وقد بدأ التحقيق مع الجنرال مالدونادو في نوفمبر عام ١٩٩٧م بسبب علاقته مع أمادو كاريو فوينتيس زعيم كارتل خواريز (شمالي المكسيك) المعروف باسم "سيد السماء" الذي توفي في يوليو عام ١٩٩٧ في مكسيكو خلال جراحة تجميل.

وقد اتُهم الجنرال بأنه سعى إلى تفاهم معين بين السلطات وكارتل خواريز مقابل مبلغ خمسة ملايين دولار تقاضاها من فوينتيس.

ويقضي هذا التفاهم بأن يستمر "سيد السماء" في تهريب المخدرات والاتجار بها في أمان بحيث يسلم السلطات مقابل ذلك نصف ثروته.

ويفيد تقرير للشرطة سنة ١٩٩٥م أن أرباح أمادو كاريو فوينتيس تصل إلى حوالي ٢٠٠مليون دولار أسبوعيًا. وقد أُطلق عليه لقب "سيد السماء" لأنه نقل مخدرات بفضل أسطول طائرات.

واستخدم أمادو كاريو أيضًا جزءًا من ثروته لرشوة الجنرال غوتييريز ريبويو الذي كان رئيسًا لجهاز مكافحة المخدرات في المكسيك والذي قُبض عليه في يوم ٢٨/ ٢/ ١٩٩٧م!

وهناك ثلاثة جنرالات آخرون في السجن هم: ألفريدو نافارو لارا، وأنتونيو رامون ميمندي، وأنتوينو موراليس بسبب تعاملهم مع مهربي وتجار المخدرات.

قائد الجيش يعترف بأن خطف الأطفال كان ضمن خطة مدروسة!

اعترف القائد السابق للجيش الأرجنتيني الجنرال مارتن بالزا أمام المحكمة يوم الخميس ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٠م أن عمليات خطف الأطفال إبان الدكتاتورية العسكرية (١٩٧٦-١٩٨٣م) كانت جزءًا من خطة مدروسة.

وأكد الجنرال الذي كان يتحدث بصفته شاهدًا طوعيًّا أمام قاضي التحقيق أدولفو بانياسكو المكلف بالتحقيق في شكاوى خطف الأطفال خلال الفترة المذكورة أن "الأمر لم يكن حادثًا معزولاً بل خطة أقرتها السلطات صاحبة القرار".

وكشف الجنرال عن خطة منهجية لخطف أطفال المفقودين، أو أطفال اعتقلوا في الوقت ذاته مع أهلهم، أو أولئك الذين ولدوا خلال فترة اعتقال أمهاتهم وتبناهم لاحقًا من كان مكلفًا بعمليات القمع.

وقال بالزا الذي تولى رئاسة سلاح البر خلال ولاية الرئيس كارلوس منعم (١٩٨٩ -١٩٩٩م) إن "هذه الوقائع لا تشكل أعمالاً عشوائية أو معزولة".

ورفض احتمال أن تكون عمليات الخطف خطوات معزولة أو فردية نفذها العاملون في المستشفى العسكري "كامبو دو مايو" (ثكنة الجيش الرئيسية في العاصمة الأرجنتينية) حيث كانت هناك حضانة سرية.

وأضاف بالزا أن "عمليات الخطف قررتها سلطة تتمتع بصلاحيات اتخاذ القرار في كوماندوز المنطقة الرابعة"، في إشارة إلى القائد السابق للكليات العسكرية سانتاجو عمر ريفيروس الذي كان من المنتظر أن يدلي بشهادته في يوم ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٠م لكنه لم يفعل.

وهذا الاعتراف هو الأول لضابط كبير بوجود خطة منهجية لخطف الأطفال.

وأبدى الجنرال بالزا بعد الانتهاء من الإدلاء بإفادته تحفظات أمام الصحفيين مؤكدًا أنه لا يملك "أدلة موثقة" بوجود حضانة في كامبو دو مايو.

وكان الجنرال أول قائد للجيش يمارس النقد الذاتي علنًا بالنسبة لعمليات القمع خلال أعوام الدكتاتورية.

إدانة جنرال فرنسي بتهمة تعذيب الوطنيين في الجزائر!

لم تستغرب الأوساط السياسية والصحفية في الجزائر اعترافات الجنرال الفرنسي بول أوساريس الذي عَذّب حتى الموت خلال معركة الجزائر في عام ١٩٥٧م المسئول في جبهة التحرير الوطني الجزائرية العربي بن مهدي، فيما لزمت السلطات الجزائرية الصمت.

وقد طغى التوتر السائد في البلاد، إثر الاضطرابات الدامية في منطقة القبائل التي استمرت حوالي أسبوعين، على أنباء نشر كتاب الجنرال أوساريس في فرنسا، والذي

كشف فيه أنه عذب ابن مهدي حتى الموت وبدون ندم، وأنه أمر بقتل المحامي علي بومنجل.

واعتبر المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني الذي اجتمع يوم السبت ٥/ ٥/ ٢٠٠١م أن هذه الاعترافات "تضع فرنسا مجددًا أمام واقع الجرائم التي ارتكبت باسمها". وطالب بمحاكمة مرتكبي الجرائم في الجزائر على أيدي الجيش الفرنسي خلال حرب الاستقلال بين أعوام ١٩٥٤ و١٩٦٢م بتهمة "ارتكاب جرائم ضد البشرية".

ورأت جبهة التحرير الوطني المشاركة في الائتلاف الحكومي المساند للرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي كان أيضًا محاربًا خلال حرب الاستقلال، أنه لا يمكن للجزائر أن تكتفي بمجرد إعراب الرئيس الفرنسي جاك شيراك عن "صعقة" إزاء هذه الاعترافات أو إعلان رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان أنه في حال صدمة.

وفي يوم ٧/ ٥/ ٢٠٠١م أكد وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بلخادم أنه "لم يندهش" لاعترافات الجنرال الفرنسي أوساريس، وذلك "لأننا نعلم أكثر مما قيل في هذا الكتاب حول التعذيب الذي مورس ضد شعبنا".

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية عن الوزير قوله: "إن ما يدهشنا حقًّا هو هذا الإصرار حول هذا الموضوع من قبل رجل ينتمي إلى دولة جاءت واستعمرت الجزائر باسم المدنية".

وفي يوم ١٠/ ٥/ ٢٠٠١م أعلن وزير الدفاع الفرنسي آلان ريشار أنه أبلغ الرئيس جاك شيراك باقتراحاته لاتخاذ تدابير تأديبية بحق الجنرال بول أوساريس بعد الاعترافات التي أدلى بها بأنه ارتكب أعمال تعذيب وإعدامات تعسفية خلال حرب الجزائر.

وأكد الوزير الفرنسي أن "التصريحات التي أدلى بها علنًا الجنرال أوساريس تستلزم توبيخًا على الصعيدين الأخلاقي والسياسي.

وفي يوم ١١/ ٥/ ٢٠٠١م أعلن الجنرال أوساريس الذي اعترف في كتابه "أجهزة خاصة - الجزائر ١٩٥٥-١٩٥٧م" بأنه مارس التعذيب والقتل، أنه نادم بصدق على انقياده لارتكاب هذه الأعمال.

وأضاف الجنرال عبر إحدى الشبكات التليفزيونية العامة: "لكنني دُفعت إلى ارتكاب هذه الأعمال". وقال إنه لا يتمنى أن يتعرض للمحاكمة، مشيرًا إلى أنه "محمي" من إدانة قضائية محتملة.

وأجاب عن الأسباب التي دفعته إلى نشر شهادته هذه، فقال إنه فعل ذلك "من أجل عائلتي وخدمة للتاريخ العسكري". وكشف عن "المأساة" التي تعيشها عائلته فقال: "أولادي ينبذونني حاليًا، حتى إن إحدى بناتي لم تعد تريد أن تستخدم شهرتي بعد الآن".

وفي يوم ١٢/ ٥/ ٢٠٠١م كشفت صحيفة "لوموند" الفرنسية أن الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا ميتران الذي شغل منصب وزير العدل عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧م كان على علم بممارسات التعذيب خلال حرب الجزائر وأبلغ رئيس الحكومة آنذاك جي مولي بقلقه حيالها.

وعاد الجدل حول التعذيب خلال حرب الاستقلال في الجزائر إلى الواجهة في فرنسا بعد نشر اعترافات الجنرال بول أوساريس القائد السابق لأجهزة استخبارات الجيش خلال حرب الجزائر. فقد أثارت اعترافاته استهجان الصحافة وغالبية المسئولين السياسيين الفرنسيين ودور وموقف ميتران في هذه الفترة.

وفي يوم ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٣م استؤنفت في باريس محاكمة أوساريس الذين أدُين بـ"امتداح جرائم الحرب التواطئية". وقد وصل الجنرال أوساريس (٨٤عامًا) إلى قصر العدل في باريس حيث بدأت الجلسة بتلاوة الفقرات التسع عشرة المدانة في الكتاب وتلاوة مقتطفات من الحكم الصادر في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٢م والقاضي بدفع الجنرال غرامه قدرها ٧٥٠٠يورو!

وكانت النيابة قد اعتبرت الكتاب "يبرر بشكل مثير للصدمة وغير مقبول إطلاقًا المخالفات التي ارتكبت إبان حرب الجزائر". ولكن الجنرال منذ صدور الحكم عليه لم يغير موقفه في الدفاع عما مارسه من تعذيب وإعدامات بلا محاكمة في حق المساجين، كما روى في كتابه الذي قال إنه حصل على "ضوء أخضر" من طرف مسئول لنشره.

كذلك يأمل ناشرا الكتاب دار بلون وفرعها بيرين اللذان صدر في حقهما حكم بدفع غرامة قدرها ١٥ ألف يورو بتهمة "امتداح جرائم حرب" و"التواطؤ" في تبرئتهما.

وخلافًا لما وقع خلال المحاكمة الأولى التي تمت خلالها مواجهة بين مناصري التعذيب ومعارضيه، لم يستدع أي شاهد في محاكمة الاستئناف.

وقد لقي الكتاب رواجًا كبيرًا. وشكلت رابطة حقوق الإنسان في فرنسا والحركة المناهضة للعنصرية الطرف المدني في هذه القضية، حيث اعتبرتا أن تصريحات الجنرال "تفتح الباب أمام الهمجية".

توزيع المساكن التي استولى عليها نائب عمدة بكين!

انـتهت التحقـيقات الخاصـة بالجـرائم التـي ارتكبها وانج باوسن نائب عمدة بكين السـابق الـذي انتحـر بعد إلقاء القبض عليه بتهمة استخدام النفوذ والتربح غير المشروع وتبديد المال العام.

وقامـت بلديـة مديـنة بكـين بـتوزيع المـساكن التـي اسـتولى علـيها المسئول السابق وصـادرتها الحكـومة عـلى نحـو ٧٦ شخصًا من العمال والشخصيات البارزة في المجتمع وليس لديهم مساكن مناسبة.

وكـان وانـج باوسـن قـد اسـتولى بـصورة غـير مـشروعة عـلى ١١٦ مـسكنًا وشقة للاسـتخدام الخـاص ولـتوزيعهم عـلى غـير المستحقين نظير مبالغ مالية خلال الفترة من يوليو عام ١٩٨٨م وحتى أبريل عام ١٩٩٥م.

"إيني" الإيطالية دفعت رشاوى لحزبين حكوميين!

أدلى رئـيس مؤسـسة الطاقـة الإيطالـية "إيـنـي" السابق غابرييلي كاليري أمام قضاء مـيلانو يوم ٢٩/ ٤/ ١٩٩٣م باعترافات جديدة حول "نظام الرشاوى" الذي كان سائدًا في المؤسـسة، وقـال إن "هذه الرشاوى كانت تدفع من خلال حسابات خاصة غير معلن عنها في كشوف حسابات المؤسسة ومسجلة في مصاريف خارج إيطاليا".

وأضـاف كاليري أنه ورث "نظام الرشاوى" عن الإدارات السابقة لمؤسسة الطاقة، وكـشـف أن "إيـنـي" دفعـت خـلال فـترة رئاسـته للمؤسسـة حـوالي ٢٦بليون ليرة إيطالـية (١٧,٦ ملـيون دولار) إلى الحـزبين: الاشـتراكي والديمقراطـي المسيحي وذلك خلال السنوات ١٩٩٠م إلى ١٩٩٢م.

وأكـد كاليـري أن نظـام الدفع لهذه الرشاوى كان يعتمد على حصول الحزب الذي ينتمـي إلـيه رؤسـاء المؤسـسات على أكبر نسبة من هذه الرشاوى، وبذلك يكون الحزب الاشتراكي الإيطالي الذي كان كاليري أحد أعضائه، قد حصل على الجزء الأكبر من تلك الرشاوى.

وكـان القاضي إيتالو غيتي الذي استجوب كاليري، قد واجه رئيس مؤسسة الطاقة السابق بمبالغ تـصل إلى ٤٠بلـيون لـيرة إيطالية دفعتها مؤسسته إلى الحزبين الاشتراكي والديمقراطـي المسيحي كرشاوى، فردّ كاليري قائلاً: "بإمكاني أن أتذكر ٢٦بليونًا فقط، لكـن إذا كانـت أرقـامكم تـشير إلى هـذا المـبلغ فإنـه مـن المحتمل أن تكون المؤسسة قد دفعتها".

وذكـر مراسـل صـحيفة "الـشرق الأوسـط" مـن رومـا أنه لدى سؤال محامي دفاع غابـريل كاليـري حـول هـذه المعلـومات الجديـدة التـي صرح بها موكله للقضاء، قال المحامـي: "إن موكلي لم يصرح بما هو جديد، بل أعاد للقاضي غيتي ما كان صرح به سابقًا للقاضي أنطونيو دي بيترو حين اعتقل في منتصف الشهر الماضي".

إلا أن ثمـة مـا يشير إلى ما هو جديد في اعترافات كاليري، والدليل على ذلك هو أن قضاة ميلانو قد يصرحون له بالخروج من السجن المركزي "سان فيتوري" ويسمحون له بالإقامـة الجـبرية في منـزله، وهـذا إجـراء تقليدي اتخذ منذ تفجّر فضيحة الفساد المالي في إيطالـيا تجـاه أولـئك الذين أدلوا باعترافات كافية حول تورطهم، وإذا ما كان القضاة قد أخذوا في الاعتبار دراسة طلب محامي دفاع كاليري الآن، فإن ذلك قد يعني أنهم استوفوا معه التحقيق على الأقل حتى الآن.

دبلوماسي يحاول تهريب ١٥٠ سجادة فارسية!

أحبط جهازا مباحث وجمارك مطار القاهرة محاولة لتهريب ١٥٠ سجادة فارسية يقدر ثمنها بحوالي مليون دولار وصلت في ثمانية طرود من ألمانيا باسم دبلوماسي أفريقي، وفق مـا أكدتـه مـصادر في مطـار القاهـرة الـدولي يـوم الخميس ٢٥/ ٩/ ١٩٩٧م للصحف ووكالات الأنباء.

وقالـت المـصادر إن الطرود التي تزن طنًّا وصلت أمس الأربعاء إلى قرية البضائع في المطار باسم دبلوماسي أفريقي لم تحدد هويته، إلا أن هذا الأخير أنكر صلته بها.

وقـدرت قـيمة السجاجيد الفاخرة اليدوية الصنع بثلاثة ملايين جنيه مصري (٩٠٠ ألف دولار).

وقالت المصادر إن مباحث أمن المطار تصرفت بناء على معلومات تلقتها تفيد بوجود صـفقة لتهريب السجاد بين تجار محليين ودبلوماسيين، فقامت بفتح الطرود التي وصفت بأنها "متعلقات شخصية".

إدانة موظف رفيع المستوى في الأمم المتحدة بالاحتيال!

حكمت محكمة في جنيف يوم الأربعاء ٢٤/ ٩/ ١٩٩٧م على موظف أمريكي رفيع المستوى في الأمم المتحدة بالسجن ١٨ شهرًا مع وقف التنفيذ بعدما أُدين باختلاس نصف مليون دولار.

وكان هذا الرجل الكوبي الأصل الذي يعمل في "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" قد نجح في اختلاس حوالي ٥٠٠ ألف دولار في غضون عشر سنوات عن طريق تقديم فواتير مزورة عن اجتماعات وهمية!

وقد اكتشف الأمر موظف حل مكانه أثناء مرضه. واعترف الرجل بالتهم المنسوبة إليه ورد ثلثي الأموال التي اختلسها.

وقررت الأمم المتحدة التي تعاني من مشاكل مالية وتسعى إلى إصلاح عمل هيئاتها أن تكون هذه الحالة عبرة، ولاحقت الموظف قضائيًّا بعدما اكتشفت الأمر في يونيو عام ١٩٩٦م، كما رفعت عن الرجل الحصانة الدبلوماسية وأقيل من الأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٩٦م.

وسجن الرجل الذي يعاني من اضطرابات صحية عشرة أشهر قبل أن يسمح له بالتوجه إلى كوستاريكا حيث يخضع لعلاج لمكافحة الإدمان على الكحول.

وإضافة إلى الحكم بالسجن مع وقف التنفيذ، حظرت عليه سويسرا دخول أراضيها طيلة عشر سنوات.

القبض على قنصل بتهمة بيع أطفال!

قال الأردن يوم الخميس ٢١/ ٣/ ١٩٩٦ أنه ألقي القبض على القنصل الفخري لسرى لانكا بتهمتي بيع أطفال غير شرعيين لخادمات سريلانكيات والاغتصاب في فضيحة هزت المملكة.

وقال وزير العدل عبد الكريم الدغمي لوكالة رويتر: "تم توقيف السيد توفيق أبوخجيل للتحقيق في قضية تتعلق بعدة تهم منها المتاجرة بالأطفال وهتك العرض والاغتصاب".

وأضاف أنه "مازال يتعافى في المستشفى، والأمر مازال قيد التحقيق".

وألقي القبض على أبو خجيل وهو رجل أعمال أردني ثري يقوم بعمل القنصل الفخري الأسبوع الماضي ونقل إلى المستشفى بعد أن شكا للمحققين من اضطرابات في القلب.

وذكر الدغمي أن التحقيق مع أبو خجيل سيستأنف عندما يقرر الأطباء أن حالته تسمح بترك المستشفى الحكومي الذي يعالج به تحت حراسة الشرطة.

وقال مسئولون أردنيون قريبون من التحقيقات أنه متهم باغتصاب ثلاث خادمات سريلانكيات.

وأضاف المسئولون أن تحريات أولية أظهرت أن أبو خجيل كان يأوى خادمات سريلانكيات حوامل إلى أن يلدن ويبيع أطفالهن للعائلات المحرومة من الأطفال في أوروبا ولا سيما في هولندا بمبلغ بدأ بخمسة آلاف دولار في عام ١٩٩١م ووصل إلى ثمانية آلاف دولار في عام ١٩٩٦م.

وأضافوا أن بعض عمليات الولادة تمت في مبنى أُعد خصيصًا لهذا الغرض بجوار مبنى القنصلية.

وقال مسئول لوكالة رويتر: "وبعد الولادة توجه كتب من القنصل إلى دائرة الأحوال المدنية في الأردن يشهد فيها أن المولود من أبوين سريلانكيين وأن الأب موجود في سريلانكا ليتمكن من استصدار شهادة ميلاد للمولود. وبعد ذلك يتنازل عن الطفل لصالح الأشخاص الأجانب ثم يصدر وثيقة سفر للطفل في القنصلية عند بيعه ويستلم الثمن الذي يتراوح بين ٥٠٠٠دولار عام ١٩٩١م و٨٠٠٠ دولار عام ١٩٩٦م.

ومضي يقول: "أظهر التحقيق أنه لغاية الآن تم بيع ٣٦ طفلاً بهذه الطريقة معظمهم لهولنديين".

وقال المسئول إن الشرطة ضبطت أيضًا في مكتب أبوخجيل خمسة دفاتر لتسجيل العائلات صادرة عن دائرة الأحوال المدنية لم يدون فيها أي شيء، وأختامًا رسمية أحدها لرئيس مجلس قروي محلي، وآخر للإدارة العامة لدائرة الطيران المدني في أبو ظبي التي يقصدها عدد كبير من العمال الآسيويين المهاجرين.

وتابع قائلاً: "ضُبط لديه مسدس ورشاش ووثائق رسمية بيضاء لوزارة الخارجية الأردنية وسفارة دولة الإمارات في عمان وكمية من المصاغ الذهبي والنقود".

ويقدر عدد السريلانكيين المقيمين بالأردن بنحو ١٦ألف نسمة معظمهم خادمات يتقاضين أجورًا تبلغ حوالي مئة دولار شهريًا.

وظهرت حالات قليلة في السنوات الماضية لخادمات سريلانكات حملن بعد علاقات مع مخدوميهن أو عشاقهن واضطررن للعودة إلى بلادهن مع أطفالهن بعد تقديمهن للمحاكمة بتهمة الحمل من علاقة غير مشروعة وهي جريمة في الأردن فضلاً عن كونه سلوكًا يرفضه المجتمع.

ويسمح القانون الأردني بالتبني بصرف النظر عن الجنسية ولكن تحت قيود مشددة.

وقالت وزارة الخارجية السريلانكية في كولومبو أنها تعلم بالقضية ولكن ليس لديها تفاصيل.

اتهام رئيس بلدية إسطنبول الإسلامي وسلفه بالفساد!

ذكرت وكالة أنباء الأناضول يوم ٣١/ ٥/ ٢٠٠٢م أن النيابة العامة في إسطنبول بدأت اليوم ملاحقات بتهمة الفساد ضد رئيس بلدية إسطنبول علي مفيد غورتونا وسلفه رجب طيب أردوغان (رئيس وزراء تركيا بعد ذلك)، وهما سياسيان إسلاميان يمكن أن يحكم عليهما بالسجن فترات طويلة.

وأوضحت الوكالة أن غورتونا عضو حزب السعادة الإسلامي الذي يمثله ٤٨ نائبًا في البرلمان (٥٥٠ مقعدًا)، وأردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية الإسلامي (٥٣نائبًا) متهمان بالاحتيال في مناقصات حكومية.

وأضافت الوكالة أن غورتونا يمكن أن يعاقب بالسجن ثلاثين عامًا، بينما يمكن أن يحكم على أردوغان بالسجن بين ثلاثة وتسعة أعوام حسب قانون الجزاء المتعلق بالمناقصات العامة.

وسوف تبدأ محاكمتهما في الأيام المقبلة أمام محكمة البداية في إسطنبول.

يذكر أن القضاء التركي اتهم أردوغان الذي تعلق عليه الأحزاب الإسلامية في تركيا آمالاً كبيرة بـ"إهانة القوات المسلحة" و"التحريض على الكره الديني".

وكان أردوغان (٤٨ عامًا) الرئيس السابق لبلدية إسطنبول الذي يتمتع بشعبية كبيرة قد عاد إلى الساحة السياسية في عام ٢٠٠١م بعد أن سجن أربعة أشهر ومنع من ممارسة العمل السياسي في عام ١٩٩٩م للأسباب نفسها.

رئيس بلدية طهران يحاكم بتهمة الفساد!

قالت صحيفة "القدس" الإيرانية يوم الخميس ١٣/ ١١/ ١٩٩٧م إن رئيس بلدية طهران غلام حسين كرباستشي، أحد قادة الجناح المعتدل في النظام، سيحاكم علنًا في الأيام القليلة المقبلة بتهمة الفساد، وأنه مُنع من مغادرة العاصمة.

وكانت السلطات القضائية قد استدعت كراباستشي ثلاث مرات في الأسبوع الماضي للاستماع في جلسات مغلقة إلى ردوده على تهم الفضائح المالية التي تكررت في بلدية طهران في الأشهر الأخيرة.

ونقلت الصحيفة القريبة من الأوساط المحافظة عن مصدر قضائي تأكيده أن رئيس البلدية لم يتمكن من دفع التهم عن إدارته بارتكاب "اختلاسات مالية كبيرة".

وأضاف المصدر نفسه "أن محاكمته العلنية ستجري في الأسبوع المقبل"، مشيرًا إلى اتهامات بـ"الفساد واختلاس الأموال العامة وفرض ضرائب ورسوم غير مشروعة".

ومضى يقول إن كراباستشي الذي مُنع من مغادرة الأراضي الإيرانية لم يعد بإمكانه مغادرة طهران نفسها "لكي يمكن الوصول إليه" في أي وقت.

وقالت الصحف أن كراباستشي اضطر في الأسبوع الماضي إلى دفع خمسة مليارات ريال (١,٦ مليون دولار) كفالة للإفراج عنه مؤقتًا.

وحسب صحيفة "القدس" فإن كراباستشي قال: "ليست على علم بالاختلاسات في بلديته، ولو علمتُ مَن يخرق القوانين لأجريت تحقيقًا".

وأدت حملة السلطات القضائية على بلدية طهران إلى توقيف العديد من مسئولي الدوائر البلدية وكبار موظفيها.

وكان كراباستشي قد اعتبر أن الحملة التي تشنها السلطات القضائية التي يسيطر عليها المحافظون "سياسية".

وتـشكل بلدية العاصمة - التي يبلغ عدد سكانها ثمانية ملايين نسمة - هدفًا مفضلاً للأوسـاط المحافظـة الإيرانية التي تتهمها بانتظام بسوء الإدارة، وبمحاولة التحديث على الطريقة الغربية.

وقـد لعـب كراباستـشي الـذي يعتبر من وجوه الجناح المعتدل والإصلاحي البارزة، دورًا مهـمًّا في فـوز الرئيس محمد خاتمي في مايو عام ١٩٩٧م. وهو يحظى بمساندة العديد من الشخصيات مثل وزير الداخلية عبد الله نوري ووزير الثقافة عطاء الله مهاجراني.

السجن خمسة أشهر لرئيس بلدية آخر!

أفـادت الـصحف في طهران أنه بعد يومين من إقالة رئيس بلدية طهران محمد حسن مالـك مـدني من منصبه، صدر في حقه حكم بالسجن خمسة أشهر مع النفاذ ومنعه طوال ثلاث سنوات من ممارسة أي مهمة عامة وطوال خمس سنوات من المهام البلدية.

وذكرت صحيفة "رسالت" المحافظة يوم ٢٣/ ١/ ٢٠٠٣م أن رئيس البلدية السابق أدين بارتكاب عدة انتهاكات للقانون، وعلى وجه الخصوص ممتلكات للدولة بشكل غير مشروع، وكان العديد من أعضاء المجلس البلدي في طهران قد رفعوا دعاوى ضده.

وأقـال وزيـر الداخلـية عـبد الـواحد موسوي لاري يوم الثلاثاء ٢١/ ١/ ٢٠٠٣م رئـيس بلديـة طهـران محمـد حـسن مالك مدني واستبدل به محمد حسين مقيمي في إدارة شـئون البلدية حتى قيام المجلس الجديد الذي سيبدأ عمله بعد الانتخابات البلدية في يوم ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٣م باختيار رئيس جديد.

وتـم حـل المجلـس الـبلدي الـذي يـضم ١٥عـضوًا في ينايـر بعد أشهر طويلة من الخلافات بين أعضائه المنقسمين إلى مؤيدين لبقاء مدني الإصلاحي ومعارضين له.

وحالـت هـذه الخلافـات دون التـصويت عـلى الموازنة، إذ اعتمدت الجهتان سياسة العـرقلة التي أدت إلى منع صدور أي قرار. إلا أن الحكم الصادر في حق مدني ليس نهائيًّا ويمكن الطعن فيه.

وظهرت الخلافات بين أعضاء المجلس البلدي عندما قرر رئيس البلدية التوقف عن إعطاء تصاريح لبناء أبنية عالية في الأحياء الفخمة شمال طهران.

وكانت التصاريح تعطى حتى ذلك الحين بهدف تمويل الصندق البلدي من دون الأخذ بالاعتبار المساحات الخضراء وحركة السير أو قرب الأبنية من بعضها.

وشكل هذا القرار ضربة قاسية لبعض المتعهدين، كما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار الأراضي في الأحياء الواقعة شمال طهران.

القبض على عضوين في مجلس الشعب السوري بتهمة الفساد!

ذكرت الصحف الرسمية السورية يوم الخميس ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٢م بأن قاضي التحقيق الاقتصادي في سوريا طلب إلقاء القبض على عضوين في مجلس الشعب السوري بتهمة الاختلاس.

وقالت صحيفة "البعث" الناطقة بلسان الحزب الحاكم أنه "صدرت مذكرتا إلقاء القبض والنقل بحق عضوي مجلس الشعب السوري مصطفى العايد رئيس الاتحاد العام للفلاحين السابق، ونائبه محمد حسين ميهوب بتهمة الفساد".

وأشارت الصحيفة إلى أن "مجلس الشعب السوري أصدر في جلسته يوم ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٢م قرارًا وافق على تقرير قاضي التحقيق الاقتصادي وتاريخه ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٢م بمحاكمة عضوي مجلس الشعب العايد وميهوب بتهمة الفساد".

ومن الجدير بالذكر أن العايد وميهوب مازالا يحضران كل جلسات مجلس الشعب حتى الآن.

هذا، وكانت سوريا قد بدأت حملة لمكافحة الفساد في مايو من عام ٢٠٠٠م طالت عددًا من المسئولين في الحكومة السورية وعلى رأسهم رئيس الوزراء محمود الزغبي الذي أقدم على الانتحار في يوم ٢١/ ٥/ ٢٠٠٠م، كما طالت نائب رئيس الوزراء آنذاك للشئون الاقتصادية سليم ياسين المعتقل ولم يصدر أي حكم بحقه حتى هذا التاريخ.

وجرت كذلك محاكمة وزير النقل السابق مفيد عبد الكريم الذي صدر حكم بحقه مدته ١٠ سنوات في مايو عام ٢٠٠٢م، كما تم توقيف رئيس شعبة المخابرات العامة محمد بشير النجار ومصادرة أمواله، كما طالت عددًا كبيرًا من المديرين والعاملين في شركات القطاع العام الحكومي.

نواب أردنيون يطالبون الإنتربول بتسليم الجلبي بتهمة الاختلاس!

يسعى حوالي عشرين نائبًا أردنيًّا للطلب من الشرطة الدولية (الإنتربول) تسليم أحمد الجلبي، عضو مجلس الحكم الانتقالي في العراق للأردن، حيث حُكم عليه غيابيًّا في عام ١٩٩٠م بالسجن ٢٢عامًا بتهمة الاختلاس.

وفي مذكرة نشرت يوم الأحد ١٧/ ٨/ ٢٠٠٣م طالب ٢١ نائبًا بعقد جلسة خاصة لمجلس النواب الذي يضم ١١٠أعضاء لمناقشة ملف بنك البتراء الأردني الذي كان يديره الجلبي، ودعوا الإنتربول إلى إعادته إلى الأردن "لتطبيق الحكم الصادر" بحقه.

والجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي، متهم باختلاس حوالي ٢٠٠مليون دينار أردني (٢٨٨مليون دولار) من بنك البتراء الذي كان مديره، وتحويله إلى مصارف سويسرية.

ورفعت أربع دعاوى بطلب من البنك المركزي الأردني وزبائن بنك البتراء، وتمت مطالبة الجلبي، الذي فر من الأردن عام ١٩٨٩م، وأشقائه بمبلغ ٩٠٠مليون دولار!

وذكرت الصحف الأردنية أن النواب "يعتزمون توجيه رسالة إلى الإدارة الأمريكية والكونجرس الأمريكي يؤكدون فيها أن الجلبي متهم بالاختلاس في الأردن، وأن الجهود الدولية يجب أن تنصب في اتجاه محاكمته وتسليمه إلى الأردن".

وقال النائب محمود الخرابشة للصحف إن: "المذكرة وقّع عليها حتى الآن ٢١ نائبًا وستجرى عليها عملية جمع تواقيع إضافية خلال الأيام المقبلة".

وأضاف: "سنطالب الحكومة بإرسال خطاب إلى الإدارة الأمريكية ثم إلى الجهات الدولية الأخرى بحيث تطلب حكومتنا أن يتم تسليم الجلبي وإحضاره إلى الأردن من أجل محاكمته".

وأوضح أن "المذكرة الصادرة عن مجلس النواب وتطالب بعقد جلسة خاصة لفتح ملف بنك البتراء وتسليم الجلبي لمحاكمته، ستسلم إلى رئاسة مجلس النواب الأسبوع المقبل".

المسئول عن الآثار هرّب ٣٦٢ قطعة أثرية!

أعلـنت سلطات مطار القاهرة الدولي يوم الأحد ٢٦/ ١/ ٢٠٠٣م أنها "كشفت عن عملـية تهريب ٣٦٢ قطعة أثرية إلى إسبانيا تعود إلى عصور مختلفة في قرية البضائع التابعة للمطـار، وألقـت القـبض عـلى مـسئول كبـير في الآثار المصرية وأحد المفتشين إضافة إلى التاجر الذي قام بشحنها".

وقـال المـصدر إن "الطـرد يحـتوي عـلى ٢٨٨ أيقـونة و١٣ أسورة ذهبية و٦٠ تمثالاً صـغيرًا ورأس تمـثال كبير تعود جميعها إلى العصور الفرعونية واليونانية والبيزنطية، ويزن الطـرد طـنًّا ونـصف الطن، وكان معدًّا للتصدير على أساس أنه من منتجات خان الخليلي الشهير في تقليد الآثار الفرعونية لبيعها للسياح".

وتابـع: "إنه قبض على المسئول الكبير وأحد مفتشي الآثار بعد تحريات أكدت وجود تواطـؤ مـن رجال الآثار حيث ساعدوا التاجر في الحصول على موافقة هيئة الآثار على أن الطـرد سـليم ولا يـوجد بـه آثـار حقيقـية مقابـل ٢٥ ألف جنيه مصري (حوالي ٥آلاف دولار)".

وقـد تـم تحـويل المتهمـين إلى النـيابة التـي قامت بحبسهم لمدة أربعة أيام لاستكمال التحقيق.

يذكر أن سرقة وتهريب الآثار تعتبر أحد أهم المشاكل التي تعاني منها الآثار المصرية، حـيث كـشف خلال الأعوام السابقة عن عدة سرقات أبرزها سرقة مخازن الآثار في معبد الكـرنك في مديـنة الأقـصر (٦٥٠كـم جـنوب القاهـرة) ومخازن سقارة (٢٠كم جنوب القاهرة).

وفي المقابل تم الكشف عن العديد من محاولات تهريب الآثار، منها حادثة وقعت في عام ٢٠٠١م قام فيها مدير مطار الإسكندرية السابق بمحاولة تهريب أكثر من ٣٠٠ قطعة أثرية عن طريق مطار الإسكندرية.

محاكمة مساعد وزير الزراعة المصري بتهمة الفساد!

قـرر الـنائب العـام المستشار ماهر عبد الواحد يوم الخميس ٢٣/ ١/ ٢٠٠٣م إحالة ٢١شخـصًا مـن بيـنهم عضو في الحكومة المصرية ومواطن سوري إلى محكمة أمن الدولة بتهمة الفساد.

وصرح النائب العام المصري في مؤتمر صحفي نقلته الصحف ووكالات الأنباء أن يوسف عبد الرحمن مساعد وزير الزراعة والموقوفين الآخرين اتهموا بالفساد في قضية استيراد "مبيدات مسرطنة".

ووجهت النيابة إلى يوسف عبد الرحمن تهمتي "استغلال نفوذه في تسجيل مبيدات لشركة كانون دون اتباع الإجراءات المقررة قانونًا، وحصوله على منفعة لغيره بدون وجه حق".

وقد اعتقل المسئول في نهاية أغسطس عام ٢٠٠٢م مع خمسة أشخاص آخرين منهم مواطن سوري يمثل شركة تصدير مبيدات فرنسية.

ووجهت النيابة العامة تهمة "الرشوة الجنسية" إلى راندا الشامي المستشارة في البورصة لحصولها على مبالغ مالية وتعيينها في منصب في البورصة الزراعية.

وطالبت النيابة بتطبيق مواد الاتهام في القضية والتي تقضي بمعاقبة المتهمين جميعًا بالأشغال الشاقة المؤبدة.

ويفيد التحقيق أن يوسف عبد الرحمن أضرّ بأموال الجهة التي يعمل بها بمبلغ ثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه منحها لنحو ١٢٢ موظفًا من العاملين بوحدة الخدمات البستانية ومن ميزانيتها بدون أدائهم لعمل فعلي بتلك الجهة، وذلك مقابل عملهم بالشركة المصرية لإنتاج وتصدير وتسويق الحاصلات الزراعية.

الجماهير سحلت رئيس بلديتهم الفاسد!

قال شهود ومسئولون في بلدة ايلاف في بيرو أن آلاف البيرويين خطفوا رئيس البلدية وقتلوه يوم ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٤م بعد أن جروه عبر الشوارع في بلدته بالقرب من ليك تيتيكاكا متهمين إياه بالفساد، حسبما ذكرت صحفة محلية ووكالات أنباء يوم ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٤م.

وقال الشهود أنه في ذروة أسبوع من الاحتجاجات سحل أهل البلدة سيرلو فرناندو روبلز رئيس البلدية عبر شوارع البلدة الواقعة في جنوب بيرو، ثم ربطوه في عمود وبعدها تركوه أسفل الجسر!

وقال ريكاردو فالديز نائب وزير الداخلية أن روبلز الذي اختطف مع أربعة

مسئولين في البلدية و١٥ شخصًا يعتقد أنهم يعملون في مجلس البلدية، قد مات متأثرًا بجراحه.

وقال نائب وزير الداخلية لراديو (سي.بي.إن): "لقد وجدت جثة روبلز مهجورة تحت جسر. ونقل إلى مستشفى..الناس غاضبةجدًا". وأضاف أن نحو عشرة آلاف شخص تظاهروا ضد روبلز يوم خطفه.

وقال شهود أن أحد المخطوفين من مسئولي البدلة أُطلق سراحه فيما بعد. وقال نائب وزير الداخلية إننا لا نعرف حتى الآن مكان احتجاز الآخرين.

انتحار رئيس بلدية بعد إتهامه بالفساد!

أعلنت وزارة العدل الكورية الجنوبية أن رئيس بلدية بوسان ثاني مدن البلاد، أنتحر يوم ٣/ ٢/ ٢٠٠٤م في السجن بشنق نفسه بينما كان ينتظر صدور حكم عليه في قضية فساد أُتهم في إطاره، حسبما ذكرت وكالات أنباء عديدة.

وقد أنتحر اهن سانغ - يونغ (٦٤عامًا) الذي ينتمي إلى الحزب الوطني الكبير، أكبر أحزاب المعارضة المحافظة، بشنق نفسه بملابس داخلية مزقها في سجن في المرفأ الكبير في كوريا الجنوبية.

وكان رئيس البلدية قد اعتقل في أكتوبر من عام ٢٠٠٣م وأُتهم بالحصول على رشاوي بلغت مئة مليون يوان (٨٥٦٠٠ دولار) من شركة للبناء. وكان الحكم سوف يصدر الأسبوع المقبل.

كما أستجوب في النيابة العامة الأسبوع الماضي في تُهم أخرى من بينها قبول رشاوي تبلغ ٣٠٠ مليون يوان (٢٥٦٤٠٠ دولار) من رجل أعمال كان عضوًا في اللجنة الأولمبية الدولية، وكان رجل الأعمال هذا قد أُتهم بدفع رشاوي إلى نائب الرئيس الكوري الجنوبي للجنة الأولمبية الدولية كيم أون – يونغ. وقد أُوقف كيم عن العمل وسُجن الأسبوع الماضي بانتظار محاكمته بتهمة الفساد والاحتيال.

سجن سياسية يابانية بتهمة الاحتيال!

حكم يوم ١١/ ٢/ ٢٠٠٤م على الرئيسة السابقة للجنة السياسات بالحزب الديمقراطي الاجتماعي كيومي تسوجيموتو بالسجن عامين لإدانتها بالاحتيال للاستيلاء على أموال دولة بإدعاء أنها مخصصة لعاملين معها.

وجاء في الحكم الذي أصدرته محكمة طوكيو الجزئية، وثبته وكالات الأنباء، أن

تسوجيموتو (٤٣ عامًا) سجلت امرأتين على أنها موظفتان تعملان معها في سكرتارية السياسات بين نوفمبر ١٩٩٦م وديسمبر ١٩٩٨م رغم أنهما لم تكونا تعملان في هذا المكان، وحصلت على ١٨.٧ مليون ين من خزانة الدولة على أنها رواتبهما.

وتبين للمحكمة أيضًا ماساكو جوتو (٦٦ عامًا) وكانت سكرتيرة سياسات لرئيس الحزب السابق تاكاكو دوي مذنبة وقضت عليها المحكمة بعقوبة مع وقف التنفيذ حيث إنها تواطأت مع تسوجيموتو بتقديم السكرتيرتين لها. وقد اعترفت تسوجيموتو وجوتو بما ارتكبتاها من جرم وأبدتا الندم على "أننا دمرنا ثقة الجمهور" وأعادت تسوجيموتو المبلغ كاملاً للدولة.

محاكمة ١٨ بينهم نائبان بتهمة الفساد!

ذكر مصدر قضائي يوم الاثنين ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٢م أن نائبًا مصريًا يشتبه في تورطه بالفساد ورفعت الحصانة النيابية عنه، أوقف ووضع قيد الحبس الاحتياطي لمدة ١٥ يومًا.

وقرر النائب العام المصري المستشار ماهر عبد الواحد وضع النائب عبد الله عبد الفتاح طايل الذي تستجوبه النيابة حاليًا، والمتهم "بتسهيل الاستيلاء على المال العام ومنح قروض بدون ضمانات لرجال أعمال وبعض الشخصيات في الدولة، إضافة إلى الدخول في مضاربات على الدولار بأموال البنك" قيد الحجز.

وقد رُفعت الحصانة البرلمانية عن طايل، رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب المصري، والرئيس السابق لمجلس إدارة "بنك مصر - إكستريور" في يوم ١٩/ ٩/ ٢٠٠٢م.

كما وجهت نيابة الأموال العامة إلى طايل تهمة "إصدار أوامر للموظفين باعتبار مليار ونصف مليار جنيه قروضًا معدومة بعد أن استولى عليها بواسطة شركات وهمية تابعة لأبنائه وأصدقائه". وقد قررت النيابة "التحفظ على أمواله، كما أخلت سبيله بكفالة قيمتها ٢٠ألف جنيه (٤٠٠٠دولار)".

وقد ظل طايل رئيسًا للبنك فترة خمس سنوات انتهت بعد دخوله مجلس الشعب في انتخابات عام ٢٠٠٠م على لائحة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم.

وفي يوم الأربعاء ٢٩/ ١/ ٢٠٠٣م أصدر النائب العام قرارًا بإحالة عضوين في مجلس الشعب عن الحزب الوطني الحاكم و١٦آخرين إلى محكمة أمن الدولة العليا بتهم عدة أبرزها "الاستيلاء على المال العام". وقد شمل القرار: عبد الله طايل، والنائب عبد الوهاب قوطة، ونجله محمد (هارب)، ورجال الأعمال: تيسير الهواري، ونجله وائل (هارب)، ومحمد الجارحي (هارب)، ومجدي يعقوب نصيف.

ووجه النائب العام لهم تهم "تسهيل الاستيلاء على المال العام، وتزوير محاضر رسمية، والتربح من الوظيفة، والإضرار بمال الدولة".

وقال النائب العام: "لن نسمح لأحد بنهب أموال الشعب أو الاتجار بها"، مؤكدًا أن "لا أحد فوق رأسه ريشة، وسيخضع للمحاكمة كل من يلحق ضررًا بالمصالح الاقتصادية للبلاد، وسيحال إلى المحاكمة مهما كان منصبه".

وكان النائب العام قد قرر في وقت سابق منع طايل وقوطة من السفر والتصرف في أموالهم.

وقد حصل عبد الوهاب قوطة على قرض قيمته ٨٠ مليون جنيه إسترليني (حوالي ١٢٨ مليون دولار) بدون ضمانات من بنك مصر إكستريور، حيث تلاعب بسعر صرف الدولار بالاتفاق مع إدارة المصرف. ويملك قوطة مشروعات كبيرة بينها شركات للحديد والصلب.

وفي يوم ١٠/ ٩/ ٢٠٠٣م حكمت المحكمة على عبد الله طايل بالسجن عشر سنوات، وحكم على سبعة متهمين بالسجن بين سنة مع وقف التنفيذ وثلاث سنوات مع النفاذ، وبرأت المحكمة الخمسة الباقين.

سجن عضو البرلمان لتهربه من التجنيد!

ذكرت وكالة رويتر يوم الثلاثاء ٢٧/ ٨/ ١٩٩٦م أن محكمة عسكرية مصرية قضت بسجن نائب بمجلس الشعب المصري لمدة ستة أشهر مع الشغل بتهمة تزوير شهادة ميلاده للتهرب من الخدمة العسكرية.

وأضافت الوكالة أن المحكمة أدانت رضا محمد عبد الرحمن عبد الوهاب نائب دائرة طوخ (على بعد ٢٥كم شمالي القاهرة) بتهمة التزوير في أوراق رسمية للتهرب من الخدمة العسكرية الإلزامية.

وجاء في قرار المحكمة أن النائب حذف اسمي أخويه من كشف العائلة ليحصل على الإعفاء باعتباره الابن الوحيد.

وقالت الوكالة إن مجلس الشعب المصري رفع الحصانة البرلمانية عن النائب، ومن المرجح أن يُسقط المجلس عضوية النائب عقب استئناف الفصل التشريعي ثم يعيد فتح باب الترشيح للدائرة.

محاكمة أمين الحزب و٣٠ آخرين في سرقة وتهريب آثار مصرية!

أحال النائب العام المصري المستشار ماهر عبد الواحد يوم الخميس الموافق ٢/ ١٠/ ٢٠٠٣م ٣١متهمًا من جنسيات مختلفة إلى محكمة جنايات القاهرة في قضية سرقة آثار مصرية وتهريبها إلى سويسرا وفرنسا، كما ذكرت الصحف المصرية ووكالة الأنباء.

وقال النائب العام خلال مؤتمر صحفي: " أن التحقيق في القضية استغرق ستة أشهر بحيث تم إعتقال عدد كبير من المتورطين بإستثناء ١٣بينهم تسعة سويسريين وأربعة مصريين فارين"، وأكد أنه تم "ضبط ٣٠٠قطعة أثرية تعود إلى عصور مختلفة".

وذكرت وكالات الأنباء والصحف المصرية أن المتهم الأساسي في القضية هو الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي في محافظة الجيزة طارق السويسي، وهو موقوف منذ ستة أشهر.

وبين المعتقلين موظفان في المجلس الأعلى للآثار هما محمد سيد حسن مفتش آثار منطقة القرنة أغنى المناطق الأثرية في البر الغربي لمدينة الأقصر (٦٥٠كم جنوب القاهرة)، ومدير العلاقات العامة في المجلس بالأقصر أحمد عبد الراضي العسيري.

كما تضم لائحة المتورطين موظفين في مصلحة الجمارك المصرية، واللبنانيين آلان قنواتي وعلي أبوطعان، والمغربي شكيب سلمى، إلى جانب سويسريين وكندي وكيني وألمانيين.

وقال عبد الواحد: "إن النيابة العامة شكلت لجنة قامت بفحص القطع الأثرية البالغ عددها ٣٠٠ مخزن في سويسرا وتأكدت من أنها قطع أثرية أصلية"، وأوضح "أن القطع ستعود إلى مصر خلال الأسابيع المقبلة".

وأضـاف النائب العام: "قررت النيابة العامة منع المتهمين وعائلاتهم المقيمة في مصر من التصرف في أموالهم، كما طلبنا من سويسرا تجميد أرصدتهم في البنوك".

١٨ سنة لمسئول إعلامي بتهمة الفساد!

أعلـن مـصدر قـضائي مـصري أن محكمـة النقض - أعلى سلطة قضائية في مصر - أيـدت يـوم الاثنـين ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٣م حكـمًا أصـدرته محكمـة أمن الدولة يقضي بسجن مـسئول إعلامـي رسـمي مـدة ١٨ عامًـا بـتهم تـتعلق بالفـساد. كما ذكرت فرانس برس والصحف المصرية.

وكانـت محكمة أمن الدولة قد حكمت في يوم ١٢/ ١١/ ٢٠٠٢م على مسئول قطاع الأخبار في التليفزيون الرسمي محمد الوكيل بـ(١٨ سنة) مع الأشغال الشاقة بتهمة الفساد وحيازة مخدرات!

وحكمت المحكمة على الوكيل بالسجن ١٥ عامًا بتهمة تلقي رشوة من أحد ضيوف بـرنامج "صباح الخير يا مصر"، كما أمرت المحكمة بسجنه ثلاثة أعوام بتهمة حيازة ٨,٥ جرامًا من حشيشة الكيف في مكتبه أثناء اعتقاله يوم ٧/ ٧/ ٢٠٠٢م.

كـما نـال الطبـيب فاخر فؤاد الجندي خمس سنوات من الأشغال الشاقة بتهمة تقديم رشوة للوكيل لكي يظهر في البرنامج التليفزيوني بغرض الدعاية لعيادته الطبية.

إلا أن المحكمـة بـرأت المنتج وأستاذ الجامعة أحمد الحسيس والموظف في التليفزيون هـاني عـبد اللطـيف في القـضية ذاتهـا بـسبب "تعاونهما مع التحقيق والإدلاء باعترافات مفصلة".

يـشار إلى أن تقـديم الطعـن أمـام محكمة النقض يعتبر آخر وسيلة قانونية أمام محمد الوكيل.

محاكمة ١٢ من ضباط الشرطة بتهمة التعذيب والتزوير!

قـرر الـنائب العام المصري المستشار ماهر عبد الواحد يوم الاثنين ١٥/ ٩/ ٢٠٠٣م إحالة ١٢ من ضباط الشرطة إلى محكمة الجنايات في الإسكندرية بتهمة ممارسة "التعذيب والتزوير"، حسبما أفاد مصدر قضائي لوكالات الأنباء والصحف المصرية.

وأضـاف المـصدر أن الـضباط مـتهمون بممارسة "التعذيب والترهيب والشروع في هـتك عـرض زوجـة مواطن واحتجاز مطلقته وطفلته دون وجه حق بهدف إجباره على الاعتراف بجريمة لم يرتكبها"!

وأوضح أن وقائع "القضية تعود إلى فبراير عام ١٩٩٦م عندما توجه بدر الدين جمعة إلى قـسم شرطـة المنتـزة للإبـلاغ عن اختفاء ابنته الصغرى، وفوجئ بعد أشهر من غيابها باقتحام رجال الشرطة مسكنه واقتياده إلى القسم بتهمة قتلها".

وتابـع أن "الـشرطة كانت قد عثرت على جثة مجهولة لفتاة قضت قتلاً وأصرت على أنهـا تعـود لابنـته، لكن الرجل نفى ذلك، فتم احتجازه لمدة شهر وممارسة التعذيب ضده حتى اعترف، لكن الابنة ظهرت في هذه الفترة"!

وقال المصدر "إن الرجل توجه إلى المحكمة التي برأته عام ١٩٩٨م مما أُسند إليه من تهم، وقررت إحالة أوراق الدعوى إلى النيابة العامة للتحقيق في التهم المنسوبة إلى ١٢ من ضباط الشرطة".

ومـن بـين المتهمـين "مدير إدارة البحث الجنائي في الإسكندرية اللواء محمد السعيد عبد الفتاح واثنان آخران برتبة عقيد.

وأشـار المـصدر إلى أن عقـوبة التعذيب قد تصل إلى ١٥ سنة سجنًا، وهي غير عقوبة "الضرب المفضي إلى الوفاة" وعقوبتها ثلاث سنوات حدًّا أقصى!

وكانـت محكمـة اسـتئناف جنايات القاهرة قد برأت قبل فترة ضابط شرطة وأدانت معاونه في قضية الاتهام بتعذيب أحد الموقوفين حتى الموت، وذلك بعد صدور حكم أولي بسجنهما ثلاث سنوات في أغسطس عام ٢٠٠٢م.

وفي يـوم ١٨/ ٣/ ٢٠٠٢م حُكم على أربعة عناصر من الشرطة بينهم عقيد بالسجن بعد إدانتهم بضرب سجين حتى الموت في أحد السجون.

وفي يـوم ٧/ ٧/ ٢٠٠٢م حكمـت محكمة في القاهرة بالسجن ستة أشهر على شرطي أدُيـن بـتعذيب امـرأة لإرغامهـا عـلى كـشف معلـومات حـول زوجها السابق، في حين أصـدرت محكمـة أخـرى في يـوم ١٤/ ٧/ ٢٠٠٢م حكـمًا عـلى ثلاثة من رجال الشرطة بالسجن خمسة أعوام بسبب تعذيبهم رجلاً حتى الموت أثناء التحقيق!

وغالـبًا مـا تـندد مـنظمات الـدفاع عن حقوق الإنسان بالتعذيب والمعاملة السيئة في مراكز الشرطة المصرية والسجون.

لندن تطرد دبلوماسيًا عربيًا متهمًا بالفساد!

أعلنت وزارة الخارجية البريطانية يوم الجمعة ١٥/ ٨/ ٢٠٠٣م أن بريطانيا طردت دبلوماسيًّا سعوديًّا متهمًا بتقديم رشوة لضابط في الشرطة بلندن.

وذكرت وكالة فرانس برس أن متحدثًا باسم وزارة الخارجية البريطانية قال: "لقد طرحنا مسألة الدبلوماسي السعودي مع السفير السعودي وطلبنا أن يغادر البلاد. لقد رحل الآن ولم يعد معتمدًا لدى البعثة السعودية في لندن".

وأكد المتحدث معلومات نشرت يوم الجمعة ١٥/ ٨/ ٢٠٠٣م في صحيفة "ذي جارديان" معلنًا أن الدبلوماسي السعودي متهم بالفساد مع شرطي ولكنه امتنع عن إعطاء أي توضيح آخر.

والدبلوماسي ع.ش متهم بتقديم مبلغ من المال إلى ضابط في الشرطة للحصول على معلومات سرية موجودة في الجهاز المعلوماتي للشرطة حول أشخاص لهم علاقة بالشرق الأوسط ويعيشون في بريطانيا، كما كتبت الجارديان.

وأضافت الصحيفة أن الدبلوماسي عاد إلى المملكة العربية السعودية وتم اعتقال الشرطي الذي قبل الرشوة.

شركة أسلحة بريطانية متهمة بتقديم رشاوى لمسئولين عرب!

ذكرت صحيفة "جارديان" البريطانية يوم الخميس ١١/ ٩/ ٢٠٠٣م أن "بي.إيه.آي سيستمز" كبرى شركات الدفاع البريطانية اتُّهِمت بتخصيص ملايين الدولارات لتقديمها رشاوى إلى سعوديين مسئولين عن تجارة الأسلحة بين البلدين.

وقالت الصحيفة على صفحتها الأولى إنها حصلت على رسالة سرية وجهها "مكتب مكافحة عمليات الاحتيال الخطيرة" في بريطانيا إلى وزارة الدفاع كشفت عملية احتيال كبيرة حصل مسئولون في الشركة من خلالها على بعض المبالغ المالية.

وقالت الصحيفة أن رئيس مجلس الشركة السير ريتشارد إيفانز قد يكون ضالعًا شخصيًّا في تخصيص عشرين مليون جنيه إسترليني (٣٢مليون دولار) لتقديم حوافز للمسئولين السعوديين بما فيها مومسات وسيارات رياضية ويخوت!

وقالت الصحيفة إن رئيسة مكتب مكافحة عمليات الاحتيال الخطيرة بعثت برسالة إلى الأمين الدائم في وزارة الدفاع السير كيفين تيبيت في يوم ٨/ ٣/ ٢٠٠١م قالت فيها إن مديرين تنفيذيين في شركة "بي.إيه.آي" قد يكونون استخدموا هذه الأموال.

وصرحت روزاليندا رايت التي كانت رئيسة المكتب حينذاك أن أحد الموظفين السابقين ذكر أن "إيفانز كان على علم بالأمر، لكنه كان يغض النظر عنه أو ضالعًا فيه بطريقة ما".

وأوضحت الصحيفة أن شركة "بي.إيه.آي" خصصت أكثر من عشرين مليون جنيه إسترليني لرشاوى منذ أواخر الثمانينيات. وقالت إن جزءًا من الأموال استخدم "للترفيه" عن مسئولين سعوديين كبار.

وأكدت الرسالة أن وزارة الدفاع هي التي دفعت في نهاية الأمر ثمن هذه الخدمات؛ لأن شركة "بي.إيه.آي" هي مقاول الوزارة لتزويد الحكومة السعودية بالطائرات.

وأضافت الصحيفة أن الأوراق التي أُرسلت إلى تيبيت بالإضافة إلى رسائل رايت تضمنت على ما يبدو فواتير وهمية دفعت على شكل "دعم للزوار" للمسئولين السعوديين المشرفين على برامج الأسلحة.

وكتبت روزاليند رايت: "هناك دليل على مصاريف مفرطة وضيافة وما إلى ذلك، كما أن هناك دليلاً على استخدام أموال لأغراض خاصة..."!

وقالت رايت لتيبيت: "إنها لا تملك دليلاً كافيًا لتبرير إجراء تحقيق من قبل مكتبها. إلا أنها أكدت أنه لا يزال هناك مخاوف، ورأت أنه من الصواب لفت انتباهكم لهذا لأنه من الواضح أنه تم إساءة استخدام الأموال الحكومية".

وأضافت: "إذا تم الكشف عن أي استغلال مالي فسيكون من دواعي سرورنا أن ننظر في الأمر مرة أخرى لدراسة إمكانية إجراء تحقيق جنائي".

ويقال أن تيبيت حجب الرسالة عن وزير الدفاع جيف هون!

٤ سنوات لرئيس مخابرات دولة عربية في قضية فساد!

ذكرت صحيفة "الدستور" الأردنية يوم ٦/ ٩/ ٢٠٠٣م أن مجد سامي الشمايلة المتهم الأول في قضية التسهيلات البنكية بالأردن اعترف أمام محكمة أمن الدولة بأنه مذنب وأنه حصل على قرابة ٥٠٠ مليون دولار من البنوك بدون وجه حق.

وجاء في اعترافات الشمايلة أنه قام بتسليم سميح البطيخي رئيس المخابرات الأردنية السابق، والذي يقضي عقوبة السجن حاليًّا مبلغ ١٧ مليونًا و٣٠٠ ألف دينار (الدولار = ٠,٧ دينار) تمثل حصته من التسهيلات البنكية التي تمت بطريقة غير مشروعة.

وأشارت الصحيفة إلى أن الشمايلة قدم كشفًا تفصيليًّا بالمبالغ المالية التي حصل عليها وأوجه إنفاقها وذلك في محاولة حكومية للحصول على جزء من المبالغ المتبقية.

وأوضحت "الدستور" أن محكمة أمن الدولة ستستأنف صباح الغد للنظر في القضية التي تلقى اهتمامًا كبيرًا من الرأي العام الأردني باعتبارها أكبر قضية فساد في تاريخ البلاد ونظرًا لتورط عدد من الشخصيات البارزة فيها.

وكانت محكمة عسكرية خاصة قد حكمت على رئيس المخابرات الأردنية السابق سميح البطيخي بالسجن سبع سنوات تم تخفيضها إلى أربع سنوات في إطار القضية ذاتها، في حين برأت المحكمة ذاتها الفريق زهير زنونة وزير الزراعة الأسبق ونائب رئيس المخابرات من التهم الموجهة إليه في القضية.

خمس سنوات للنازي الذي اشترك في قتل ٣٣٥ مدنيًّا إيطاليًّا!

أعلن محامي الكابتن النازي السابق أريش بريبكي الذي حُكم عليه يوم الثلاثاء ٢٢/ ٧/ ١٩٩٧م بالسجن لمدة ١٥ سنة أن بريبكي ربما يُفرج عنه قبل مرور سنة. كما ذكرت فرانس برس.

وأوضح المحامي جيوسوي ناسو في كواليس محكمة روما العسكرية "حُكم على بريبكي بالسجن لمدة ١٥ سنة واستفاد من إسقاط عشر سنوات من هذه المدة. ويبقى خمس سنوات أمضى منها ثلاث سنوات ونصف السنة. وبمقتضى نظام تخفيف العقوبات قد يخرج من السجن بعد ثمانية أو تسعة أشهر".

وقال محام آخر هو كارلو تاورمينا إن بريبكي ربما "يفرج عنه بعد ستة أشهر ونصف الشهر".

وقد حكمت محكمة روما العسكرية على بريبكي بالسجن لمدة ١٥ سنة بسبب اشتراكه في قتل ٣٣٥ مدنيًّا في روما سنة ١٩٤٤م تم تخفيفها إلى خمس سنوات، وعلى القومندان السابق كارل هاس بالسجن لمدة عشر سنوات وثمانية أشهر مع إسقاط العقوبة والإفراج عنه.

ولم يكن المحكوم عليهما في قاعة المحكمة عندما نطق رئيس المحكمة العسكرية بالحكم بعد ثماني ساعات من المداولات السرية.

وقد أعربت عائلات الضحايا والمدعون بالحق المدني عن ارتياحهم لأن المحكمة لم تأخذ بالتقادم خلافًا لما طالب به الدفاع.

وأكد النائب العسكري أنه "للمرة الأولى في إيطاليا تم الاعتراف بمبدأ عدم تقادم جريمة حرب. إنه حكم بالغ الاتزان".

وأعلن إيليو توف الحاخام الأكبر في روما أن حكم محكمة روما العسكرية أصابه "بخيبة أمل" لأنه "خلا تمامًا من إدانة واضحة للأيديولوجية النازية التي يمثلها هذان الشخصان والتي تتجدد في أماكن كثيرة في أوروبا".

زعيم اليمين الفرنسي متهم بممارسة التعذيب في حرب الجزائر!

نشرت صحيفة "لو موند" يوم الاثنين ٣/ ٦/ ٢٠٠٢م قبل أقل من أسبوع من موعد إجراء الانتخابات التشريعية الفرنسية عددًا من الشهادات التي تتهم زعيم اليمين المتطرف جان ماري لوبن بممارسة التعذيب خلال حرب الجزائر.

وأدان لوبن من جهته "عملية تلاعب تستهدفه شخصيًّا" واعتبرها "دعوة حقيقية إلى القتل".

وكتبت الصحيفة في عرضها الشهادات أن الذين أدلوا بها "لم يتحدثوا علنًا من قبل عن التعذيب الذي تعرضوا له"، غير أنهم قرروا الإفصاح عنه "لدى اكتشاف النتائج التي حققها لوبن خلال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في يوم ٢١/ ٤/ ٢٠٠٢م.

وجاء لوبن المظلي السابق في المرتبة الثانية خلال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، وحصل على حوالي ١٧٪ من الأصوات ملحقًا هزيمة باليسار.

وحصل لوبن في الجولة الثانية على أقل من ٢٠٪ من الأصوات مقابل ٨٢٪ لجاك شيراك (محافظ). وحقق شيراك هذا الفوز الساحق بفضل حصوله على أصوات اليسار الذي أعلن التعبئة للوقوف في وجه زعيم اليمين المتطرف.

ونشرت "لوموند" شهادة محمد عبد اللاوي وهو ناشط في جبهة التحرير الوطنية الجزائرية اعتقله المظليون الفرنسيون في فبراير عام ١٩٥٧م في العاصمة الجزائرية.

وروى عبد اللاوي أنه تعرض للتعذيب على يد جان ماري لوبن والجنرال بول أوساريس الذي أصدر كتابًا عن التعذيب في الجزائر أثار جدالاً في فرنسا قبل بضعة أشهر.

وأكد عبد اللاوي أن لوبن "وضع منشفة على وجهي" وقام أوساريس بـ"سكب الماء".

وأضاف: "انتفخ بطني، ثم وقف لوبن فوقي فخرجت المياه من فمي ومن أنفي وغبت عن الوعي... بعد ذلك واصلوا طرح الأسئلة عليّ، وخصوصًا أوساريس. أذكر أنه كان لديه ثلاثة نياشين على زيه العسكري".

كذلك أوردت صحيفة "لوموند" شهادة عبد القادر عمور الذي أفاد أنه تعرض للتعذيب على يد لوبن، يساعده عدد من الجنود.

وأضاف عمور: "أخذوا ماءً قذرًا من الحمامات ووضعوا ممسحة على وجهي وأرغموني على ابتلاعها بالقوة. وكان لوبن جالسًا فوقي وهو يمسك المسحة في حين كان آخر يسكب الماء".

وأكد أنه "لايزال يسمع صوته حتى الآن وهو يصيح (هيا..هيا..لا تتوقف)".

محاكمة رئيس الوزراء الفرنسي في قضية وظائف وهمية!

أمر قاض فرنسي يوم الجمعة ١٦/ ٥/ ٢٠٠٣م بإحالة رئيس الوزراء السابق آلان جوبيه إلى المحكمة في إطار قضية تتعلق بوظائف وهمية للتجمع من أجل الجمهورية، الحزب اليميني السابق للرئيس جاك شيراك.

وقالت مصادر قريبة من الملف إن قاضي التحقيق آلان فيليبو من نانتير قرب باريس نفذ طلب النيابة العامة بإحالة جوبيه رئيس الاتحاد من أجل الحركة الشعبية (الحزب الذي حل مكان التجمع من أجل الجمهورية) أمام المحكمة.

كما أمر القاضي بإحالة نحو ثلاثين شخصًا في إطار هذه القضية أمام محكمة الجنح. كما ذكرت فرانس برس.

وهـذا التحقـيق الـذي أطلـق في عـام ١٩٩٦م كـشف نظام تمويل من مدينة باريس ومؤسـسات خاصة لصالح التجمع من أجل الجمهورية، قام بتسديد رواتب عشرات من كوادر الحزب بطريقة غير مشروعة بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٥م.

وفي يوم الاثنين ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٣م مثل رئيس الوزراء الفرنسي السابق آلان جوبيه مع ٢٦ متهمًا آخر أمام هيئة المحكمة في أول يوم من المحاكمة.

وصرح جوبـيه (٥٨عامًـا) لـدى وصـوله إلى المحكمة "إنه بطبيعة الحال من واجبي كمواطن أن ألبي هذا الاستدعاء وكذلك من واجبي كمسئول سياسي".

ويمـثل ٢٧شخصًا في هذا الملف معظمهم من مديري الشركات الذين كانوا يأملون مـن وراء دفـع رواتـب موظفين دائمين في (التجمع من أجل الجمهورية) إلى التقرب من الحزب من أجل الحصول على صفقات عمومية.

ويلاحـق آلان جوبـيه الـذي كـان رئيـسًا للوزراء من عام ١٩٩٥م إلى عام ١٩٩٧م ورئـيس بلديـة بـوردو (جـنوب غـرب) حاليًّا والذي يعتبر الخليفة المحتمل لشيراك على رئاسـة الجمهـورية، بتهمة "الاستفادة بطريقة غير شرعية"، ويواجه نظريًّا عقوبة السجن خمس سنوات، وربما يحرم خصوصًا من الترشيح مما قد يحبط مساره السياسي.

ويأخذ القضاء على جوبيه الذي كان حينها مساعد رئيس بلدية باريس للشئون المالية، وفي الـوقت ذاتـه أمـين عـام حزب التجمع من أجل الجمهورية، أنه غطى توظيف سبعة أشخاص يعملون في البلدية بينما كانوا في الحقيقة موظفين في حزبه.

ولا يمكـن ملاحقـة شـيراك الـذي كـان حيـنما رئيسًا لبلدية باريس بسبب حصانته الرئاسية.

اتهامات بالفساد ضد الرئيس شيراك!

كان لاتهامات الفساد الموجهة إلى الرئيس الفرنسي جاك شيراك التي نفاها نفيًا قاطعًا وقـع القنـبلة قبل ثلاثة أيام على تنظيم استفتاء حول تخفيض مدة الولاية الرئاسية بعد غد الأحد ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٠م كما ذكرت فرانس برس.

ويـشكل اعـتراف جان – كلود ميري حول التمويل السري لحزب التجمع من أجل

الجمهورية الذي أسسه شيراك، ونشرته صحيفة "لو موند" ضربة قاسية، ليس فقط للرئيس بل ضد الحزبين الآخرين في السلطة: الاشتراكي والشيوعي.

وكشف ميري في اعترافه المسجل في عام ١٩٩٦ قبل وفاته، التمويل الخفي لحزبه "التجمع من أجل الجمهورية"، وأكد أنه دفع عام ١٩٨٦م مبلغ خمسة ملايين فرنك فرنسي (٧٦٢ ألف يورو) نقدًا إلى ميشال روسين مسئول مكتب شيراك الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء في حينها، وبحضوره!

وأعرب شيراك في مقابلة تليفزيونية يوم ٢١/ ٩/ ٢٠٠٠م عن "استيائه" الناجم عن "الكذب والوشاية والمبالغات".

وروى ميري الذي توفي في يوليو عام ١٩٩٩م كيف جمع أربعين مليون فرنك فرنسي (ستة ملايين يورو) سنويًا من خلال صفقات المساكن الشعبية في باريس لتوزيعها على حزبه والحزب الاشتراكي الذي أخذ ٣,٥ مليون فرنك (٥٣٠ألف يورو) ثم الحزب الشيوعي الذي أعطاه مليون فرنك (١٥٢٤٤٩ يورو).

ومن المفترض أن يستلم القضاة الثلاثة المكلفون بالملاحقات القضائية المتعلقةبتلك الأسواق شريط الفيديو الذي سجل عليه الاعتراف.

وكان حزب الخضر الذي لم يرد على لائحة المستفيدين من تلك العمليات هو الوحيد الذي طالب بفتح تحقيق نيابي وسط الإحراج الواضح للحزبين الآخرين.

ونددت صحيفة "ليبراسون" (يسار) يوم ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٠م بـ"انعدام المسئولية السياسية" التي رافقها "استهتار جزائي"، بما أن الرئيس يتمتع بحصانة كاملة طيلة ممارسته لمهامه الرئاسية.

واعتبرت أن وضع شيراك "لا يحتمل" إلا إذا "قبل العيش في بلد تجتاحه موجة عارمة من الشك بأن أعلى شخصية في الدولة كان شريكًا مباشرًا في عملية رشوة بقيمة خمسة ملايين فرنك، وأن أحدًا لا يقوم بشيء في هذا الصدد".

من جهتها اعتبرت إذاعة (آر.تي.آر) الخاصة أن "استياء" الرئيس وهجومه المضاد لن يغيرا الصورة التي تكونت لدى الرأي العام حول فساد الطبقة الحاكمة حتى إذا لم يتسن إثبات الاتهامات.

يذكر أن هذه هي المرة الأولى التي توجه فيها اتهامات مباشرة ودقيقة إلى شيراك.

ولكن في يوم الأربعاء ١١/ ٧/ ٢٠٠١م أفادت مصادر قضائية أن القضاء الفرنسي استمع اليوم إلى ابنة الرئيس جاك شيراك في قضية رحلات خاصة قام بها شيراك ومقربون منه عندما كان رئيسًا لبلدية باريس ودفعت نفقاتها نقدًا.

وأوضحت المصادر القضائية لفرانس برس أن القضاء استمع إلى أربعة على الأقل من معاوني شيراك من أجل معرفة مصدر الأموال المستخدمة لدفع نفقات الرحلات.

وأضافت أن كلود شيراك ابنة الرئيس التي تعمل مستشارة إعلامية لدى والدها، قد مثلت بصفة شاهدة أمام القضاء. وكانت الشرطة المالية قد استدعت رئيسة مكتب الرئيس آني ليريتييه إضافة إلى رئيسة الأمانة الخاصة للرئيس ماريان لوجاندر.

ولم تؤد التحقيقات حتى الآن إلى ملاحقات قضائية.

ويسعى القضاء إلى تحديد قيمة الأموال التي استخدمها شيراك للقيام برحلات مع عائلته إلى الخارج بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥م في وقت كان رئيسًا لبلدية باريس.

كما يسعى لمعرفة مصدر هذه الأموال، ولا سيما تأكيد ما أعلنته الرئاسة، إذ أكدت أنها من "الصندوق الخاص" للدولة، وهو مصدر تمويل موضوع تحت تصرف الرئاسة وغير خاضع للمراقبة.

وتفيد الشهادات الأولى التي حصل عليها المحققون أن القيمة الإجمالية لهذه الرحلات التي تم تسديدها نقدًا تبلغ أقل من ٢,٤ مليون فرنك (٣٧٠ ألف يورو)، وهي التقدير المبدئي.

كذلك يتساءل القضاة عن احتمال وجود روابط بين هذه الأموال وعمليات الاختلاس المفترضة في منح عقود عامة في منطقة إيل دو فرانس في وقت كان شيراك رئيسًا لبلدية باريس (١٩٧٧-١٩٩٥م).

وفي يوم ٧/ ٨/ ٢٠٠١م اعتبر مدعي الجمهورية في باريس جان بيار دينتيلهاك أن الرئيس شيراك يمكن أن يخضع للملاحقة بتهمة التهرب من دفع الضرائب لإقدامه على دفع أموال من الصناديق الخاصة لعدد من الوزراء ومساعديه.

يشار إلى أنه توضع تحت تصرف الدولة الفرنسية "صناديق خاصة" تستخدمها خصوصًا أجهزة الاستخبارات، وكذلك يمكن استخدامها من قبل الوزراء ورئيس الوزراء ورئيس الدولة مبدئيًّا لدفع مكافآت مالية لمساعديهم.

وفي تعليق على ما جرت العادة عليه من دفع "أموال نقدًا للوزراء ومساعديهم" اعتبر دينتيلهاك أن ذلك "لا يشكل مبررًا لملاحقات استنادًا إلى القانون الجزئي"، ولكنه أوضح أنه لن يتردد في إبلاغ الأجهزة الضريبية في حال تم اكتشاف جرائم ضريبية مثل عدم الإعلان عن هذه المبالغ من قبل المستفيدين منها.

يذكر أن الجمعية الوطنية الفرنسية تصادق سنويًّا على ميزانية "أموال خاصة" تستخدم "بشكل استثنائي خارج قوانين المحاسبة العامة". وقد بلغت هذه الأموال الخاصة خلال سنة ٢٠٠١م حوالي ٣٠,٠٣ مليون يورو وزعت على رئاستي الجمهورية والحكومة.

عزل سفير لأنه باع مبنى السفارة!

عزلت السلطات التايلاندية سفيرها السابق لدى هولندا بعد إدانته ببيع مبانٍ تابعة للسفارة التايلاندية في لاهاي بمبلغ ١,٤مليون دولار من دون إذن مسبق!

وقررت وزارة الخارجية معاقبة الدبلوماسي رسميًّا إثر تحقيق دام حوالي السنة وذلك رغم استقالته من الإدارة في مطلع عام ٢٠٠٠م.

وذكرت فرانس برس يوم ٢٢/ ٥/ ٢٠٠١م أن السفير السابق براشايا دافي الذي شغل مهامه في هولندا من أكتوبر عام ١٩٩٦م إلى أكتوبر عام ١٩٩٩م حرم من أي معاش تقاعدي.

واعتبر الناطق باسم الوزارة أن السفير السابق الذي غيَّر اسمه منذ انكشاف أمره ارتكب "خطأً سلوكيًّا جسيمًا معيبًا ومسيئًا لسمعة الإدارة المدنية التايلاندية بأسرها".

وأثيرت هذه الفضيحة في نهاية سنة ١٩٩٩م عندما اتصل رجل أعمال هولندي بالسفير التايلاندي الحالي في لاهاي فازن تيرافيشيان ومعه عقد بيع من سلفه طالبًا منه إخلاء الأبنية.

ورفـع رجـل الأعمال شكوى في أعقاب رفض وزارة الخارجية التايلاندية الإذعان، معتبرة أن عملية البيع لاغية لأنها تمت دون إذنها.

وكـان الـسفير الـتايلاندي الـسابق قد أوضح أن رجل الأعمال قد غشه بشأن طبيعة العقد الموقع مستغلاً "عدم فهمه اللغة الهولندية"!

عـلى أن تحقـيق وزارة الخارجية التايلاندية أظهر أن السفير السابق كان يدرك تمامًا ما يفعل لدى توقيعه عقد بيع مبنيين تملكهما السفارة. وشددت الوزارة على عدم حصول أي معاملة مالية.

ومنذ ذلك الحين تستند سفارة تايلاند في هولندا إلى الحصانة الدبلوماسية لمنع القضاء الهولندي من تثبيت عملية البيع. ولا تزال القضية منظورة أمام محاكم لاهاي.

الفساد مازال متفشيًا في الدول الفقيرة وبعض الدول الغنية!

بـرغم الوعود الكثيرة التي أغدق بها العديد من المسؤولين فإن الفساد مازال متفشيًا في الدول الفقيرة وكذلك بعض الدول الغنية أيضًا، بحسب ما أكد مؤشر الفساد في العالم لعـام ٢٠٠٢م الـذي نـشرته مـنظمة "ترانسبرنسي إنترناشيونال" (الشفافية الدولية) غير الحكومية، وذلك في يوم الأربعاء ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٢م في برلين.

فمـن أصـل إجمـالي ١٠٢ دولـة شـملها التحقيق حصلت ٧٠ منها – الكثير منها من الـدول الأكثـر فقـرًا في العـالم – عـلى أقل من خمس درجات كحد أقصى في المؤشر الذي يعكس درجة الفساد المتفشي داخل أجهزة الخدمات العامة والطبقة السياسية.

وقـال رئـيس منظمة ترانسبرنسي إنترناشيونال الألماني بيتر آيغن أثناء مؤتمر صحفي: "إذا كـان صحيحًا أن عددًا متزايدًا من المسؤولين السياسيين يؤكدون حقيقة بصوت عال وقـوي أنهم يريدون محاربة الفساد، فإنهم في المقابل لا يسمعون على ما يبدو رسالة منظمة ترانسبرنسي التي لا لبس فيها وهي: يجب وضع حد للفساد من أجل وقف الحلقة المفرغة التي يدور فيها الفقر والرشاوى".

وبحـسب هـذا التـصنيف جاءت بنجلادش في طليعة البلدان الأكثر فسادًا مع ١,٢ نقطـة، تـأتي بعـدها نيجـيريا مع ١,٦ نقطة، ثم الباراجواي ومدغشقر وأنجولا مع ١,٧ نقطة.

أمـا بعـض الـدول الأكثـر ثـراء في العـالم مثل فنلندا والدنمارك ونيوزيلندا وأيسلندا وسـنغافورة فـبلغت رقـمًا قياسـيًّا مـن ٩ نقاط وما فوق، مسجلة مستوى متدنيًا جدًّا من الفساد.

وكـان مـؤشر العـام الماضي الذي شمل عددًا أقل من البلدان (٩١بلدًا) قد أشار إلى حصول ٥٥ منها على أقل من خمس درجات.

وهـذا المـؤشر المـركب يـستند إلى اسـتطلاعات تعكس رؤية أوساط رجال الأعمال والمحللـين في الـبلاد مـن مقيمـين أو مهاجرين. وقد نشر هذا المؤشر للمرة الأولى في عام ١٩٩٥م. ويستند مؤشر عام ٢٠٠٢م إلى ١٥ تحقيقًا أجرتها تسع هيئات مستقلة.

وكما أوضح بيتر آيغن فإن المؤشر لا يمثل خلاصة دقيقة ولا يغطي سوى أكثر بقليل من نصف إجمالي نحو مئتي دولة تتمتع بالسيادة في العالم.

تصنيف الدول الأكثر نزاهة والأكثر فسادًا في العالم

وفـيما يـلي لائحـة بالدول العشر الأكثر نزاهة والدول العشر الأكثر فسادًا تبعًا لمؤشر الفـساد لعام ٢٠٠٢م الذي نشرته منظمة "ترانسبرنسي إنترناشيونال" (الشفافية الدولية) غير الحكومية يوم الأربعاء ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٢م في برلين ويشمل ١٠٢دولة.

والمـؤشر المـرقم من صفر إلى ١٠نقاط هو مؤشر مركب يستند إلى استطلاعات رأي تعكس رؤية أوساط رجال الأعمال والمحللين في البلد من مقيمين أو مهاجرين.

الدول العشر الأولى:

١-	فنلندا	٩.٧ نقطة	٦-	السويد	٩.٣ نقطة
٢-	الدنمارك	٩.٥ نقطة	٧-	كندا	٩.٠ نقطة
٣-	نيوزلندا	٩.٥ نقطة	٨-	لوكسمبورج	٩.٠ نقطة
٤-	إيسلندا	٩.٤ نقطة	٩-	هولندا	٩.٠ نقطة
٥-	سنغافورة	٩.٣ نقطة	١٠-	بريطانيا	٨.٧ نقطة

الدول العشر الأخيرة:

٩٣-	مولدافيا	٢.١ نقطة	٩٨-	مدغشقر	١.٧ نقطة
٩٤-	أوغندا	٢.١ نقطة	٩٩-	الباراجواي	١.٧ نقطة
٩٥-	إندونيسيا	١.٩ نقطة	١٠٠-	نيجيريا	١.٦ نقطة
٩٦-	كينيا	١.٩ نقطة	١٠١-	بنجلادش	١.٢ نقطة
٩٧-	أنجولا	١.٧ نقطة			

ومـن بـين الدول الأخرى جاءت الولايات المتحدة في المرتبة ١٦ بحصولها على ٧,٧ نقطة، والصين في المرتبة ٥٩ بحصولها على ٣,٥ نقطة، وروسيا في المرتبة ٧١ بحصولها على ٢,٧ نقطة.

أما الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي التي جاء تصنيفها في درجة متدنية فهي اليونان إذ احتلت المرتبة ٤٤ مع ٤,٢ نقطة.

القسم الثاني

على سرير العشيقة!

اكتشاف رسائل تؤكد "الصداقة الحميمة" بين الملكة وسائسها!

ذكرت صحيفة "تايمز" يوم الاثنين ٢٨/ ١٢/ ١٩٩٨م أنه تم قبل بضعة أشهر اكتشاف رسائل تؤكد وجود "الصداقة الحميمة" التي ربطت الملكة فيكتوريا بسائسها جون براون، وذلك في تسقيفة منزل سيدة تتحدر من أسرة الأخير في إسكتلندا.

وطالما أثارت العلاقة القوية جدًّا التي كانت تربط الملكة فيكتوريا - المحافظة جدًّا - بسائسها جون براون فضول المؤرخين البريطانيين وحيرتهم.

وأضافت الصحيفة أن سيدة تنحدر من أسرة براون اتصلت قبل بضعة أشهر بمنتج وواضع سيناريو مسلسل تليفزيوني بعنوان "السيدة براون" يروي قصة هذه العلاقة، وبث تليفزيون "بي.بي.سي" مساء الأحد ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٨م الحلقة الأولى منه، ودعتهما للحضور إلى منزلها القريب من بالمورال في إسكتلندا لتفحص الرسائل والصور التي ورثتها.

وأوضح المنتج دوجلاس راي للصحيفة: "في بادئ الأمر كنا متشككين جدًّا. لكننا ذهلنا وتسمّرنا في المكان لما رأيناها". وروى أن العائلة حفظت الوثائق في صندوق بسيط موضوع في العليَّة.

وأكد: "ليس لدي أدنى شك بأن هذه الرسائل مكتوبة من قبل شخصين كانا قريبين جدًّا جدًّا وتربط بينهما صداقة حميمة"، مشيرًا إلى أنه قرأ بطاقة معايدة كتبتها الملكة لبراون بمناسبة عيد العشاق (سانت فالنتاين).

وقد وافق أفراد أسرة جون براون على أن يتطرق المسلسل التليفزيوني لبطاقة المعايدة المذكورة ويستوحي من فحواها، لكنهم طلبوا بإلحاح من المنتج وواضع السيناريو ألا يكشفا بدقة عن مضمون الرسائل مراعاة للعائلة المالكة.

وقال راي: "إنهم قرروا عدم نشر أي شيء ما دام أفراد العائلة الملكية الحاليين على قيد الحياة لا سيما الملكة الأم".

وتجدر الإشارة إلى أن لوحة تحمل رسمًا لجون براون كانت الملكة طلبتها في مايو عام ١٨٨٣م أي بعد شهرين على وفاة براون، عرضت للبيع في المزاد العلني لدى دكريستيز في مايو عام ١٩٩٨م في أديمبورج بإسكتلندا.

كيتنج ينفي عبثه بمشد صدر الملكة!

نفى بول كيتنج رئيس وزراء أستراليا الذي تصفه الصحافة البريطانية بـ"الحرباء" ما رددته الصحف عن عبثه يومًا بمشد صدر الملكة إليزابيث ملكة بريطانيا.

وأصدر مكتب كيتنج يوم الخميس ٩/ ١١/ ١٩٩٥م بيانًا نفى فيه ما نقلته عنه صحيفة الجارديان من أنه "عبث يومًا بمشد صدر الملكة"!

وجاء في البيان "الاقتباس المنسوب إلى كيتنج هو محض اختلاق مغرض من جانب الصحيفة من باب الإثارة".

والملكة إليزابيث المقصود هنا هي رئيسة الدولة في أستراليا.

وكتب مارتن كيتل الصحفي في "الجارديان" في عدد يوم الأربعاء ٨/ ١١/ ١٩٩٥م أنه التقى مع كيتنج مؤخرًا في كانبيرا ونقل عنه قوله وهو يبتسم "آخر مرة فكر فيها صحفي في المجيء من لندن إلى هنا كانت بعد المرة التي عبثت فيها بمشد صدر الملكة".

غير أن مكتب كيتنج قال إن رئيس الوزراء لم يجر أي حديث صحفي مع الجارديان.

وكانت الصحافة البريطانية قد أطلقت اسم "الحرباء" على كيتنج حين لف ذراعه حول الملكة أثناء زيارتها لأستراليا عام ١٩٩٢م في وقت كان يدعو فيه إلى إعلان الجمهورية في أستراليا.

عشيقة سابقة لميجر: كان شابًا رائعًا!

"جون ميجر كان عاشقًا رائعًا".. هذا ما تقوله مطلقة ربطتها برئيس الوزراء البريطاني علاقة غرامية في الستينيات.

وقالت جين كيرانز (٦٦عامًا) لصحيفة "صنداي إكسبريس" يوم ٣٠/ ٦/ ١٩٩٦م من فندق صغير تديره في بولوني بشمال فرنسا: "كانت علاقتنا وثيقة جدًا وممتعة جدًا".

وأضافت أن علاقتهما استمرت خمس سنوات وبدأت بعد طلاقها رغم أنها كانت تكبر ميجر بثلاثة عشر عامًا.

وقالـت إن آخـر مرة اتصلت فيها بجون ميجر كانت في عام ١٩٩٠م عندما كشفت الصحف عن علاقة غرامية سابقة أدهشت شعبًا ينظر إلى ميجر دائمًا على أنه رجل سياسة "أشيب" وقور.

إلا أن كيرانـز رسـمت لميجـر صـورة مختلفة تمامًـا كـشاب نـزق بقولها "كان أروع عاشق".

وتحـرص كيرانـز التي كانت تعمل بالتدريس من قبل على إرسال بطاقات المعايدة في المناسبات المختلفة لميجر الذي تزوج فيها بعد من نورما وأنجب طفلين.

ميجر يعترف بعلاقة غرامية مع وزيرة!

أقـر رئـيس الـوزراء البريطاني السابق جون ميجر الذي اعتبر نفسه داعية العودة إلى احترام القيم الأخلاقية إبان فترة رئاسته للحكومة البريطانية (١٩٩٠-١٩٩٧م) بأنه أقام علاقـة مـع زمـيلة لـه قـبل وصـوله إلى رئاسة الحكومة، كما ذكرت صحيفة "تايمز" يوم الـسبت ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٢م التـي بـدأت بنـشر مذكـرات أدوينا كوري الوزيرة السابقة في حكومة مارجريت تاتشر.

ونـشرت الـصحيفة نـص مقابلـة مـع أدويـنا كوري كشفت فيها الوزيرة أنها كانت عـشيقة ميجر لمدة أربعة أعوام، وأنها هي التي بادرت بإغوائه، وأن علاقتهما بدأت في عام ١٩٨٤م عـندما كان ميجر آنذاك زعيمًا للكتلة البرلمانية المحافظة في مجلس العموم وكانت هـي نائـبة في المجلس، وانتهت العلاقة الفعلية عندما ترقى ميجر إلى منصب وزير الخزانة في حكـومة تاتـشر عـام ١٩٨٨م، لكـن حـبها لـه لم يـتوقف بل ظل جزءًا من حياتها كما اعترفت، غير أن كوري لم تجب عن سؤال فيما إذا كانت ما تزال تحبه حتى الآن.

وفي بـيان وجهـه إلى صحيفة "تايمز" أقر ميجر (٥٩عامًا) بهذه العلاقة التي وصفها بأنهـا "واحـد مـن الأحـداث التـي وقعـت في حياتي وأخجل منها شديد الخجل، والتي خشيت طويلاً من أن يتم كشفها أمام الجمهور".

وأكـد رئيس الوزراء البريطاني السابق أن زوجته نورما التي تزوجها في عام ١٩٧٠م على علم بهذه العلاقة مع كوري وأنها صفحت عنه.

وعندما كان رئيسًا للوزراء دعا ميجر أثناء خطاب شهير له إلى "العودة إلى القيم الأساسية" في الحياة العامة، وهو ما اعتبر آنذاك بمثابة مديح للقيم الأخلاقية التقليدية.

لكن حكومة ميجر واجهت هزات بسبب بعض فضائح الفساد والعلاقات التي أقامها عدد من وزرائه خارج إطار الزواج، واضطرتهم إلى تقديم الاستقالة تحت ضغط رئيس الوزراء.

وعشيقته توبخه لشعوره بالخجل من علاقتهما!

قالت السيدة التي أذهلت البريطانيين بكشف النقاب عن علاقة غرامية مع ميجر إنها مستاءة من رد فعله تجاه اعترافها.

وانتقدت أدوينا كوري الوزيرة السابقة في حديث لصحيفة "التايمز" التي تنشر مقتطفات من مذكراتها، جون ميجر لقوله إنه "يشعر بالخجل" من سلوكه.

وأضافت في مقال نشرته الصحيفة يوم ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٢م "أستطيع أن أؤكد لكم أنه لم يكن يشعر بالخجل منها آنذاك. أعتقد أنني غاضبة بعض الشيء من هذا التعليق".

وقالت: "يسعدني أنه لم يحاول إنكارها وإلا كان هذا تصرفًا أحمق. لكن من المحزن أنه لم يستطع أن يقول كلمة طيبة".

وفي أول مقتطفات مطولة من مذكراتها التي نشرتها صحيفة "تايمز" تصف كوري زيارة لمنزل ميجر في أكتوبر عام ١٩٨٨م بعد انتهاء علاقتهما "ما أثار انتباهي أن الانجذاب عاد مجددًا وبقوة. وعندما حانت لحظة الافتراق أمسك بيدي طويلاً وضغط عليها رغم وجود آخرين".

وتصف علاقتها بميجر بأنها "ظلت جيدة ورائعة بشكل غير متوقع لوقت طويل". وبعد ١٤ عامًا من انتهاء علاقتهما تقول كوري: "إن ميجر قد نسيها". وأضافت: "أعتقد أنه يعتبر أنني صفحة محيت من حياته ولم يعد لها وجود"!.

عشيقة رئيس الأركان البريطاني تبيع اعترافاتها!

ذكرت الصحف اللندنية يوم الثلاثاء ١٥/ ٣/ ١٩٩٤م أن بيانفينيدا بيريز بلانكو قبضت مبلغ ١٧٥ ألف جنيه إسترليني من مجلة "نيوز أوف ذي وورلد" لاعترافاتها حول علاقتها برئيس الأركان البريطاني بيتر هاردينج.

وقدم الجنرال في سلاح الطيران استقالته بعد ساعات من صدور المجلة يوم الأحد ١٣/ ٣/ ١٩٩٤م وفيها تفاصيل علاقته مع زوجة رئيسه أنطوني بوك وهو وزير سابق للبحرية وينتمي إلى حزب المحافظين.

وستكمل الليدي بوك (أصبحت اليوم بيانفينيدا سكولوي وهو اسم زوجها الثالث) الجزء الثاني من الحديث مع صحفيي مجلة "نيوز أوف ذي وورلد"، وستتكلم في هذا الجزء عن ذكرياتها مع أنطوني بوك.

هذه الفضيحة أربكت حكومة المحافظين التي تعرضت أصلاً لفضائح أخلاقية عدة، ولم يتردد أنطوني في دفع مبلغ من المال لصحيفة "صن" مقابل نشر روايته حول القضية.

وقال إن الإسبانية البالغة من العمر ٣٢عامًا كان لها سلسلة من العشاق الأغنياء المرموقين. وأكد أنه اكتشف رسائل موجهة إليها من قبل شخص يدعى "بيتر" ولكنه كان يجهل كاتب هذه الرسائل إلا كونها كانت تخرج من شخص يدعى "بيتر" وينتمي إلى عالم الأزياء اللندنية.

وتقول صحيفة "ذي ميرور" الشعبية أن هناك عشيقًا آخر هو الإيطالي فاليريو فيتشاي الذي يقضي عقوبة بالسجن لمدة ٢٢عامًا، لأنه كان وراء أكبر عملية سطو في تاريخ البلاد سرق خلالها ستين مليون جنيهًا إسترلينيًّا (٩٠مليون دولار) من خزائن في حي نايتسبريدج اللندني.

وبيتر هاردينج البالغ من العمر ستين عامًا متزوج من ٣٩سنة وله أربعة أولاد. أما أنطوني بوك (٦٥عامًا) فلم يرشح نفسه للانتخابات النيابية الأخيرة. وبعد زواج دام ثلاث سنوات من بيانفينيدا طلقها في سبتمبر عام ١٩٩٣م، وقد تزوجت بعده نيكولاس سكولوي المسئول السابق في مؤسسة كريستيز المتخصصة في المزادات.

استقالة وزير بالحكومة البريطانية لعلاقته بمطلقة!

استقال رود روكاردز وزير الدولة البريطاني لشؤون ويلز من منصبه يوم الأحد ٢/ ٦/ ١٩٩٦م بعد ساعات من إعلان صحيفة "نيوز أوف ذي وورلد" أنه على علاقة بسيدة مطلقة!

وقـال مكـتب رئيس الـوزراء البريطاني جون ميجر إن روكاردز قدم استقالته وإنها قـبلت. وروكـاردز هـو حلقة ضمن سلسلة من الاستقالات بين الوزراء ومعاونيهم ممن تخلـوا عـن مناصـبهم وسـط مـزاعم بـشأن "فـضائح أخلاقـية" خلال السنوات القليلة الماضية.

وقال مكتب ميجر إنه سيصدر بيانًا على خلفية موضوع روكاردز في حينه.

وذكـرت صـحيفة "نـيوز أوف ذي وورلـد" الشعبية الواسعة الانتشار أن روكاردز البالغ من العمر (٤٧عامًا) على علاقة بمطلقة عمرها (٢٨عامًا) تدعى جوليا فيلتهاوس.

ومـنذ أن أصـبح ميجر رئيسًا للوزراء في نوفمبر عام ١٩٩٠م استقال نحو ٢٠وزيرًا ومـساعد وزيـر في مـوجة مـن المزاعم الخاصة بالفضائح الأخلاقية، لأسباب تتراوح بين العلاقات الغرامية وتوجيه أسئلة في البرلمان مقابل الحصول على أموال!

عائلة كينيدي الملطخة بالفضائح تعتذر لناخبيها!

قدم النائب جوزف كينيدي ابن شقيق الرئيس الأمريكي الراحل جون. إف. كينيدي اعتذارات إلى الناخبين باسمه وباسم شقيقه مايكل بعد آخر فضيحتين لطختا مرة جديدة سمعة هذه العائلة السياسية الشهيرة في ولاية ماساتشوسيتس.

ونقلـت الـصحف الأمـريكية عن جوزف كينيدي قوله خلال مهرجان سياسي أقيم يـوم الأحـد ٨/ ٦/ ١٩٩٧م في مدينة سالم بولاية ماساتشوسيتس (شمال شرق الولايات المتحدة): "لقـد عقـدت زواجًـا لم يـنجح. ولا يمكنني أن أقول لكم لا بل إنني لا أجد الكلـمات المناسبة لأؤكد أمامكم إلى أي حد أنني آسف لذلك. لقد قلت أشياء كنت أتمنى لو لم أقلها يومًا في حياتي، وفعلت أشياء أتمنى لو أنني لم أفعلها يومًا".

وكانـت شيلا روش كينيدي زوجة جوزف كينيدي (٤٤عامًا) الابن الأكبر لروبرت كينيدي (اغتيل أيضًا)، قد اتهمت زوجها بأنه استخدم نفوذه الواسع للحصول على إلغاء لزواجهما من الكنيسة الكاثوليكية.

وأكـدت في كـتاب صـدر حديـثًا أنه حين حاولت منع ذلك قال لها جوزف "إنها لا تـساوي شـيئًا" في مـواجهة عائلـته، وأن عقـيدة الكنيسة المتعلقة بإلغاء الزواج "كلام لا معنى له".

وأضـاف جـوزف كينـيدي أمـام الناخبـين: "أما فيما يتعلق بشقيقي (مايكل) فإنني آسـف فعلاً لما حصل". واعتذر لعائلة الفتاة التي كانت جليسة أولاد مايكل، حيث يتهم هذا الأخير بإقامة علاقة معها استمرت خمس سنوات.

وكـان مايكـل كينـيدي قـد نفى في البداية المعلومات التي نشرتها صحيفة "بوسطن جلوب" بأنه أقام علاقة مع الفتاة التي كانت قاصرًا وتبلغ الآن الـ١٩ من العمر. وهي ابنة جـيران لمايكل وأصدقاء مقربين، وكانت لا تزال في المدرسة وعملت جليسة لأولاده منذ أن كان عمرها ١٢ عامًا.

وقالت الصحيفة نقلاً عن أصدقاء العائلة أن زوجة مايكل فيكتوريا ضبطت زوجها والفـتاة في الـسرير في منـزلهما في كوهاسيت (ماساتشوسيتس). وأضافت أن مايكل وعد المراهقة بأنه سينفصل عن زوجته من أجلها.

وقد أعلن مايكل وفيكتوريا أخيرًا أنهما سينفصلان بعد زواج استمر ١٦ عامًا.

وتجـري الـسلطات المختـصة حالـيًّا تحقـيقًا للـتأكد من أن العلاقة الجنسية لم تتم بين مايكل كينيدي والفتاة حين كانت هذه الأخيرة قاصرًا (أقل من ١٦ عامًا) مما يجعله معرضًا للملاحقة القضائية بتهمة الاغتصاب.

وجاءت هاتان الفضيحتان في وقت يعتزم فيه جوزف الذي انتخب نائبًا ست مرات متتالية ترشيح نفسه لتولي منصب حاكم ولاية ماساتشوسيتس.

ومـنذ عـام ١٩٢٠م لم يخـسر أي فـرد مـن عائلـة كينـيدي أي انـتخابات في ولايـة ماساتشوسيتس، إلا أن الصحف تتساءل الآن عما إذا كان تأثير الفضائح المتكررة السلبي على الناخبين سيؤدي في النهاية إلى تغيير هذه القاعدة؟!.

حياة إبراهام لنكولن الجنسية تحرج مدينته!

أثـار الكشف عن جوانب من حياة إبراهام لنكولن الجنسية صدمة وحرجًا في مدينة سـبر ينغفـيلد (وسط ولاية إيلينوي) مسقط رأس الرئيس الأمريكي الراحل. كما ذكرت فرانس برس يوم ٢٩/ ٦/ ١٩٩٩م.

فمنذ أن قال لاري كريمر الناشط في حركة اللواطين وأحد مؤسسي منظمة "أكت –

أب" المعروفة للدفاع عن حقوق اللواطيين والسحاقيات لصحيفة محلية إن الرئيس الأمريكي الـ١٦ كانت لديه ميول لواطية، يجتهد سكان المدينة لستر القضية.

وقد استند كريمر في تأكيده هذا إلى مذكرات أحد معاوني لنكولن جوشوا سبيد التي كتب فيها أنه ولنكولن كانا ينامان في سرير واحد ويتبادلان القبلات.

وأثار نشر مقال كريمر موجة من الاحتجاجات من جانب قراء الصحيفة "دجورنال ريجيستر" الذين هددوا بوقف اشتراكاتهم فيها.

وتستمد سبرينغفيلد، المدينة الصغيرة في الريف الأمريكي البالغ عدد سكانها ١٠٥ آلاف نسمة، كل مجدها من ذكرى الزعيم الشهير الذي اغتيل في عام ١٨٦٥م.

ويزور هذه المدينة سنويًّا ٥٠٠ألف سائح للتعرف أكثر على إبراهام لنكولن الذي ولد فيها في عام ١٨٠٦م، وهم يشكلون موردها السياحي الوحيد. وفي المدينة العديد من تماثيل لنكولن التي يظهر تارة عاملاً شابًّا في السكك الحديد أو رئيسًا متأثرًا أمام معاناة بلاده التي تمزقها الحرب الأهلية.

ويقوم باص بنقل السياح إلى قبر لنكولن في مقبرة أوك ريدج البلدية. ويقضي التقليد بأن يلمس الزائر أنف التمثال على القبر وهي حركة يفترض أن تكون فألاً حسنًا.

وقال أحد السياح ويدعى بروس موري من شيكاغو: "لم أسمع أبدًا في الماضي أنه كان لواطيًّا ولا أعتقد أن هذا الأمر صحيح". وأضاف: "لقد كان متزوجًا. أليس كذلك؟".

وقد تزوج لنكولن من ماري تود إلا أن العديد من المؤرخين قالوا إن العلاقة بينهما كانت فاشلة. لكن خبيرًا في حياة لنكولن من جامعة إيلينوي يرى أن زواج الرئيس التعيس وتقاسمه الفراش مع جوشيا سبيد لا يعني أنه كان لواطيًّا.

وأضاف: "لقد كان أمرًا طبيعيًّا في تلك الحقبة أن ينام شخصان في سرير واحد. إيلينوي كانت مركزًا حدوديًّا وكان فيها عدد قليل من الأسرة والفنادق.

وتروي جانيت والش من سبير نغفيلد أن هذه المزاعم يمكن أن تؤذي المدينة كثيرًا، بينما يرى آخرون أن حياة الرئيس الراحل الجنسية ليست من شأن أحد.

واعتبرت دونا بتهان من أوربانا المدينة الواقعة في إيلينوي حيث مارس لنكولن المحاماة، أن ما حصل "هو دليل مؤسف على أن ثقافتنا أصبحت ثقافة صحف الإثارة. إنني لا أبالي على الإطلاق إن كان لواطيًّا".

من جهتهم يرفض المسؤولون البلديون إبداء الرأي في القضية، غير أنهم لا يخفون انزعاجهم.

وقال مسؤول في البلدية: "لدينا أمور أخرى نهتم بها في المدينة. إننا نسعى الآن للحصول على ٥٠ مليون دولار لتمويل بناء مركز جديد يحمل اسم لنكولن ويضم كل أرشيف المدينة في مكان واحد". وأضاف: "إذا تم كل شيء على مايرام فإن المشروع سيرى النور في السنوات الخمس المقبلة".

وقال: "لا أعتقد اننا سنخصص إحدى القاعات لحياة لنكولن الجنسية!".

"عاهرة الجمهورية" تتهم وزير الخارجية الفرنسي بالفساد!

اتهمت كريستين دوفييه – جونكور، العشيقة السابقة لوزير الخارجية الفرنسي السابق رولان دوما، يوم الاثنين ٢٩/ ١/ ٢٠٠١م، هذا الأخير بأنه استفاد متعمدًا من "كرم" مجموعة "ألف" النفطية، لتناقض ما أعلنته في الأسبوع الماضي.

وأكدت دوفييه – جونكور أمام محكمة الجنح في باريس أن دوما كان المستفيد الفعلي من شقة تم شراؤها في شارع "ليل" في قلب باريس بسعر ١٤ مليون فرنك فرنسي(٢,١ مليون يورو) على حساب شركة ألف.

وأوضحت للمحكمة: "دفعني ألفريد سيرفين الرجل الثاني في شركة "ألف" إلى مقابلة دوما وقال لي: قولي لوزيرك إن حبكما سيكون له مفتاح من ذهب. وقد قلت ذلك لدوما فابتسم ولم نتحدث عن الأمر مجددًا".

وأضافت إنه في سنة ١٩٩١م: "مارس سيرفين ضغطًا كبيرًا بشأن الفرقاطات التي باعتها الشركة لتايوان، ونفد صبر دوما فقال لي: لا تقلقيني بل تكفلي أنتِ بالمفتاح الذهبي".

وكانت المتهمة قد أنكرت في بداية انكشاف القضية أن تكون الهدايا الثمينة التي قدمتها إلى عشيقها الوزير نوعًا من الرشوة، لكنها عادت وغيرت أقوالها ونشرت كتابًا

بعنوان "عاهرة الجمهورية" تطرقت فيه إلى دورها في شركة "ألف" للبترول وعلاقتها الحميمة مع دوما.

وتواجه كريستين دوفييه – جونكور (٥٣عامًا) تهمًا بسوء استخدام المال العام، حيث تلقت ما مجموعه ٦٤,٥ مليون فرنك (حوالي ٩ ملايين دولار) مقابل ما يصفه ملف الدعوى بأنه "وظيفة وهمية" في شركة "ألف" التي استخدمت المتهمة كوسيطة بينها وبين الوزير الأسبق الذي كان مقربًا من الرئيس الراحل فرانسوا ميتران.

ويشتبه في أن دوفييه – جونكور قبضت هذه النقود من شركة "ألف" لتحصل من عشيقها على موافقته على بيع هذه الفرقاطات. ولكن صفقة الفرقاطات لا تدخل ضمن هذه المحاكمة.

وسألها رئيس المحكمة: "هل كان دوما مطّلع تمامًا على طريقة تمويل شراء هذه الشقة؟". فأجابت المتهمة: "نعم". وأوضحت أنها اختارت هذه الشقة مع عشيقها الآخر آنذاك جيلبير ميارا!

العثور على جثة عشيقة النائب الأمريكي!

عثر يوم الأربعاء ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٢م في واشنطن على جثة الشابة شاندرا ليفي التي ألهب اختفاؤها وسائل الإعلام الأمريكية عام ٢٠٠١م بسبب علاقتها بأحد النواب لكن سر وفاتها لا يزال غامضًا!

وقال قائد الشرطة المحلية تشالز رامسي إن: "الجثة هي بالتأكيد جثة شاندرا ليفي". وقد عثر أحد المتنزهين مع كلبه على عظام بشرية وقطع ثياب في غابة تقع شمال واشنطن العاصمة.

وذكرت وكالة فرانس برس يوم ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٢م أن الشابة البالغة من العمر ٢٤ عامًا اختفت في يوم ٣٠/ ٤/ ٢٠٠١م تاركة كافة مقتنياتها في شقتها التي تبعد بضعة كيلومترات عن الغابة.

وقد اعترف النائب الديمقراطي عن كاليفورنيا جاري كونديت بعلاقته مع شاندرا ليفي بعد أن نفى ذلك، لكنه يؤكد باستمرار أنه لا يعرف ظروف اختفاء الشابة التي جاءت إلى واشنطن من كاليفورنيا للتدرب.

ويوم الأربعاء ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٢م قدم النائب في بيان أصدره محاميه تعازيه إلى عائلة شاندرا ليفي. وقال: "إن النائب جاري كونديت وعائلته يريدان التعبير عن حزنهما الصادق وعن تعازيهما إلى عائلة ليفي. وستبقى عائلة ليفي في صلواتنا".

وبسبب هذه الفضيحة لم يتمكن جاري كونديت (٥٤عامًا) في مارس عام ٢٠٠٢م من الحصول على ترشيح الحزب الديمقراطي له للانتخابات التشريعية. وبعد أن احتفظ بمقعده النيابي طيلة اثنتي عشرة سنة من المقرر أن تنتهي ولايته هذه خلال فترة قصيرة.

وقال تشارلز رامسي إن التحقيق الذي عهد به إلى الشرطة الجنائية "سيتركز الآن على ظروف وفاتها". لكنه رفض في هذه المرحلة التحدث عن جريمة قتل أو أن يدلي بأسماء مشبوهين. وأضاف أن تحقيق الطب الشرعي مستمر.

وأبدى بعض الخبراء تشاؤمًا حول إمكانية الكشف عن كامل أسباب وفاة الشابة التي تم التعرف عليها من مجموعة أسنانها، لأنه عثر على الرفات بعد أشهر من تعرضها للعواصف في روك كريك بارك.

وتجتذب هذه الغابة الطويلة الكثيرة الأودية والتي تفوق مساحتها مساحة سنترال بارك في نيويورك بثلاث مرات، والقريبة من أحياء سكنية راقية في واشنطن وضاحيتها الشمالية، المتنزهين وهواة ممارسة رياضة الجري.

وتقول شبكات تليفزيونية إن شاندرا ليفي كانت ترتدي لباسًا رياضيًّا وإن الشرطة تميل إلى افتراض وقوع جريمة.

وفي صيف عام ٢٠٠١م طغت هذه القضية على الصحافة الأمريكية وخصوصًا التليفزيونات التي جعلت منها نشرة صيفية متواصلة. وأوقفت اعتداءات ١١ سبتمبر هذا التسابق الإعلامي الذي ذكّر بقضية مونيكا لوينسكي.

وفي أغسطس عام ٢٠٠١م قال الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي رفض التعليق على "الشائعات والسخافات" إنه يصلي حتى تكون شاندرا ليفي على قيد الحياة.

ومن منزلهما في موديستو (كاليفورنيا) ضاعف روبرت وسوزان ليفي من لقاءاتهما مع وسائل الإعلام حتى يبقى مصير ابنتهما والتحقيق الذي تجريه الشرطة حاضرين في الأذهان. واتهما مرارًا جاري كونديت بالكذب، لكن هذا الأخير لا يعتبر مشبوهًا على رغم استماع الشرطة إلى إفادته مرارًا. لكن هيئة محلفين كبيرة (هيئة اتهام) قد تشكلت.

وردًا على أسئلة شبكة (أي.بي.سي) قبل الإعلان عن اكتشاف الجثة كرر والدا الشابة التعبير عن حزنهما صباح يوم الأربعاء ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٢م، وعما إذا كان جاري كونديت يعرف حقيقة اختفاء ابنتهما، وقالت سوزان متعجبة "بالتأكيد يعرفها"!

فضيحة تثيرها زوجة سفير سويسري!

سجلت زوجة السفير السويسري في برلين سابقة في الحياة الدبلوماسية، إذ نشرت صحيفة "ماكس" الشعبية الألمانية في أوائل مايو عام ٢٠٠١م صورًا لها وهي شبه عارية!

وكانت الصحافة الألمانية تعرّف شاون فيلدنج بـ"ملكة الليل في برلين".

وتحت عنوان "راعية البقر في الألب" نشرت لها صورًا بلباس فاضح لرعاة البقر، وأخرى بلباس شفاف قرب علم السفارة، وثالثة في وضع مثيرعلى سطح مبنى يبعد أمتارًا قليلة من مقر المستشار الألماني جيرهارد شرودر.

وكتبت صحيفة "بيلد" تعليقًا على هذه الصور: "انظر أيها المستشار هذه جارتك الجديدة"!

وتبلغ فيلدنج من العمر ٣١عامًا، وهي من أصل أمريكي لاتيني وكانت تعمل عارضة أزياء وانتخبت عام ١٩٩٤م ملكة جمال تكساس.

وصرحت بأن زوجها توماس بيوير يثق بها ولا يعارض ما تقوم به، واعتبرت أن الصور التي التقطت لها فنية ولا تثير مفاجآت.

وأضافت: "أنا لا أعمل موظفة في الحكومة السويسرية ولا أتقاضى راتبًا منها، لست هنا سوى زوجة سفير، أما حياتي الخاصة فهى ملك لي.

وكان توماس بيوير قد عين سفيرًا لبلاده في برلين عام ١٩٩١م مكافأة له على دوره في الدفاع عن سويسرا في قضية الأموال النازية التي أودعت في سويسرا إبان الحرب العالمية الثانية، إذ كان عضوًا بارزًا في لجنة التحقيق حول هذه القضية.

ومن ردود الفعل على هذا الحادث عبّر رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان السويسري برونو فريك عن انزعاجه من تصرف زوجة السفير السويسري، وقال في تصريح إن على زوجة السفير أن تدرك أنها بصحبة زوجها الذي يمثل بلاده، ولن نتهاون في موضوع يمس كرامة سويسرا.

وفي يوم ٨/ ٥/ ٢٠٠١م بعثت شاون فيلدنج رسالة اعتذار إلى وزير الخارجية السويسري اعترفت فيها بأنها أساءت تقدير الأثر الذي تخلفه الصور المثيرة المنشورة لها في مجلة "ماكس" وأنها لم تقصد إطلاقًا الإضرار بصورة سويسرا.

وكانت الصحافة السويسرية قد جددت الدعوة لإعادة النظر في وضع الزوجين ضمن السلك الدبلوماسي. وقالت صحيفة "نوي زيوريخ زايتونج" إن إقصاء السفير في الوقت الراهن أو إبعاده إلى منغوليا سيكون رد فعل مبالغًا فيه، وإن المطلوب حاليًّا هو اعتراف واضح بالخطأ من جانب زوجة السفير.

ويعد السفير السويسري وزوجته من أبرز مشاهير الحياة العامة في ألمانيا؛ إذ يترددان باستمرار على الحفلات والدعوات في برلين منذ تولى بيوير منصبه كسفير لسويسرا منذ عام ١٩٩٩م.

وقد رفض متحدث باسم وزارة الخارجية السويسرية في بيرن التعليق على اعتذار زوجة السفير، وقال إن الوزارة تنظر في الأمر وسوف تقرر ما تفعله في وقت لاحق.

وفضيحة كاذبة تطيح بالسفير السويسري ذاته!

استقال رئيس تحرير أكبر صحيفة سويسرية يوم ١١/ ٧/ ٢٠٠٢م بعد أن سحبت خبيرة تجميل ألمانية ادعاءاتها التي نشرتها الصحيفة بأنها كانت على علاقة جنسية مع السفير السويسري لدى ألمانيا توماس بيوير، وأنهما كانا يفعلان ذلك دون علم زوجته شاون فيلدنج. كما ذكرت وكالة أسوشيتد برس.

وذكر بيان لمجموعة رينجير المالكة لصحيفتي "سونتادجس" و"بليك" أن رئيس تحرير صحيفة "سونتاجس" ماثياس نولتي (٤٩عامًا) استقال حالاً، مضيفًا "إن السبب لاتخاذ هذه الخطوة هو التوتر الناجم في العلاقة بين الطرفين (المجموعة مالكة الصحيفة ورئيس التحرير) بسبب قضية بيوير".

وكان السفير توماس بيوير قد استدعي من منصبه كسفير لسويسرا لدى ألمانيا في أبريل عام ٢٠٠٢م عقب نشر الصحيفة قصة عن علاقته المختلقة مع خبيرة التجميل جميلة روي، لكنه أصر على نفي مثل هذه العلاقة ورفض العودة إلى بلاده وقدم استقالته من منصبه مفضلاً البقاء مع زوجته في ألمانيا.

وسحبت روي ادعاءاتها الأسبوع الماضي في بيان نشرته في برلين جاء فيه أنها كانت تحت ضغوط نفسية كبيرة من مراسلة الصحيفة في برلين لاختلاق قصة العلاقة المزعومة، وأن الصحيفة عرضت عليها مبلغًا ماليًّا كبيرًا لاختلاق هذه القصة. وأن المراسلة قالت لها إن الصحيفة ستنشر صورًا عارية لها إن لم ترضخ لطلبها باختلاق قصة العلاقة.

وطلبت مراسلة الصحيفة في برلين يوم ١١/ ٧/ ٢٠٠٢م إعفاءها أيضًا من عقد عملها مع الصحيفة.

وفي يوم ١٤/ ٧/ ٢٠٠٢م اعتذرت الصحيفة لتوماس بيوير وقالت إنها ستدفع تعويضًا لتسوية القضية خارج المحاكم.

وكتب مايكل رينجييه ناشر الصحيفة مقالاً على صفحة كاملة بعنوان "نستميحكم عذرًا" اعتذر فيه لقراء الصحيفة عن معالجتها لقضية توماس بيوير سفير سويسرا السابق لدى ألمانيا الذي خسر وظيفته وسط حملة إعلامية نتجت عن ذلك.

وقال رينجييه إن: "الأخطاء تحدث. وأحيانًا يتطلب تصحيحها وقتًا"، مفسرًا موقف الصحيفة منذ أن اكتشفت أن الموديل حصلت على عشرة آلاف يورو مقابل نشر قصتها، وأن الصحيفة حصلت على صورها بالكذب على صحيفة أخرى.

وعرض رينجييه تسوية خارج المحكمة لإغلاق ملف القضايا التي ترتبت على الحادثة. ولم تذكر الصحيفة المبلغ الذي ستدفعه لكن متحدثًا قال لراديو سويسرا أنه يتجاوز المليون فرنك سويسري.

ونفى بيوير الاتهامات التي أثيرت بأنه مارس الجنس مع موديل ألمانية سابقة عمرها ٣٤عامًا في السفارة السويسرية في برلين في غياب زوجته.

وتعليقًا على ذلك قال جوزيف ديس وزير خارجية سويسرا إنه لم يعد يثق في بيوير. وقالت وزارة الخارجية إن بيوير أقيل لعدم ولائه وليس بسبب الفضيحة.

رئيس بيرو يعترف أخيرًا بابنته غير الشرعية!

أعلن الرئيس أليخاندور توليدو رئيس بيرو في اعتراف رسمي بأبوته لابنة غير شرعية تبلغ ١٤عامًا وذلك بعد سنوات من الإنكار، واستعداده لإجراء اختبار الحامض النووي.

وذكـرت شـبكة (بي.بي.سي) البريطانـية يوم السبت ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٢م أن الرئيس توليدو أعلن أمس اعترافه بابنته غير الشرعية بعد مفاوضات أجراها مع فريق الدفاع عن والدة الفتاة التي كانت قد أقامت ضده عدة دعاوى قضائية لإثبات نسب ابنتها منه.

وأشارت إلى أن توليدو الذي ظل لمدة حوالي عشر سنوات ينكر أبوته لها دفع تعويضًا لابنـته ولوالدتها يبلغ مائة ألف دولار ستستخدمها الأم في إقامة مؤسسة لرعاية الأطفال الذين يخوضون معارك قضائية لإثبات نسبهم الشرعي.

وكـان رئـيس بيرو قد أعرب خلال حملة الانتخابات الرئاسية الأخيرة عام ٢٠٠١م عـن اسـتعداده لإجـراء اختبار الحامض النووي لإثبات زيف ادعاء والدة الفتاة، غير أنه أرجـأ هـذا الإجـراء إلى ما بعد ظهور نتيجة الانتخابات، وبعد إعلان فوزه عدل عن رأيه ورفض إجراء اختبار الحامض النووي.

يذكـر أن ألـيخاندور تولـيدو تـولى مهـام منصبه عام ٢٠٠١م خلفًا للرئيس السابق ألبرتو فوجيموري الياباني الأصل والهارب حاليًّا في اليابان إثر صدور أوامر بالقبض عليه لمحاكمته في قضايا فساد.

نائب رئيس وزراء ماليزيا حوكم بتهمة اللواط!

ذكرت وكالة الأنباء الرسمية الماليزية (برناما) أن نائب رئيس الوزراء الماليزي السابق أنـور إبـراهيم الذي اعتقل مساء يوم الأحد ٢٠/ ٩/ ١٩٩٨م في منزله ستوجه إليه تهمة ممارسة اللواط!

ونقلـت الـوكالة عـن محامـي أنور إبراهيم قوله إن التهمة ستوجه إلى موكله في إطار قـضية انتهاك الآداب العامة التي سجن في إطارها شقيقان لمدة ستة أشهر لأنهما "سمحا" لأنور إبراهيم بممارسة اللواط معهما!

وينفـي إبـراهيم هذه الاتهامات ويؤكد أنها تندرج في إطار مؤامرة تحاك ضده، حيث إن اللواط في ماليزيا جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن.

وفي يـوم الـسبت ١٢/ ٥/ ٢٠٠١م أسـقطت المحكمـة العليا الماليزية التهم الخمس الرئيـسية المـوجهة إلى أنـور إبـراهيم خـلال جلـسة في سجن سونغاي بولو حيث يقضي عقوبتين بالسجن ١٥ سنة.

وأعلن النائب العام أزهر عبد الحميد خلال الجلسة إسقاط التهم الرئيسية الأربع باللواط، وتهمة بالفساد بحق أنور إبراهيم (٥٣عامًا).

وقال القاضي أوغوستين بول: "سأصدر أمرًا بتبرئة أنور إبراهيم من التهم الخمس".

وأعرب أنور إبراهيم عن ارتياحه للقرار لكنه قال: "كنت أفضل مواجهة التهم". مضيفًا أن الادعاء أسقط التهم حتى لا يعطيه فرصة ثانية لتأكيد وجود مؤامرة سياسية ضده دبرها رئيس الوزراء مهاتير محمد.

وحكم على أنور بالسجن ست سنوات لإدانته بإساءة استخدام النفوذ، وتسع سنوات بتهمة اللواط بعد محاكمتين خلافيتين وطويلتين. ولا يؤثر القرار الصادر يوم ١٢/ ٥/ ٢٠٠١م على العقوبتين السابقتين.

وظهر أنور إبراهيم الذي يعاني من انزلاق غضروفي في الفقرات على كرسي متحرك. ونقلت جلسة المحاكمة إلى السجن الواقع شمال غرب كوالا لامبور بعد أن أعلن الأطباء أن نقله إلى السجن المركزي سوف يضر بصحته.

وقال أنور إبراهيم في بيان: "كما قلت منذ البداية كل هذه الاتهامات مختلقة وتشكل جزءًا من مؤامرة سياسية".

وينفي مهاتير محمد التدخل في مسار القضاء، ويؤكد أنه أقصى نائبه السابق في سبتمبر عام ١٩٩٨م بسبب قضايا أخلاقية.

ولعبت قضية أنور إبراهيم دورًا جزئيًا في خسارة حزب مهاتير الحاكم ٢٢ مقعدًا في انتخابات نوفمبر عام ١٩٩٩م.

وقد أقصي أنور إبراهيم عن منصبه كنائب لرئيس الوزراء ووزير للمالية في يوم ٢/ ٩/ ١٩٩٨م، واعتقل بعد ١٨ يومًا على ذلك لتزعمه حركة احتجاج ضد الحكومة بعد إعلان معارضته قرار رئيس الوزراء تثبيت أسعار الصرف لتفادي الأزمة المالية التي شهدتها آسيا حينها.

وفي يوم ٢٩/ ٩/ ١٩٩٨م ظهر أمام المحكمة ليواجه خمس تهم بالفساد وخمس باللواط. وثبتت بحقه أربع تهم بالفساد في أبريل عام ١٩٩٩م (السجن ٦ سنوات) وتهمة واحدة باللواط في أغسطس عام ٢٠٠٠م (السجن ٩ سنوات).

ورفضت محكمة الاستئناف استئنافه في قضية الفساد ولا يزال عليها أن تنظر في القضية الثانية.

حسين إرشاد يقطع علاقته بعشيقته!

قال بيان لحزب جاتيا إن رئيسه حاكم بنجلادش العسكري السابق حسين محمد إرشاد قطع علاقته بعشيقته التي أقام معها علاقة حب استمرت ١٤عامًا، مذعنًا لضغط من جانب عائلته وحزبه كما ذكرت وكالة رويتر يوم ١٠/ ٤/ ١٩٩٧م.

وتأتي هذه الأنباء بعد يوم من تقارير ذكرت أن إرشاد (٦٨عامًا) يواجه مشكلة بسبب علاقته الغرامية، وأن عليه أن يختار بين عشيقته زينات حسين التي تقدم لخطبتها وهي في أواخر العقد الخامس، وبين مستقبله السياسي.

وقالت صحف يوم الأربعاء ٩/ ٤/ ١٩٩٧م أن زينات طلبت من إرشاد أن يطلق زوجته البيجوم روشان التي عاش معها أكثر من ٤٠عامًا قبل أن توافق على الزواج منه!

سارة نتانياهو تفضح في التليفزيون العلاقات الجنسية للسياسيين!

أثارت زوجة رئيس الوزراء الإسرائيلي سارة نتانياهو فضيحة تتعلق بالعلاقات الجنسية لبعض السياسيين الإسرائيليين، الأمر الذي أحرج زوجها ودفعه إلى تقديم اعتذاراته يوم الخميس ٢٦/ ٦/ ١٩٩٧م.

وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" إن زوجة نتانياهو قطعت فجأة أمس الأربعاء ٢٥/ ٦/ ١٩٩٧م تسجيل برنامج تليفزيوني عندما سألتها المقدمة عما إذا كانت قد حاولت بدافع الغيرة أن تمنع زوجها من أن يعين في الحكومة المسؤولة في الليكود ليمور ليفنات.

وقد سألتها الصحفية: "هل حاولتِ حقًا أن تحولي دون تعيين ليفنات لأنكِ كنت تخشين أن تقيم علاقات جنسية مع زوجك؟".

فصاحت زوجة نتانياهو غاضبة: "إنه سؤال في غير محله". ولم توافق على استئناف التسجيل إلا بعد ساعة.

واتهمت زوجة نتانياهو ليمور ليفنات التي عينت العام الماضي رغم كل ذلك وزيرة للاتصالات، بأنها تريد "التلاعب بزوجها".

وردًا على سؤال عن مغامرات زوجها العاطفية، وصفت سارة نتانياهو الأشخاص الذين يخونون بأنهم "نفايات".

وكان نتانياهو قد اعترف في مقابلة تليفزيونية عام ١٩٩٣م عندما كان في المعارضة بأنه خان زوجته.

وقالت سارة نتانياهو: "لماذا تحملون على زوجي؟ أتعرفون عدد الرجال الذين أصبحوا اليوم نوابًا وحاولوا إغرائي؟ اسألوا شيمون بيريز (زعيم حزب العمل السابق) مَن يرافقه عندما يذهب إلى نيويورك؟".

وهاجمت سارة أيضًا صونيا زوجة شيمون بيريز قائلة: "إن كون صونيا لا تحمل شهادة وتمضي وقتها في الجلي ولعب الورق لا يعني أنه يجب عليّ أن أحذو حذوها".

ونشر المتحدث باسم رئيس الوزراء شاي بازاك يوم الخميس ٢٦/ ٦/ ١٩٩٧م بيانًا أكد فيه أن نتانياهو "يأسف للأقوال التي أدلت بها زوجته في لحظة غضب".

وأضاف بازاك: "إن رئيس الحكومة يقدم اعتذاراته لجميع الذين جرحتهم هذه الأقوال".

وأكد متحدث باسم بيريز من جانبه أن هذه الهجمات "لا تستحق الرد". وأضاف "أن زوجة بيريز ساعدت آلاف الأشخاص من دون إثارة ضجة إعلامية كما تفعل سارة نتانياهو التي يجب أن تخجل من نفسها".

ومن المقرر إعادة بث البرنامج يوم الأحد ٢٩/ ٦/ ١٩٩٧م إلا أنه سيكون نسخة "منقحة" كما قال متحدث باسم التليفزيون الرسمي.

صور إباحية مكان موقع نتانياهو وزوجته على الإنترنت!

فوجئ بعض الأشخاص الذين كانوا يبحثون على شبكة إنترنت عن السيرة الذاتية لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو وزوجته سارة برؤية صور لشابات عاريات على الشاشة!

وذكر مصدر رسمي يوم الأربعاء ١١/ ٣/ ١٩٩٨م أن أحد قراصنة الكمبيوتر أنشأ موقعين على شبكة الإنترنت ووضع لهما عنوانين مطابقين تقريبًا لعنوان الموقع الرسمي لرئيس الوزراء الإسرائيلي.

وغذى القرصان الموقعين بصور إباحية نقلها عن مجلات متخصصة.

وإثـر اتـصالات هاتفية من مستخدمي الإنترنت تدخلت رئاسة مجلس الوزراء وتم إغلاق الموقعين يوم ١٠/ ٣/ ١٩٩٨م وفتح تحقيق في المسألة كما أكدت فرانس برس.

وكـان قرصان إسرائيلي في الـ١٨ من العمر يستخدم اسم "المحلل" قد تمكن مؤخرًا مـن اخـتراق أجهـزة وزارة الدفاع الأمريكية، كما ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" يوم الاثنين ٩/ ٣/ ١٩٩٨م.

قوات موجابي تغتصب المئات من بنات المعارضين!

ذكـــرت صـــحيفة "صـــنداي تلغـــراف" الأســـبوعية البريطـــانية يـوم الأحد ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٢م أن مـئات الفتـيات في زيمـبابوي معظمهن من أقارب المعارضين لنظام الـرئيس روبـرت مـوجابي تعرضـن لاغتصاب أو احتجزن في معسكرات على يد أنصار موجابي في إطار حملة "تطهير سياسي" حقيقية.

وأجـرت صـنداي تلغـراف تحقـيقًا اسـتمر شهرًا قابلت في إطاره العديد من هؤلاء الفتيات. وذكرت أن هذه المعسكرات أقيمت في المناطق الريفية من زيمبابوي، ولا سيما في شرق البلاد، وهي تابعة لشرطة مكافحة الشغب وقوات النظام.

وتابعـت الـصحيفة أن الفتيات وبعضهن في الثانية عشرة من العمر يتعرضن في هذه المعـسكرات لعملـيات اغتـصاب جماعـي، وأحيانًا أمام أنظار عائلاتهن. كما يتم احتجاز بعضهن في هذه المعسكرات.

وقالـت فرانـسز لوفمـور المـسؤولة في جمعـية "أمـاني تراسـت" للدفاع عن حقوق الإنـسان، في تـصريح للـصحيفة إن "بعض الفتيات لا يتعدى عمرهن في بعض الأحيان ١٢ أو ١٣عامًـا يتعرضـن بـشكل منهجـي للخطـف والاغتـصاب والعـنف بسب آراء عائلاتهن السياسية".

وتعرضـت بعـض هـؤلاء الفتـيات لعملـيات اغتـصاب جماعـي وتعـذيب ارتكبها "قدامى" حرب الاستقلال أو عناصر من الشرطة، كما أكدت "صنداي تلغراف".

وأشارت إلى أن "الاغتصاب غالبًا ما يكون بداية حكم بالموت" في هذا البلد، حيث ترتفع نسبة حاملي فيروس الإيدز إلى ٣٨٪ من السكان.

ويرى الناشطون من أجل حقوق الإنسان أن عمليات الاغتصاب هذه تندرج ضمن برنامج يهدف إلى قتل أو تخويف المعارضيين للرئيس موجابي الذي أُعيد انتخابه في مارس عام ٢٠٠١م في ظروف مثيرة للجدل.

وقتل ٥٩ شخصًا على الأقل منذ مطلع عام ٢٠٠٢م، وحتى هذا التاريخ في زيمبابوي في أعمال عنف سياسية، في حين تعرض الآلاف الآخرون للتعذيب أو الاغتصاب أو التخويف بحسب تقارير منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان. ومعظم الضحايا من المعارضين السود.

صورة فاضحة لوزيرة الثقافة الإيطالية!

نشرت صحيفة "ليبرو" الإيطالية في عددها الصادر يوم ٢٤/ ٥/ ٢٠٠١م صورة فاضحة على صفحتها الأولى بالألوان لوزيرة الثقافة الإيطالية جيوفانا ميلاندري من حزب اليسار الديمقراطي وهي عارية الصدر تمامًا وتتمدد على رمال الشاطئ قرب روما. وقد التقط الصورة مصور مجلة الفضائح المعروفة "أخبار ٢٠٠٠" وباعها بثمن مرتفع للصحيفة الموالية لتجمع اليمين ورئيس الوزراء المقبل سيلفيو برلسكوني الذي فاز في الانتخابات الأخيرة.

وأدلت الوزيرة بتصريح غاضب لوكالة الأنباء الإيطالية الرسمية متهمة الصحيفة بأنها تبحث وراء "أخبار الزبالة" وأنها تريد إحراج الوزيرة قبل أسبوع من استقالة الوزارة الحالية.

وتابعت ميلاندري (٣٨عامًا)، وتعتبر من قلائل السياسيات الجميلات في إيطاليا "إنها تفكر في إقامة دعوى قضائية ضد الصحيفة".

ورد رئيس تحرير صحيفة "ليبرو" فيتوريو فلتري يوم ٢٥/ ٥/ ٢٠٠١م في افتتاحية رئيسية بأن "الصورة التقطت قرب البحر في مكان عام ولا يحق للوزيرة أن تحتج على ذلك لأنها لم تؤخذ في حديقة بيتها الخاص".

وأضاف: "إذا لم تقتنع الوزيرة اليسارية بذلك فإن صدرها لن يرى النور على صفحات الجريدة فحسب، بل سيدخل المحكمة أيضًا ويكون موضوعًا لمناقشة ثقافية ستكون الوحيدة التي أثارتها الوزيرة منذ تسلمها هذا المنصب قبل عامين ونصف العام"!

التليفزيون يعرض شريطًا لنائب عام روسيا في السرير مع امرأتين!

بـثت شبكة تليفزيون خاصة في جورجيا مساء يوم الأربعاء ١٧/ ٣/ ١٩٩٩م صورًا يظهـر فـيها الـنائب العام في روسيا يوري سكوراتوف في السرير مع امرأتين، وذلك بعد سـاعات مـن رفـض مجلـس الـشيوخ الروسي ة على استقالته كما يرغب الرئيس الروسي بوريس يلتسين!

وجاء عرض هذا الشريط ليؤكد ما سبق أن أكدته وسائل إعلام روسية حول وجود شريـط فيديو ينقل تفاصيل حميمة من الحياة الخاصة للنائب العام الذي يجري تحقيق حول تورطه في فضائح فساد.

وقـد بـثت شـبكة "روسـتافي -٢" الجورجـية دقائـق مـن شريط فيديو تم تصويره بواسطة كاميرا خفية ركزت في سقف الغرفة.

وظهـر في الـصور التـي بـدت رديـئة النوعية نائب عام روسيا في سرير كبير يمارس الجنس مع شابتين شقراوين ثم يرتدي ثيابه قبل أن يقبل إحداهن مودعًا!

وقـدمت شبكة التليفزيون الجورجية هذه الصور على أنها "سبق صحفي عالمي"، إلا أنها لم توضح كيف حصلت على الشريط.

وكـان مجلس الشيوخ الروسي المعروف باسم مجلس الاتحاد قد رفض بأكثرية ساحقة يوم الأربعاء ١٧/ ٣/ ١٩٩٩م ة على استقالة النائب العام كما يطالب الكرملين.

وأثار الأمر ضجة كبيرة في روسيا لأن مجلس الشيوخ يعتبر عادة مواليًا ليلتسين.

وألقى سكوراتوف خطابًا أمام مجلس الشيوخ الروسي استغرق عشرين دقيقة أكد فيه الـشائعات حـول الأسـباب الحقيقـية لاسـتقالته والتي قدمت رسميًا على أنها "لأسباب صحية".

واتهم سكوراتوف خصومه السياسيين، وخصوصًا من هم داخل السلطة، بالوقوف وراء المساعي الهادفة لاستقالته، إلا أنه تجنب ذكر أسماء.

وتـشبه هـذه الفـضيحة إلى حـد كبير فضيحة أخرى تورط فيها وزير العدل الروسي فالانـتان كوفالـيف ودفعـته إلى الاسـتقالة عـام ١٩٩٧م. وكـان هذا الوزير قد أقيل من

منصبه بعد قيام صحيفة شعبية بنشر صور له مع شابات عاريات في حمام سونا يرتاده عادة أعضاء في مجموعة إجرامية روسية اسمها "سولنتسيفو".

وبث التليفزيون الروسي لاحقًا شريط فيديو يظهر فيه وزير العدل الروسي مع الشابات أنفسهن، وهو يمضي حاليًّا عقوبة بالسجن بعد اتهامه بالفساد.

مجلس الشيوخ الفيليبيني يريد معرفة المزيد من عشيقات الرئيس!

يسعى مجلس الشيوخ الفيليبيني إلى معرفة المزيد من عشيقات الرئيس جوزف إسترادا الذي تبدأ جلسات عزله أمام المجلس يوم ٧/ ١٢/ ٢٠٠٠م، وهل كان يوفر لهن السكن؟ وبأية أموال؟ مما أثار محامو الرئيس الذين اعترضوا يوم الأحد ٣/ ١٢/ ٢٠٠٠م على أي عملية تفتيش في هذا الاتجاه.

ومن المقرر أن يبحث مجلس الشيوخ يوم الاثنين ٤/ ١٢/ ٢٠٠٠م مذكرة تسمح للسلطات المختصة بالقيام بعملية تفتيش في الفيللات الفاخرة التي تقيم فيها عشيقات سابقات للرئيس.

وأعلن المحامي راوول دازا من مجموعة محامي الدفاع عن إسترادا "سنعترض على ذلك وسنقدم مذكرة مكتوبة بهذا الخصوص في أقرب وقت".

يشار إلى أن الرئيس إسترادا، وهو ممثل سابق ومتزوج من طبيبة، لم يخف أبدًا أن له عشيقات، وأنه والد العديد من أطفالهن، لكن كان على الدوام ينفي أن يكون هو من يتولى الإنفاق على مساكنهن.

وقد اعترفت الرئاسة الفيليبينية أن أحد هذه المساكن يملكه واحد من أصدقاء الرئيس.

إلا أن الصحف تحدثت خلال الأشهر الماضية عن أن إسترادا عضو في إحدى الجمعيات المحلية كمالك لبعض هذه المساكن، وقالت إن هاتف أحد هذه المساكن باسم إسترادا نفسه.

ويرى المراقبون أن من شأن قضية مساكن العشيقات أن تزعج بشكل كبير الرئيس الذي يواجه تهمًا بالفساد ومذكرة بعزله تقدم بها مجلس النواب.

وأشارت الصحف إلى أن بعض هذه المساكن فاخر جدًّا الأمر الذي ينال من الصورة التـي سعى إسترادا إلى ترسيخها كنصير ومدافع عن الفقراء. وبين تلك المساكن واحد في مانيلا مع شاطئ اصطناعي من الرمل حول حوض سباحة عملاق فيه آلات متطورة جدًّا لمحاكاة أمواج البحر!

ابنة أورتيجا بالتبني تتهمه بالاعتداء الجنسي عليها!

اتهمـت زوالا مـيريكا أورتـيجا ابنة رئيس نيكاراجوا الأسبق دانيال أورتيجا بالتبني هذا الأخير بالاعتداء جنسيًّا عليها "بشكل متكرر" وذلك في رسالة نشرتها الصحف يوم الثلاثاء ٣/ ٣/ ١٩٩٨م.

وقالـت زوالا مـيريكا أورتيجا في رسالتها: "منذ الحادية عشرة من عمري تعرضت لاعـتداءات جنـسية وبـشكل متكـرر طوال سنوات عدة من قبل شخص أساء استخدام سلطته رغم دوره كرب عائلة".

وتـبلغ زوالا مـيريكا العشرين من العمر، وهي ابنة الشاعرة روزاريو موريـيو زوجة رئيس نيكاراجوا الأسبق.

وتابعـت في رسـالتها التي أكد أصدقاء لها أنها صادرة عنها: "لم يكن من السهل عليّ تجـاوز تأثـيرات هـذه الاعتداءات المتواصلة التي ترافقت أيضًا مع مضايقات وتهديدات وضغوط وابتزاز".

وذكـرت فـرانس بـرس التي نقلت عن صحف نيكاراجوا أن زوالا مريكا المتزوجة حالـيًّا أضـافت: "إن هـذا الاعتداء الجنسي زرع في نفسي الخوف والقلق، وكان له التأثير الكبير على طفولتي ومراهقتي".

وتابعـت: "تـوقفت عـن اسـتخدام اسـم أورتـيجا". مضيفة أنها ستتصرف حسب ضميرها كمناضلة ساندينية. ومشددة على ضرورة استعادة "كرامتها وثقتها".

ولم يعلق أورتيجا حتى الآن على هذه الرسالة. وتفيد معلومات لم تتأكد أنه قد يتوجه قريبًا إلى كوبا التي أقام فيها مرات عدة لتلقي العلاج الطبي.

ويبلغ أورتيجا الواحدة والخمسين من العمر، وتسلم رئاسة الجمهورية في نيكاراجوا من عام ١٩٨٤م إلى عام ١٩٩٠م.

وفي عـام ١٩٩٠م انهزم في الانتخابات الرئاسية أمام فيوليتا شامورو وانهزم مجددًا في نوفمبر عام ١٩٩٦م أمام أرنولد ألمان.

مذكرات إحدى عشيقات شاه إيران في مكتبات طهران!

تروي باروين غفاري النجمة السينمائية السابقة في السينما الإيرانية وعشيقة شاه إيران آخـر أباطـرة الفـرس في "مذكـراتها" علاقاتهـا الـسرية والـصاخبة مـع الشاه الشاب في الأربعينيات. كما ذكرت فرانس برس يوم ١٥/ ٦/ ١٩٩٧م.

وتحت عنوان "في شرك الشاه حتى العتمة" تروي باروين غفاري دون لف أو دوران أول لقاءاتهـا مـع الـشاب محمـد رضا بهلوي الذي كان قد انفصل للتو عن زوجته الأولى فوزية ابنة الملك فؤاد ملك مصر.

وروت: "كـان الـشاه يرسـل في طلبـي ثـلاث مـرات أسبوعيًّا. وفي كل مرة بعد أن يمضي سهرته معي يعيدني إلى منزلي تمامًا كما نعيد لعبة إلى الخزانة بعد اللهو بها".

وأضـافت: "حـين كنا نذهب وحدنا للتنزه يأخذ بيدي ويقبلني مثل ممثل أمريكي". وتابعـت: "أنه كان عليها مجرد ملء فراغ ووحدة الشاه. وقرب القصر الذي يقع في وسط طهـران قـدم إليّ الـشاه منزلاً حيث يمكنني الإقامة. وعلى ما يبدو لم يكن يريد أن يتزوج مني وحينها بدأت التساؤل عن مستقبلي معه".

واسـتطردت: "لـما قلـت له إنني حامل أخذ وجهه في الاحمرار وضربني وشتمني". وأكدت أنه حملها على الإجهاض حتى كادت أن تموت بعد عملية الإجهاض.

وتتذكـر بـاروين أن "النـساء والطائـرات والسيارات الجميلة كانت الشغل الشاغل للشاه. وفي أحد الأيام كنا في طريقنا إلى محطة للتزلج قرب طهران، وفجأة طرأ عطل على السيارة ولم يكن الشاه قادرًا حتى على فتح غطاء المحرك".

وتقـول: "كانـت الغـيرة تـتملكه بحيث إنه كان لا يتسامح معي إذا اقتربت من أي رجـل آخر. لكني وبإزاء رفض الشاه الزواج مني بدأت الاهتمام برجال آخرين في القصر لتأمين مستقبلي".

وأضـافت: "رأيـته للمرة الأخيرة في عام ١٩٥٠م حين تزوج من ثريا". وتتذكر أنها بعد هذه العلاقة مع الشاه "بدأت علاقة مع طيار أمريكي" عمله في طهران.

وبعد هذه العلاقات الصاخبة مع الشاه بدأت باروين حياتها السينمائية لتصبح النجمة الشقراء في ١٥ فيلمًا إيرانيًّا في الخمسينيات والستينيات.

وتقول باروين وهي في الخامسة والستين: "اليوم لم يبق شيء من الجميلة الشقراء التي تنتظر موتها بعدما أصابها المرض والشيخوخة".

جدير بالذكر أن شاه إيران طرد في فبراير عام ١٩٧٩م بعد قيام الثورة الإسلامية، وتوفي في مصر عام ١٩٨٠م، ودفن قرب والده رضا شاه الذي نقل جثته المحنطة من إيران إلى مصر حتى لا يعبث بها العهد الجديد.

وأثار نشر مذكرات باروين غفاري غضب الأوساط الراديكالية في إيران.

وكتبت صحيفة "كار أو كارجار" الناطقة باسم الأوساط العمالية والمقربة من الراديكاليين "أن نشر هذا الكتاب هو تحول في تاريخ وزارة الثقافة والتوجيه الإسلامي" التي تراقب نشر الكتب الأدبية في إيران.

ونددت الصحيفة بالمسؤولين في وزارة الثقافة "لإعطاء إذنهم بنشر هذا الكتاب غير الأخلاقي، في حين أن هذه الهيئة التي يهيمن عليها المحافظون "تحول دون صدور أعمال أدبية للعديد من الكتّاب في البلاد".

لجنة في بلجيكا تبحث علاقات شاذة لوزير!

تقرر لجنة برلمانية في بلجيكا ما إذا كان ينبغي إحالة نائب لرئيس الوزراء إلى القضاء بسبب مزاعم عن تورطه في علاقات جنسية مع صبية صغار!

وتجتمع اللجنة لتقرر ما إذا كانت الاتهامات التي وردت في تقرير من المدعي العام لبروكسل خطيرة إلى درجة يتعين معها إحالة نائب رئيس الوزراء إليو دي روبو إلى محكمة النقض، وهي أعلى محكمة في بلجيكا.

ولا ينكر دي روبو البالغ من العمر ٤٥ عامًا أنه شاذّ جنسيًّا لكنه يقول إنه لا يدخل في علاقات جنسية إلا مع بالغين وبرضاهم!

وقال للصحفيين يوم الثلاثاء ١٩/ ١١/ ١٩٩٦م: "أكرر للمرة الألف أنني لم يكن لي قط صلة باستغلال الأطفال في الدعارة. وما يجري الآن يبدو حقًّا مؤامرة سياسية".

والـشذوذ الجنسي لـيس جـريمة في بلجـيكا، ولكـن ممارسة الجنس مع أطفال دون السادسة عشرة جريمة!

ودي روبـو اشـتراكي ناطـق بالفرنسية، وعضو فيما يسمى "مجلس الوزراء المصغر" لحكومة يسار الوسط الائتلافية في بلجيكا.

ويـشكل هـو والـنواب الثلاثة الآخرون لرئيس الوزراء جان لو ديهان فريقًا خماسيًّا يحكـم الـبلاد فعليًا. وفي العـادة يقـر مجلس الوزراء الموسع بشكل تلقائي القرارات التي يتخذونها.

وقالت المتحدثة باسم ديهان لوكالة رويتر يوم ١٩/ ١١/ ١٩٩٦م أن حكومته تغلبت على أزمات سابقة وسوف تتغلب على هذه الأزمة أيضًا.

وأحجـم معظـم ساسـة المعارضة عن المطالبة بالاستقالة الفورية لدي روبو، لكنهم قالوا إنه يجب أن يتنحى إذا قرر البرلمان رفع الحصانة البرلمانية عنه.

وقال ديديه ريندر رئيس الحزب الحر الناطق بالفرنسية المعارض وأحد أعضاء اللجنة "إذا أحال البرلمان دي روبو إلى المحكمة فلا أفهم كيف يمكن أن يبقى في منصبه؟".

ورفـض أن يقـول متـى تُصدر اللجنة توصياتها للبرلمان بكامل أعضائه. وأضاف أن ذلك رهن بمضمون التقرير القضائي.

وتلقـى أعضاء اللجنة الأحد عشر نسخة من التقرير، وقالت الإذاعة البلجيكية إنهم سيحاولون على الأرجح التوصل إلى قرار.

والإجـراءات كلهـا تشبه إلى حد كبير تلك التي أدت إلى إسقاط فيلي كلايس الأمين العـام البلجيكـي لحلـف شـمال الأطلـسي في عام ١٩٩٥م. فقد أحاله البرلمان إلى محكمة الـنقض بسبب اتهامات بتلقيه رشوة في عقد للجيش أواخر الثمانينيات، ولم يحاكم كلايس بعد.

وتأتي الاتهامات المنسوبة إلى دي روبو في أعقاب فضيحة عن قتل وخطف والتحرش بأطفـال هـزت بلجـيكا مـنذ اعـتقال مـارك دوتـرو المدان باغتصاب أطفال في منتصف أغسطس عام ١٩٩٦م.

كشفت مؤخرتها لاجتذاب الناخبين!

تعزو سوزي دياز فتاة الاستعراض التي أصبحت عضوة في البرلمان نجاحها على المسرح السياسي إلى الرب والقدر.. واستعدادها لكشف مؤخرتها لاجتذاب الناخبين!

وتحقق حلم راقصة الأندية الليلية السابقة في خدمة بلدها في الكونجرس بعد استحمامها في المياه المقدسة في بحيرة هوارينجاس بجبال الأنديز في بيرو. حيث قالت: "باركني الرب.. وهذا قدري".

وذكرت وكالة رويتر يوم ١٤/ ٢/ ١٩٩٦م أن العامل الأكبر في نجاح دياز (٣١ عامًا) مادي أكثر منه روحي ولكنه لا يقل تأثيرًا، وهو الكشف عن ردفيها التي كتبت عليهما باللون الأحمر أثناء حملتها الانتخابية العدد ١٣ وهو رقمها على قائمة المرشحين.

وقالت وهي تريح أشهر عجيزة في بيرو على مقعد وثير أحمر بشقتها المتواضعة في ليما: "أنا أحب الفضائح، وأعرف كيف أجتذب الجمهور، الناس يتجاوبون، والساسة الآخرون مملون".

والآن بعد اقتحامها معقل الكونجرس قبل سبعة أشهر تثير دياز بشعرها المصبوغ باللون الأشقر عواصف على الساحة السياسية في بيرو.

قال زوجها بيرسي أريفالو (٤٤عامًا) وهو رجل أعمال: "إنها تريد ترك بصمتها داخل الكونجرس، والشيء المؤكد أن الناس لن ينسوا سوزي".

وطبيعي جدًا أن تكون إيلونا (سيشيولينا) ستالر، ممثلة أفلام الجنس الإيطالية التي كانت عضوًا في البرلمان الإيطالي لمدة خمس سنوات، هي المثل الأعلى لدياز. ولكن نجمتها المفضلة الحقيقية هي مادونا مغنية البوب الأمريكية التي وصفتها دياز "بأنها امرأة ذكية تعرف ماذا تفعل".

وبعد انفصالها عن حزب الحركة الزراعية المستقلة أنشأت دياز في يناير عام ١٩٩٦م حزبًا جديدًا اسمه حزب النضال المنظم الأصيل، واختصاره بالإسبانية "بالو" وهذه الكلمة تعني "عصا" بالإنجليزية.

قالت: "نريد حزبًا مؤثرًا.. أصيلاً لأننا مخلصون ولسنا منافقين.. نضال لأننا نناضل ضد الفساد".

وأعلنت دياز عن قيام الحزب الجديد في حفل مثير أحيته فتاة استعراض في زي شفاف انضمت للحزب.

وتصر دياز على جدية نشاط حزبها، وقد وضعت برنامجًا من خمس نقاط، منها: صدور القانون الخاص بالأطباء السحرة، وقانون يؤمن حياة الفنانين، وفرض عقوبة السجن المؤبد على جرائم إساءة معاملة الأطفال، وتعويض ضحايا الحرب الأخيرة مع الأكوادور، وفرض قيود على أسعار الطعام والنقل.

قالت: "في خمسة أشهر تقدمت بمشروعات خمسة قوانين، واحد بشأن تحديد الأسعار تمت ة عليه بالفعل. ولذلك لا يستطيع أحد أن يقول إن سوزي دياز لا تعمل من أجل الشعب".

ولكن لا أحد يستطيع أن يدعي أن الأمر كذلك بالفعل؛ إذ تتعرض دياز لانتقادات عنيفة في الكونجرس وخارجه لتصريحاتها وملابسها ومظهرها. ولكن يبدو أن هذا لن يفت في عضدها لأنها تصر على الاستمرار في السياسة.

ويرى محللون سياسيون في صعود دياز انعكاسًا لتذمر البيرويين من السياسات التقليدية، وقد ظهر ذلك واضحًا عام ١٩٩٠م عند انتخاب أستاذ جامعي غير معروف اسمه ألبرتو فوجيموري لمنصب رئيس الجمهورية.

ولكن المحلل السياسي فرانسيسكو ساجاستي له رأي أكثر واقعية فيما يسمى "ظاهرة سوزي".

قال: "إنه تحصيل حاصل لا يجب أن نبالغ في تفسيره أو رد فعلنا تجاهه.. انتخاب سوزي دياز حالة واضحة من الاعتراف بشخصية معروفة، حيث يزداد عدد الشخصيات التليفزيونية والاستعراضية التي تدخل السياسة".

وأضاف: "أعتقد أنه يجب إعطاؤها فرصة، فقد تصبح برلمانية جيدة".

رئيس زيمبابوي المتدين متهم باغتصاب مرافقيه!

اعتدى رئيس الدولة السابق جنسيًّا على مرافقه الشخصي مرات عدة!. وقد التزم الأخير الصمت مكرهًا وغرق في أزمة نفسية دفعته إلى إدمان الكحول إلى أن انتهى به الأمر إلى قتل زميله وهو في حالة سكر تام!

هذه هي الفضيحة التي صعقت زيمباوي من أقصاها إلى أدناها ونشرت تفاصيلها في الصحف الحكومية يوم الثلاثاء ٢٥/ ٢/ ١٩٩٧م لتثير جدلاً حول سلوك رئيس الدولة السابق كانان بانانا الذي هو رجل دين وأستاذ جامعي، وحول واقع الشذوذ الجنسي الذي ينفي الرئيس الحالي روبرت موجابي الاعتراف بوجوده في البلاد.

وقد كشفت الفضيحة أثناء محاكمة الشرطي جيفتا دوبي (٣٦عامًا) المرافق السابق لبانانا بتهمة قتل زميل له عام ١٩٩٥م تحت تأثير الكحول والمخدرات عندما وصفه زميله بأنه "زوجة بانانا"!

واعتبر القاضي شهادة جيفتا دوبي سببًا تخفيفيًّا للحكم. فاكتفى بعقوبة السجن لمدة عشر سنوات بدلاً من الإعدام الذي هو عقوبة القتل في زيمبابوي.

وقال دوبي أثناء المحاكمة إنه تعرض للاغتصاب مرات عدة بين العامين ١٩٨٣م و١٩٨٦م من قبل الرئيس بانانا الذي كان قسًّا بروتستانتيًّا وأستاذ لاهوت في جامعة زيمبابوي وعضوًا في مجموعة من "الشخصيات النافذة" داخل الكومنولث ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وقررت الشرطة في نهاية المحاكمة فتح تحقيق في القضية بناء على طلب القاضي الذي قال : "إنه لا يجب أن يكون أحد فوق القانون".

وفيما أعلن محامو دوبي أنهم سيلاحقون الرئيس السابق قانونيًّا، التزم هذا الأخير الصمت ورفض الرد على أسئلة مراسل وكالة فرانس برس الذي زاره في بيته.

وأدت قضية دوبي إلى تجدد النقاش في زيمبابوي حول الشذوذ الجنسي الذي يعتبر جريمة هناك.

وقال المحامي ديريك ماتوزاك الذي دافع عام ١٩٩٦م عن "منظمة الشاذين جنسيًّا في زيمبابوي" بعدما منعت من امتلاك جناح في المعرض السنوي للكتاب، "إذا ثبتت الاتهامات الموجهة إلى الرئيس السابق بانانا فإنها ستظهر خبث الطبقة السياسية في البلاد".

وأضاف: "من المستبعد أن يكون بإمكان الرئيس موجابي تجاهل الاتهامات الموجهة إلى كنان بانانا. إن القول بأن الشذوذ الجنسي غير موجود في زيمبابوي هو إذن من قبيل الكذب ولا يستعمل إلا لأهداف سياسية".

وكان الرئيس روبرت موجابي قد سن العام الماضي حملة على الشاذين جنسيًّا الذين وصفهم بأنهم "دواب" و"خنازير" و"منحرفون".

يذكر أن مفوضًا في الشرطة أعلن أثناء محاكمة جيفتا دوبي أنهم لم يفاجئوا بالاتهامات التي وجهت إلى رئيس الدولة السابق "فقد سبق لنا أن تلقينا معلومات عديدة في هذا الخصوص من مصادر مختلفة ومن مفوضيات الشرطة".

وفي يوم الجمعة ٤/ ٧/ ١٩٩٧م أعلن المدعي العام باتريك شيماسا أن رئيس زيمبابوي السابق كانان بانانا سوف يحاكم في الأيام المقبلة أمام المحكمة العليا في هراري بتهمة اغتصاب عدد من مرافقيه. فعلى أثر فتح التحقيق بعد المحاكمة رفع ستة من مرافقي الرئيس السابق بانانا شكاوى ضده بتهمة الاغتصاب ومحاولة الاغتصاب!

وفي يوم الأربعاء ٢٤/ ٩/ ١٩٩٧م أعلن أحد قضاة المحكمة العليا أن المحكمة ستنظر في طلب لرد الدعوى على بانانا تقدم به وكلاؤه.

وأوضح القاضي فيرغوس بلاكي أن موافقة المحكمة على طلب رد الدعوى تؤدي إلى تجنيبه الملاحقة، أما إذا لم توافق المحكمة على الطلب فسوف تحيل بانانا إلى محكمة جزائية.

وكان رئيس الوزراء روبرت موجابي قد عين بانانا رئيسًا للدولة بعد أن استقلت البلاد عام ١٩٨٠م. لكن موجابي استعاد السلطة بعد سبع سنوات وتولى الرئاسة بنفسه.

امرأة تتهم رئيس أندونيسيا بالزنى!

ذكرت الشرطة الأندويسية يوم الأحد ٣/ ٩/ ٢٠٠٠م أنها سوف تستجوب الأسبوع المقبل امرأة تقول إنها أقامت علاقة في عام ١٩٩٥م مع عبد الرحمن وحيد الذي انتخب عام ١٩٩٩م رئيسًا لأندونيسيا!

وقد أعلن الرئيس وحيد أنه لن يعلق على شائعات بشأن حياته الخاصة بعد نشر مقالات الشهر الماضي تتضمن ادعاءات أريانتي سيتيبو (٣٨عامًا).

وقال قائد الشرطة الجنرال روسيديها رجو لصحيفة "جاكرتا بوست" إن "المحققين في الشرطة سيستدعون أريانتي لاستجوابها استنادًا إلى شهادات سكان بيكاسي" الحي السكني في جاكرتا الذي كانت تقيم فيه حينها.

وفي عام ١٩٩٥م كان وحيد (٦٠عامًا)، وهو متزوج وأب لأربع بنات، يتولى رئاسة "نهضة العلماء" أبرز المنظمات الإسلامية التي ينتمي إليها أكثر من ٣٠مليون عضو.

وانتقد مسؤولون في الحكومة المعلومات الصحفية المرفقة بصورة لوحيد تجلس الشابة في أحضانه، وأكدوا أنها ترمي إلى المساس بسمعة الرئيس.

وأكد الجنرال روسيديها رجو أن الشرطة تستجوب أشخاصًا آخرين كصحفيين وعاملين في الفندق الذي التقطت فيه هذه الصورة وسكان حي بيركاسي.

وقالت أريانتي إنها أقامت علاقة مع وحيد في جاكرتا وبالي عندما كانت متزوجة من زوجها الأول. وأضافت إنها قررت كشف القضية لأن وحيد لم يحترم - على حد قولها - وعده بالزواج منها.

وأضاف المسؤول أن الشرطة لن تعطي أولوية لهذا التحقيق لأن الأمر لا يتعلق "بجرم خطير".

وينص القانون الأندونيسي على عقوبات بالسجن تصل إلى تسعة أشهر على كل من يتهم بالزنى.

وفي أواخر أغسطس من عام ٢٠٠٠م قرر البرلمان التحقيق في فضيحتين ماليتين ورد فيهما اسم الرئيس وحيد الذي انتخب في أكتوبر من عام ١٩٩٩م.

٤٠ مومسًا لشقيق سلطان بروناي ولأصدقائه!

اتهم الأمير جفري بلقية الأخ الأصغر لسلطان بروناي، أغنى رجل في العالم، يوم الخميس ١٩/ ٢/ ١٩٩٨م في إحدى المحاكم من قبل أحد قدامى شركائه باستقدام أربعين مومسًا دفعة واحدة إلى أحد فنادق لندن لتوفير متعته ومتعة أصدقائه!

وكان روبرت مانوكيان الذي يخوض معركة قضائية شرسة مع الأمير الواسع الثراء في قضية سوء ائتمان قد وصف بالتفصيل أسلوب حياة البذخ التي يعيشها خصمه أمام المحكمة العليا في لندن.

وقال رجل الأعمال: "أحيانًا كان يصل عدد المومسات إلى أربعين دفعة واحدة في فندق دور شستر، ويتلقين أجورهن من الأمير جفري، ويأتي بعضهن من إنجلترا والبعض الآخر يؤتى بهن من الشرق الأقصى باعتبارهن خادمات".

وأكد مانوكيان أيضًا أن الأمير اشترى منزلاً فخمًا قبالة فندق دور شستر (الذي يعتبر أشهر فنادق العاصمة البريطانية) بنحو ٢١مليون جنيه إسترليني (٣٤مليون دولار) لاستضافة المومسات و"لإبعادهن عن أعين الناس".

إلا أن هذا التدبير لم ينجح دائمًا خصوصًا "عندما تجتاز النساء بهو مدخل فندق دور شيستر للصعود إلى الطوابق المحجوزة للأمير جفري" كما قال الشريك السابق.

وذكرت فرانس برس أن الأخوان روبرت ورافي مانوكيان يطالبان الأمير أمام المحكمة بـ٨٠ مليون جنيه (١٣٢مليون دولار)، وهو يطالبهما بـ١٠٠مليون جنيه (١٦٥ مليون دولار)، ولكن هذا المبلغ لا أهمية له في نظر الأمير.

ويؤكد الأمير أن الأخوين مانوكيان اللذين تؤدي عائلتهما دور الوسيط مع عائلة سلطان بروناي منذ أكثر من ٢٠عامًا، قد استغلا علاقاتهما الجيدة مع زبائنهما وحققا أرباحًا خيالية.

ويشتهر الأمير المتزوج من أربع زوجات وله ثلاثة أبناء، باللهو الباهظ التكاليف. ويملك أسطولاً من ٦٠٠سيارة ويختًا طوله ٦٠مترًا سماه "تيتيس" مزود بقاربي نجاة.

وزيرة فنلندية تنشر صورها عارية!

تستخدم الصحف الإسكندينافية مصطلح "تعرية السياسي" عندما تكشف عن فضائح السياسيين، ولكن وزيرة البيئة الفنلندية ساتو هاسي اختارت بإرادتها أن تنشر صورها عارية في صحيفة "هلسينغين سانومات" التي تصدر في العاصمة هلسنكي!

وذكرت صحيفة "الحياة" يوم الجمعة ٨/ ٣/ ٢٠٠٢م أن صور الوزيرة التي نشرت مع موضوع كبير تحت عنوان "الروح والجسد"، وتحدثت فيه عن علاقة الجسد بالروح، أثارت ردود فعل سلبية في المجتمع الفنلندي.

وقالت نائبة رئيس المجلس سيركا – ليسا أنتيلا إن"الوزيرة تخطت حدود الأخلاق السياسية بفعلتها هذه؛ فصورها العارية يمكن أن تطغى على المسائل السياسية".

مومسات فرنسا يهددن بكشف النواب والوزراء!

في تحـد لإجـراءات جديـدة من المنتظر أن تضع قيودًا على ممارسة الدعارة في فرنسا، هددت العاملات في هذه المهنة بفضح أسماء النواب والوزراء والسياسيين الذين يترددون عليهن، كما ذكرت صحيفة "الشرق الأوسط" يوم ١١/ ١١/ ٢٠٠٢م!

صـدر هـذا الـتهديد عـن جمعية تأسست في باريس حديثًا باسم "فرنسا.. الدعارة" لمواجهة مشروع قانون أعده وزير الداخلية نيقولا ساركوزي لعرضه على البرلمان.

ويحـاول القانـون الجديـد ضـبط العديـد من القضايا التي تخل بالأمن، ومنها نشاط عـصابات تديـر شبكات للدعارة من فتيات جيء بهن من أوروبا الشرقية وأفريقيا. ومن البـنود التـي يتضمنها القانون المقترح إدراج عملية اصطياد الزبائن في الشوارع والأماكن العامة تحت طائلة القانون.

وتـأتي هـذه الخطوة بعد سلسلة من الإجراءات التي اتخذها رؤساء بلديات عدد من المـدن الفرنـسية مثل بوردو، تقضي باعتقال الرجال الذين يضبطون وهم يمارسون أعمالاً مخلة بالآداب مع غانيات، سواء في الحدائق العامة أو داخل السيارات.

ونقلـت وسـائل الإعـلام الفرنـسية خـلال الأسبوعين الماضيين صورًا وأفلامًا عن عمليـات مداهمـة الـسيارات واقتـياد سـائقيها مكبلـين بالقـيود إلى مراكـز التحقيق مثل المجرمين، الأمر الذي لم تعرفه فرنسا من قبل!

ويطالـب مؤسـسو جمعـية "فرنـسا.. الـدعارة" باعتـبار بائعات الهوى "عاملات في الحقل الجنسي"، ما دمن يدفعن الضرائب المقررة عليهن للدولة، وكذلك التعامل مع هذه المهنة كمصدر للعيش مثل المهن المعروفة الأخرى.

أمـا الجمعـيات النـسائية وتلك المدافعة عن حقوق الإنسان فقد انقسمت في موقفها مـن هذه الطلبات. ففي حين دعت وزيرة العدل الفرنسية في الحكومة الاشتراكية السابقة إلى إعادة العمل بنظام دور البغاء كحل لمشكلة انتشار الدعارة في الأماكن العامة والأحياء الـسكنية، تـرفض وزيرة البيئة في الحكومة الحالية تخصيص دور مغلقة للدعارة، وترى في ذلك تشجيعًا على الاستغلال الجنسي للنساء.

وتسعى الفرنسيات "العاملات في الحقل الجنسي" إلى تنظيم أنفسهن تنظيمًا نقابيًّا لمواجهة سيل بائعات الهوى الآتيات من شرق أوروبا للعمل في شوارع المدن الفرنسية، خصوصًا أن المنافسة في غير صالح الفرنسيات، فعلاوة على الجمال السلافي وصغر السن، فإن الفتيات الوافدات يقبلن بأسعار تقل كثيرًا عن تسعيرة بنات البلد.

ويوضح استطلاع للرأي نشرته مجلة "إيل" النسائية، أوسع المجلات الأسبوعية انتشارًا في فرنسا، في عددها الأخير، أن ٧٤٪ من الفرنسيين يعارضون إصدار قانون يعاقب المشتغلات بالدعارة، و٥٩٪ يعارضون معاقبة الزبائن، لكن ٦٤٪ قالوا إنهم يؤيدون منع اصطياد الزبائن في الأماكن العامة والمزدحمة، ولا يرون مانعًا في العودة إلى نظام بيوت الدعارة المغلقة!

الأميرة ستيفاني تعشق مدير سيرك!

ذكرت صحيفة "بليك" السويسرية الواسعة الانتشار والصادرة باللغة الألمانية، يوم الاثنين ٢٦/ ٢/ ٢٠٠١م، أن ستيفاني أميرة موناكو تعيش قصة حب مع مدير سيرك "كني" السويسري فرانكو كني.

وعلى صفحتها الأولى كتبت الصحيفة "العاشقان" بالأحرف الكبيرة، ونشرت ما قالت إنه صورة للأميرة البالغة من العمر ٣٥ عامًا ولمدير السيرك البالغ من العمر ٤٦ عامًا، وهما يتنزهان في ضواحي رابرسفيل (جنوب شرق زيورخ) ويرتديان الجينز والسترات الصوفية.

كذلك نشرت الصحيفة صورة لستيفاني في مطار زيوريخ بصحبة أولادها.

وردًّا على أسئلة وكالة فرانس برس رفض الجهاز الإعلامي للسيرك الإدلاء بأي تعليق، لكنه أكد معلومات صحفية أفادت أن فرانكو كني انفصل عن زوجته كلودين في الأيام الأخيرة.

وأوضحت الصحيفة أن ستيفاني عادت إلى موناكو مع أولادها الثلاثة: بولين ولويس وكاميل في ختام زيارة لرابرسفيل.

وفي نوفمبر عام ٢٠٠٠م ذكرت معلومات أن الطفلة بولين دوكرييه شاركت في عرض راقص مع فيلة خلال حفلة قدمها سيرك "كني" في لوغانو.

وقال كورت هاس المتحدث باسم سيرك "كني" إن "أميرة موناكو هي ضيفة الشرف لسيرك "كني" هذا العام، وابنتها بولين شاركت مرارًا في العرض المشترك لفرانكو كني وابنه".

وفي تعليق حول الغراميات المفترضة لستيفاني دوموناكو وفرانكو كني اعتبرت صحيفة "لو تان" الصادرة باللغة الفرنسية "أنها ليست نزوة حب بل علاقة حقيقية ستدوم أكثر من صيفين"!

وأضافت الصحيفة أنه "بعد الحراس ومدربي التزلج، عثرت ستيفاني على أمير من صنع سويسرا". وأوضحت أن فرانكو "الرجل الجذاب وغير المدعي يتميز بمواهب عدة: فهو ثري، ويتولى إدارة مؤسسة محترمة، وهو حفيد عائلة عريقة شبيهة بأسرة أميرية".

ولقد بدأت عائلة كني أنشطتها في مجال السيرك في القرن الماضي، وأسست أشهر سيرك في أوروبا.

سفير وزوجة وعشيقة وجاسوسة!

مسلسل درامي واقعي بطولة سفير سويسرا في رومانيا الذي تورط في فضيحة خيانة زوجية واستدعي إلى بلاده في الشهر الماضي، كما ذكرت وكالة رويتر يوم ٣/ ٦/ ١٩٩٦م.

قصة كلاسيكية.. زوجة مخدوعة في نهاية الأربعين من عمرها تخوض معركة لإنقاذ حياتها الزوجية المنهارة ضد عشيقة غيورة أقل من نصف عمرها. والمرأتان تدافعان عن حبهما غير مباليتين بحجم الفضيحة التي احتلت صفحات الجرائد الأولى!

بكل المرارة تحكي منيجة فيتوفاليا كيف خانها زوجها جان بيير السفير السويسري السابق في بوخارست.

قالت الزوجة الإيرانية الأصل: "إنني ثائرة على خيانة زوجي، ثائرة على سويسرا التي عاملته بقسوة، وثائرة على هذه المرأة التي لاحقتني".

ورغم غضبها العارم تصر الزوجة على الوقوف إلى جانب زوجها "حتى النهاية"!

وفي يوم ١٩ أبريل الماضي أعلنت وزارة الخارجية السويسرية أنها قررت استدعاء

فيتوفاليا بسبب علاقته الغرامية مع الصحفية الرومانية فلوريانا يوكان (٢١عامًا) التي قالت الوزارة إنها "موظفة في المخابرات الرومانية.. ولذلك تشكل خطرًا أمنيًا على سويسرا".

وعندما تفجرت الفضيحة عينت فلوريانا وكيلاً لها، وقالت إنها تعتزم نشر قصة حبها "الجميلة" مع السفير الذي يبلغ الخمسين في كتاب.

وتستمر صحيفة "إيفنميتول زيلاي" - التي تعمل فيها فلوريانا - في تسليط مزيد من الأضواء على الفضيحة المدوية برفع دعوى تشهير ضد وزارة الخارجية السويسرية.

وقال فيتوفاليا الذي عاد إلى بوخارست في الآونة الأخيرة لشحن أثاث بيته ورفع قضية ضد عشيقته لاستعادة أثاث له عندها ومتعلقات تشمل أغطية سرير تدعي العشيقة أن السفير أهداها لها: "الشر الذي سببته وسائل الإعلام أضر بحياتي الخاصة وبشرفي".

ويقول إنه ضحية مؤامرة أعمال ومصالح سياسية مشبوهة فضحته لتتخلص منه. وتقول وزارة الخارجية الرومانية التي لا تدخر وسعًا في تكتم الفضيحة إنها مدت يد العون إلى زوجة السفير عندما طلبت المساعدة لحمايتها من مضايقات العشيقة المهجورة.

فقد شكت منيجة أن فلوريانا كانت تطاردها وتسيء إليها وقالت: "اتصلت بابني وحماي في سويسرا وقالت لهما إنها تريد التحدث إلى زوجي".

ولكن يبدو أن فلوريانا لا تبدي اهتمامًا بقصة الزوجة، لذلك قالت: "إنها تحاول صرف الأنظار عن لب الموضوع.. إن كرامتها الأنثوية هي التي أصيبت. وبالنسبة لي لم تكن مشكلة على الإطلاق، ببساطة اعتبرتها غير موجودة".

وفي غرفة نومها استعادت زوجة السفير السابق ذكريات حلوة مع زوجها الذي أحبته عندما كانت طالبة في الجامعة بسويسرا. وقالت لوكالة رويتر: "الرجل الذي تزوجته كان طالبًا وليس سفيرًا".

وبينما كان العمال ينقلون الأثاث من دار السفير السابق في بوخارست لشحنه إلى سويسرا حكت الزوجة قصة حب وزواج استمرت ٢٦عامًا.

فقالت وهي تقف بجانب زوجها: "لم يواجه زواجنا أية مشاكل أو خيانة زوجية قبل ظهور هذه المرأة. أيامنا الماضية لم تكن تشوبها شائبة ولهذا تحملت كل هذا".

وأضافت: "لقد وقع في هذه المصيدة لأنه شديد البراءة".

وبالإضافة إلى الآلام النفسية التي سببتها لها الفضيحة فإن تفاصيلها والاتهامات المشينة حول استدعاء زوجها كما نشرتها الصحف كانت ضربة إلى مكانتها الاجتماعية.

قالت الزوجة: "كنت آمل أن أجد تعاطفًا من الصحف الرومانية. إنني أحب رومانيا وأشعر بالأسف لمغادرتها".

ودافعت بحرارة عن جهودها كرئيسة للفرع المحلي لرابطة المرأة الدولية وأظهرت قائمة طويلة لتبرعات تلقتها لأطفال تخلت عنهم ملاجئ في رومانيا.

ومن ناحية أخرى اتصلت فلوريانا بوكالة رويتر وقالت إنها وحيدة برغم أنها اعترفت أنها خططت حياتها، وأن كتابها عن علاقتها بالسفير السابق سيضفي دفئًا على حياتها.

وقالت: "قال لي إنه لا يستطيع الحصول على الطلاق بسبب وظيفته وزواجه الذي قام على أسس معينة". وفي صوت مشبوب بالعاطفة دافعت عن حبها لرجل يكاد يكون في عمر أبيها. وقالت: "في مثل سني كان عليّ أن أتعلم الكثير". الرجال فوق الأربعين أكثر استقرارًا كما تعلمين، إنهم لا يعاملونك مثل طفلة يتمشون معها إلى متجر للحلوى".

وتقول فلوريانا إنها لم تقرر بعد عنوان كتابها وهل سيكون "قصة فيتوفاليا ويوكان" أو "الحب المحرم" أو "الحب والجاسوسية".

وتدافع عن نفسها قائلة: "لا أعتقد أنني دمرته. الكتاب يصف حقيقة عام قضيناه معًا. بالتفاصيل والصور".

وزير العدل الروسي عاريًا ومحاطًا بنساء عاريات!

أعلن المكتب الصحفي التابع للحكومة الروسية يوم الجمعة ٢٠/ ٦/ ١٩٩٧م أن رئيس الحكومة استدعى وزير العدل فالانتين كوفاليف الموجود في الخارج، إلى موسكو بعد نشر صور منافية للحشمة لهذا الوزير الروسي.

وتحت عنوان: "الوزير عار" نشرت صحيفة "توب سيكرت" صورًا تظهر كوفاليف عاريًا ومحاطًا بنساء عاريات أيضًا!

وذكـرت الصحيفة أن الصور التقطت للوزير في الحمام البخاري (السونا) في إحدى علـب الليل المعـروفة بأنهـا مكان يرتاده أفراد إحدى أكبر مجموعات المافيا الروسية التي يتزعمها سيرجي ميخاليوف المعتقل حاليًّا في سويسرا.

وقـد أخـذت الـصور عـن شريـط فيديو صودر من خزينة المصرفي الروسي أركادي أنغويليفيـتش المعتقل منذ أبريل عام ١٩٩٧م ويشتبه بأنه اختلس سبعة ملايين دولار من صناديق المصرف!

ونقلت وكالة إنترفاكس الروسية للأنباء عن مصدر قريب من الحكومة أن الوزير قد يُدفع إلى تقديم استقالته قريبًا.

وقد تعذر الاتصال بالوزير كوفاليف (٥٣عامًا)، وهو عضو في مجلس الأمن القومي ويتولى حقيبة العدل منذ يناير عام ١٩٩٥م.

وقـال مكتـبه الـصحفي لـوكالة إنترفاكس إن فالانتين كوفاليف "شخص شريف" وسيعرف "كيف يدافع عن نفسه"!

معاقبة مسؤولين صينيين لزيارتهم عاهرات!

ذكرت صحيفة "يوث ديلي" الصينية يوم الاثنين ٢٥/ ١٢/ ١٩٩٥م أن السلطات في إقلـيم أنهـوى بوسـط الـصين عاقـبت ٦٤مسؤولاً وعضوًا في الحزب الشيوعي لزيارتهم عاهرات!

وقالت الصحيفة أنه في حملة في شهري سبتمبر وأكتوبر من عام ١٩٩٥م في العاصمة الإقليمـية هيفـي تم ضبط ٩٢شخصًا مع عاهرات منهم ٦٤مسؤولاً أو عضوًا في الحزب الشيوعي الصيني.

ولم تذكر الصحيفة أي تفاصيل عن العقوبة..

سفير أستراليا في الدنمارك يقدم "شريكه في الحياة" إلى الملكة!

ذكـرت صـحيفة "إكسـتر بلاديـت" الدنماركـية الواسعة الانتشار يوم الأربعاء ٢٤/ ٢/ ١٩٩٩م أن سـفير أسـتراليا لـدى كوبـنهاجن سـتيفن بـرادي الذي قدم أوراق

اعتماده قبل فترة إلى الملكة مارجرت ملكة الدنمارك حضر هذا الحفل البروتوكولي مع شريكه في الحياة!

واعتبرت الصحيفة الأمر حدثًا دبلوماسيًا لا سابق له في تاريخ الدنمارك؛ لأنها المرة الأولى التي يقدم فيها سفير أجنبي شريكه رسميًا إلى الملكة!

يشار إلى أن الدنمارك كانت الدولة الأولى في العالم التي سمحت اعتبارًا من أول أكتوبر عام ١٩٨٩م بالزواج المدني بين مثليي الجنس!

سجن حاكم أوساكا السابق بتهمة التحرش الجنسي!

حكم على الحاكم السابق لمقاطعة أوساكا، ثاني أكبر التجمعات السكنية اليابانية، يوم الخميس ١٠/ ٨/ ٢٠٠٠م بالسجن ١٨ شهرًا مع وقف التنفيذ بعد إدانته بتهمة التحرش الجنسي، في أكبر فضيحة أخلاقية خلال السنوات العشر الماضية في اليابان.

واعتبر القاضي ماسايوكي كاواي أمام محكمة أوساكا أن نوك يوكوهاما (٦٨عامًا) "يتحمل مسؤولية إجرامية كبيرة"؛ لأن ما قام به "معيب". مضيفًا "لقد استغل نفوذ منصبه".

وكان المدعي العام قد طالب بإنزال عقوبة السجن لمدة ١٨ شهرًا بحق الحاكم السابق لأوساكا لأنه داعب ولمدة نصف ساعة تقريبًا أسفل بطن طالبة عمرها ٢١عامًا عندما كانا في مؤخرة حافلة صغيرة أثناء حملة إعادة انتخابه في ٨/ ٤/ ١٩٩٩م. وقد تقدمت الفتاة التي كانت تعمل ضمن فريقه الانتخابي بشكوى ضده!

وصرّح نوك يوكوهاما خلال محاكمته: "صحيح أني قمت بشيء لا يغتفر".

وسبق لمحكمة مدنية أن حكمت على يوكوهاما في ديسمبر عام ١٩٩٩م بدفع مبلغ ١١ مليون ين (١٠٧آلاف دولار) للفتاة. مما يمثل أكبر تعويض مالي على الإطلاق دفع في اليابان من أجل قضية تحرش جنسي.

وأوضح القاضي أن يوكوهاما حكم بالسجن مع وقف التنفيذ لأنه كان قد استقال من منصبه واعتذر، وسوف يدفع للفتاة مبلغًا كبيرًا من المال كعطل ومقابل ضرر.

زوجة نتنياهو عارية في موقع حزب العمل!

أثارت صورة مركّبة تظهر فيها سارة نتنياهو زوجة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عارية على موقع حزب العمل على شبكة الإنترنت سخط حزب الليكود الحاكم.

وذكرت وكالة فرانس برس يوم ٥/ ٤/ ١٩٩٩م أن حزب الليكود بزعامة نتنياهو استنكر ذلك في بيان قائلاً: "أنه لأمر غير مقبول. من المخزي أن يلجأ حزب العمل إلى مثل هذه الأساليب في إطار حملته" تحضيرًا للانتخابات الرئاسية المقررة يوم ١٧/ ٥/ ١٩٩٩م.

وفي المقابل استخف حزب العمل بزعامة أيهود باراك أحد أهم منافسي نتنياهو في السباق إلى السلطة بالحادث، وذكر في بيان له "أنها مجرد صورة من بين آلاف الصور ورسوم الكاريكاتير في فقرة ثانوية من موقع الحزب المفتوح مجانًا أمام مستخدمي شبكة إنترنت".

وسارة هي زوجة نتنياهو الثالثة، وقد اعترف علنًا بخيانته لها، لكن الزوجين يحاولان دائمًا الظهور كثنائي سعيد ومترابط.

ومنذ انتخاب نتنياهو رئيسًا للحكومة في مايو عام ١٩٩٦م والصحف الإسرائيلية تهاجم سارة باستمرار وتصفها بأنها امرأة غير مستقرة وغيورة جدًّا ومتسلطة مع العاملين في منزلها.

شيرلي ماكلين: كنت عشيقة رئيس وزراء السويد!

اعترفت الممثلة الأمريكية المعتزلة شيرلي ماكلين (٦٦عامًا) أنها كانت عشيقة أولف بالمه رئيس وزراء السويد الذي اغتيل قبل سنوات على يد مجهول!

وذكرت صحيفة "الشرق الأوسط" يوم ٥/ ١١/ ٢٠٠٠م أن شيرلي ماكلين قالت في كتاب صدرت ترجمته الفرنسية هذا الأسبوع: "لو لم يمت أولف، لترشح لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة ربما، ولعاش في نيويورك، ولكنا سعيدين جدًّا بدون شك".

ويحمل الكتاب عنوان "طريقي إلى كومبوستيل"، وهو أشبه بالسيرة الذاتية للممثلة التي بدأت حياتها الفنية في سن الرابعة راقصة على المسارح مع أخيها وارن بيتي، قبل أن

تشق طريقها بسرعة نحو الشهرة وتعمل في أفلام كبار المخرجين أمثال هتشكوك وفنسنت منيللي وبيلي وايلدر.

وقد اتجهت ماكلين وجهة روحانية ودينية في الفترة الأخيرة، وتعمقت في الدراسات البوذية والمسيحية، وقامت بزيارة مقام القديس جاك دو كومبوستيل في إسبانيا، قاطعة ٧٨٠كم على القدمين عبر جبال البيرينية، ولائذة بأكواخ الرعاة!

ملك السويد يختلي براقصات جنس في ملهى أمريكي!

هزت فضيحة جنسية القصر الملكي السويدي للمرة الأولى في عهد الملك كارل جوستاف السادس عشر الذي اتهمته صحيفة "ذي أتلانتا جورنال كونستيتيوشن" الأمريكية بأنه زار النادي الإباحي الأمريكي الشهير "جولد كلوب" أثناء تمثيله بلاده رسميًّا في الألعاب الأولمبية في مدينة أتلانتا (ولاية جورجيا) الأمريكية عام ١٩٩٦م.

وذكرت صحيفة "الحياة" يوم الخميس ١٧/ ٥/ ٢٠٠١م أن الخبر نزل كالصاعقة على القصر الملكي السويدي الذي يحاول منذ مدة طويلة تجنب فضائح مماثلة، بعد حملة واسعة في بعض المجلات الألمانية التي لا تحظى بمصداقية كبيرة.

ومما زاد في إحراج الملك أن المحامي الأمريكي الشهير نيك لوتيتو أكد الزيارة أثناء جلسة لمحاكمة صاحب النادي المتهم بتقديم خدمات منافية للآداب وغير مشروعة.

وقال المحامي إن للنادي "شهرة واسعة بين أثرياء العالم ومشاهيره، ومنهم الملك كارل جوستاف". وتابع "أكد لي عاملون هناك أجريت معهم تحقيقات من أجل القضية التي أتابعها أن ملك السويد اختلى ببعض الراقصات في الطوابق العلوية للنادي حيث توجد الغرف الذهبية".

وأوضح أن الملك كان برفقة حارسين أمريكيين وقفا خارج باب الغرفة في انتظار أن ينتهي العرض الراقص.

وأكد المحامي لصحيفة "إفتونبلادت" السويدية أن "الشخصيات التي تزور النادي تختلي عادة براقصات يقدمن رقصًا خلاعيًّا، وأن الغرض من الغرف الذهبية ألا يختلط المشاهير بالزوار العاديين، والمعلومات التي حصلت عليها تؤكد أن الملك شاهد عرضًا خلاعيًّا في إحدى هذه الغرف"!

وكشف المحامي أسماء لمشاهير زاروا النادي المذكور قبل الملك السويدي، منهم لاعب كرة السلة الشهير مايكل جوردان، والنجمة الأمريكية مادونا، والممثل السينمائي بروس ويلز.

ويواجه النادي الذي يتردد أن لمافيا "غامبينو" في نيويورك علاقة به، تهمة الاحتيال على زبائنه وسلبهم أموالهم. ويعد "جولد كلوب" من أغلى النوادي الأمريكية، حيث يبلغ ثمن أرخص زجاجة شمبانيا ٣٥٠دولارً أمريكيًا.

ورفض الملك كارل جوستاف التعليق على الخبر، فيما نفته الناطقة الإعلامية في القصر، وقالت إن الملك كان في مدينة أتلانتا لكنه لم يزر هذا النوع من النوادي.

وهذه هي الفضيحة الأولى للعائلة المالكة السويدية منذ أكثر من ٥٠عامًا. وكانت آخر فضيحة من هذا النوع ما عرف عن عم الملك الحالي بأنه كان شاذًا جنسيًا. وانشغل الإعلام المحلي والعالمي بأخباره في هذا المجال.

سرقة رسائل موسوليني الغرامية لعشيقته!

قالت إدارة السجلات الوطنية الإيطالية يوم ٤/ ٣/ ٢٠٠٣م أن رسائل غرامية تلقاها الدكتاتور الإيطالي بينيتو موسوليني من عشيقته في الوقت الذي تحالف فيه مع هتلر قد اختفت في ظروف غامضة!

وذكرت وكالة رويترز أن رسائل كلاريتا بيتاتشي إلى عشيقها على مدى سنوات قد أحيطت بالسرية التامة ومنعت الدولة المؤرخين من الوصول إليها.

أما الآن فقد اختفت كل هذه المراسلات التي بدأت عام ١٩٣٧م.

وقال موريتسيو فالاتشي رئيس السجلات المركزية للدولة في روما: "صنفت هذه الرسائل على أنها في غاية الحساسية نظرًا لما تحويه من مواد شديدة الخصوصية".

وطبقًا للقانون الإيطالي فإن مثل هذه المواد يمكن إماطة اللثام عنها بعد مرور ٧٠ عامًا من كتابتها، مما يعني أن خطابات بيتاتشي التي تعود إلى الثلاثينيات قد بدأت تخرج للنور.

ويمثل عام ١٩٣٧م أهمية كبيرة للمؤرخين، إذ واكب تحالف موسوليني مع ألمانيا النازية واليابان المغالية في النزعة القومية.

وتعامـل فالاتشي مع صناديق خطابات كلاريتا لموسوليني لتجهيزها من أجل إجراء مشاورات عامة عندما اكتشف أن الخطابات التي أرسلت إلى موسوليني عام ١٩٣٧م قد اختفت!

موسوليني كان زوجًا مخدوعًا!

كان الديكتاتور الإيطالي بينيتو موسوليني مشهورًا بمغامراته النسائية، إلا أن زوجته كانـت تخـونه أيـضًا بحسب شهادة أدلت بها ابنته إيدا قبل وفاتها بثها التليفزيون الإيطالي يوم الاثنين ٢/ ٩/ ٢٠٠١م.

وأجـرى المقابلـة صـديق قديم لإيدا هو مخرج الأفلام الهاوي دومينيكو أوليفييري، والتـي أرفقـت بصور من الأرشيف في فيلم وثائقي سيفتتح سلسلة من البرامج التاريخية تبثها شبكة "راي تري" الإيطالية.

وذكرت وكالة فرانس برس أن إيدا لم تكشف تفاصيل كثيرة عن هوية عشيق والدتها "دونا راكيلي" في منتصف العشرينيات للانتقام من خيانات زوجها، ويعرف فقط أنه كان أحد أقرباء مسؤول في محطة للقطارات.

وشـككت إحدى حفيدات الدوتشي أليسندرا موسوليني (٣٩عامًا) النائبة في حزب الـتحالف الوطني في حكومة سيلفيو برلسكوني في هذه الرواية، مشيرة إلى أن إيدا لم تكن تحب والدتها كثيرًا.

ولامـت إيـدا والـدتها خـصوصًا لعدم حماية زوجها الكونت غالياتسو تشانو الذي أصـبح في تلك الحقبة وزيرًا للإعلام للنظام الفاشي ثم وزيرًا للخارجية في عام ١٩٣٦م. وحـاول تـشانو إقـناع موسـوليني بالـتفاوض مع الحلفاء لتوقيع الهدنة، لكنه لم يلق آذانًا صاغية، وأعدم رميًا بالرصاص في عام ١٩٤٤م بتهمة الخيانة ولم يتجاوز عمره ٤١عامًا.

وتوفـيت إيـدا التي كانت ابنة موسوليني المفضلة في عام ١٩٩٥م عن ٨٥عامًا. وقد أصدرت دار نشر "مندادوري" في أكتوبر عام ٢٠٠١م كتابًا مستوحى من مقابلتها.

وزير إيطالي يقر بإقامة علاقات مع الجنسين!

أقـر وزيـر الزراعة الإيطالي ألفونسو بيكورارو سكانيو يوم السبت ٣/ ٦/ ٢٠٠٠م علـنًا بأنه يقيم علاقات مع الجنسين، في سابقة هي الأولى من نوعها في إيطاليا، قبل بضعة أسـابيع مـن تظاهرة مثليي الجنس التي ستنظم في روما في يوليو المقبل، كما ذكرت فرانس برس.

وبـات سـكانيو الذي أصر على "حريته الجنسية المطلقة" أول وزير يدلي بتصريح من هذا النوع، فيما يعتبر انتهاكًا للمحرمات في إيطاليا.

وقال سكانيو لعدد من الصحف الإيطالية: "لست أعترف بذنب ما ولا أشعر بأدنى خجل، وأنا أطالب بأن يتمتع الجميع بحرية أن يحبوا من يشاؤون بغض النظر عن جنسه، وهذه الحرية أنا أمارسها"!

مـن جهة أخرى دعا نائب حزب "إعادة التأسيس" الشيوعي نيشي فيندولا، الوحيد الـذي صرح عـن مثليـته الجنسية في الـبرلمان، زمـلاءه إلى التصريح بذلك قائلاً: "لتكن لديكم شجاعة كشف هوياتكم، وتوقفوا عن العيش في القلق والخوف"!

وصرح فندولا لصحيفة "لاستامبا" أن "في بلادنا أخلاقيات مزدوجة تسمح بالقيام بأمر ما لكن من دون الإعلان عنه، لكننا في العام ألفين وآن الأوان لنواجه الحقيقة"!

وجـاءت هذه التصريحات قبل بضعة أسابيع على مظاهرة مثليي الجنس في روما التي تعارضها الأوساط الدينية وقسم كبير من الطبقة السياسية علنًا.

وكـان رئـيس الوزراء جوليانو أماتو أعرب عن تأييده لموقف الفاتيكان مشيرًا إلى أن تنظيم المظاهرة في روما خلال عام اليوبيل "غير مواتٍ".

ورغـم المماطـلات والـتراجعات العديديـة، لاسـيما مـن قبل بلدية روما التي كانت وافقت على المظاهرة قبل أن تغير رأيها منذ أيام، بات تنظيم المظاهرة مؤكدًا على ما يبدو.

عشيقا الكونتيسة الراحلة يتعاركان على إرثها!

اهـتمت الـصحف الإيطالـية بمعـركة قضائية تدور بين عاشقي كونتيسة راحلة على إرثها الذي يقدر بنحو ٢٥٠مليون دولار!

وكانت الكونتيسة فرانشيسكا فاتشا أغوستا قد توفيت عن ٥٨عامًا، وعثر على جثتها التي جرفها البحر إلى ساحل مدينة تولوز الفرنسية، بعدما اختفت من قصرها في بورتوفينو (على بعد ٣٠٠كم) ليلة ٨/ ١/ ٢٠٠١م.

وذكرت صحيفة "الحياة" يوم الخميس ١٥/ ٣/ ٢٠٠١م أن هناك صراعًا على إرثها بين عشيقيها، المكسيكي تشازارو روزاريو (٥٠عامًا)، والإيطالي موريزيو راجيو (٤١ عامًا) الذي يُعرف في مسقط رأسه في بورتوفينو بأنه "زير نساء".

ونشرت صحيفتا "إيل ميسا جيرو" و"لاريبوبليكا" الواسعتا الانتشار أن العشيقين كانا قد اتفقا غداة وفاة الكونتيسة على تقاسم إرثها، لكن تكهنات أنها تركت في وصيتها معظم أموالها للمكسيكي ولوصيفتها الإيطالية وشقيقها دومينيكو غرافاني، دفعت المكسيكي إلى التنصل من اتفاقه مع زير النساء الإيطالي.

وعمد محامي الكونتيسة إلى وقف تلاوة الوصية، الأمر الذي كان مقررًا يوم الاثنين ١٢/ ٣/ ٢٠٠١م، في انتظار حل الخلاف بين العشيقين. وفي الوقت نفسه سعى شقيقها إلى استغلال الفرصة مبديًا عزمه على الطعن في الوصية التي كانت شقيقته تبدلها كما تبدل جواربها كلما وجدت عشيقًا جديدًا!

وأشارت الصحف إلى أن الكونتيسة كانت مع عشيقها المكسيكي ووصيفتها ليلة اختفائها، عندما قالت إنها ذاهبة للسباحة في البحر وهي في حالة سكر شديد. وعثر على جثتها لاحقًا عند الشاطئ الفرنسي، ويعتقد أن قدمها زلت قبل أن تسقط في البحر ويجرفها التيار.

السفيرة تسلقت سلم السلطة بفضل عشاقها!

أظهر كتاب عن سيرة حياة سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في باريس باميلا هاريمان (٧٦عامًا) أن السفيرة تسلقت من عشيق إلى آخر سلم السلطة على غرار عشيقات الأمراء والملوك في القرن الثامن عشر!

ويفصّل هذا الكتاب على مدى ٥٦٠صفحة حياة هاريمان المبنية بصبر متناهٍ، بدءًا بالفتاة المبتدئة المفلسة في الحفلات اللندنية، ومرورًا بسلسلة العشاق الشهيرين وعمليات تجميل عدة، وانتهاء بالناشطة الديمقراطية الغنية التي ساهمت كثيرًا في الحملة الانتخابية

لبيل كلينتون عام ١٩٩٢م، إلى حد أن كلفها الرئيس الأمريكي أن تتولى إحدى أعرق السفارات!

وذكرت وكالة فرانس برس يوم ١٦/ ١١/ ١٩٩٦م أنه يبدو من الكتاب أن صاحبته سالي بيديل سميث لا تكنّ المودة لهاريمان. لكن وصفها لهاريمان بعد خمس سنوات من العمل و٤٠٠ مقابلة، رغم قساوته، يعكس صورة امرأة لا تتقيد كثيرًا "بالقيم العائلية" العزيزة على قلوب الأمريكيين، بل تتحلى بإرادة هائلة.

وتشدد سميث في صفحات كتابها على حرص هاريمان الشديد في رسم صورتها رويدًا رويدًا.

فقد صرحت أمام مجلس الشيوخ الأمريكي المكلف بة على تعيينها سفيرة في باريس "معرفتي الشخصية بفرنسا تعود إلى الفترة الممتدة بين العامين ١٩٣٦ و١٩٣٨م عندما كنت طالبة في جامعة السوربون"، في حين أنها تابعت دروسًا لأشهر قليلة فقط في هذه الجامعة العريقة!

وتقول سميث في كتابها إن المغنية والممثلة الأمريكية الشهيرة بربارا سترايسند سألت هاريمان يومًا خلال عشاء في البيت الأبيض: ما هو سرك؟ فأجابتها هذه الأخيرة: "الرجال"!

وقد تسلقت باميلا ديغبي الإنجليزية المنحدرة من عائلة أرستقراطية عريقة تفتقر إلى الثروة، في سن التاسعة عشرة، أولى درجات سلم الشهرة والسلطة بزواجها من راندولف تشرشل نجل سير وينستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا الشهير في الحرب العالمية الثانية.

ولكن رغم عراقة اسمه كان راندولف مدمن كحول وسوقيًّا، ويقال إنه كان برفقة عشيقته عند ولادة ابنه الأول!

وبعد خمس سنوات على هذا الزواج تم الطلاق وارتبط اسم باميلا ديغني تشرشل على التوالي بأسماء: جوك ويتني الذي امتلك في وقت لاحق صحيفة "نيويورك هيرالد تريبيون" عام ١٩٤٢م، ووليام بالي المسؤول عن تليفزيون "سي.بي.إس" عام ١٩٤٤م، والأمير علي خان عام ١٩٤٧، وجياني أنيللي صاحب شركة فيات للسيارات عام ١٩٥٤، والبارون إيلي دو روتشيلد عام ١٩٥٣م، والملياردير اليوناني ستافروس نياركوس عام ١٩٥٤م. وهذه اللائحة غير حصرية!

وقد التقت باميلا تشرشل في عام ١٩٤١م في لندن الشخص الذي سيعطيها بعد ثلاثين عامًا على هذا اللقاء الاسم الذي تحمله الآن: إفيريل هاريهان وريث ثروة جمعت من قطاع سكك الحديد، وهو دبلوماسي وحاكم نيويورك سابقًا.

وكان الاثنان متزوجين، لكن راندولف تشرشل كان له علاقة مع امرأة أخرى في القاهرة حيث كان منصبه، والسيدة هاريهان - زوجته - كان لها علاقة برجل آخر في نيويورك حيث كانت تقيم!

ويفيد أصدقاء مقربون أنه بعد عقود على هذا اللقاء كان شغف الحاكم هاريهان بباميلا تشرشل لم ينضب بعد. وتروي المصادر ذاتها كيف أن هاريهان، الذي ترمل في عام ١٩٧٠م، كان يتسلق في سن الثمانين نافذة باميلا ليزورها ليلاً!

وكانت باميلا أرملة أيضًا منذ عام ١٩٧١م بعد وفاة زوجها ليلاند هايوارد المنتج الشهير في برودواي والثري الكبير الذي اقترنت به عام ١٩٥٩م، وترملت مرة ثانية في عام ١٩٨٦م.

وخلال زواجها باهريهان الذي استمر ١٥ عامًا أصبحت باميلا شخصية مهمة جدًا في الحزب الديمقراطي الأمريكي، وترأست لجنة التحرك السياسي فيه، وجمعت الأموال للحزب، فكافأها الرئيس كلينتون على جهودها بتعيينها سفيرة في باريس، وهو منصب لا تزال تشغله حتى كتابة هذا التقرير.

جون كينيدي ومارلين ديتريتش في الغرفة الرئاسية!

أكد الناقد المسرحي البريطاني كينيث تينان (توفي عام ١٩٧٩م) في يومياته التي نشرت هذا الأسبوع، أن الرئيس الأمريكي جون فيتزجيرالد كينيدي أغوى مارلين ديتريتش في غرفته بالبيت الأبيض. كما ذكرت فرانس برس يوم ٢/ ٨/ ٢٠٠٠م!

وكتب تينان أن مارلين ديتريتش أخبرته أن الرئيس كينيدي دعاها إلى البيت الأبيض بعد ظهر أحد أيام عام ١٩٦٢م.

وقد كانت مارلين ديتريتش صديقة جوزف كينيدي والد الرئيس كينيدي في الثلاثينيات عندما كانت ابنتها تلهو مع الرئيس وإخوته.

وأضاف تينان أن الرئيس كينيدي استقبل مارلين ديتريتش التي كانت آنذاك في

الستين من عمرها، وفتح تكريمًا لها زجاجة من النبيذ الألماني المفضل لديه. عندئذ أسرت الممثلة في أذن الرئيس إنها على موعد بعد نصف ساعة. فأجاب: "هذا لا يتيح لنا كثيرًا من الوقت". فردت: "لا ياجاك.. أعتقد أن.. لا"، ثم أدخلها غرفته الرئاسية.

ويقدم الناقد أيضًا تفاصيل عن المغامرات الجنسية للرئيس ولنجمة هوليود كما روتها على مسمعه مارلين ديتريتش. فقد انتهت المغامرة "بسرعة فائقة وفي هدوء" ثم غط الرئيس في النوم، لكن الممثلة أيقظته طالبة منه أن يدلها على طريق الخروج من البيت الأبيض!

وقبل أن تنصرف سألها الرئيس كينيدي: "هل سبق وفعلتِ الشيء نفسه مع أبي؟" فأجابته بالنفي.

ميجور ساند وزيرًا خلع سرواله!

ذكرت وكالة رويتر يوم الثلاثاء ٢١/ ٧/ ١٩٩٢م أن جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني آزر ديفيد ميلور وزير التراث الوطني الذي يعرف باسم "وزير الترفيه" بعدما أعلن الأخير أن زواجه يمر بصعوبات في أعقاب تقارير كشفت عن ارتباطه بعلاقة مع ممثلة إسبانية.

وطالب ميلور (٤٣عامًا) الصحافة بالابتعاد عن خصوصياته ليحل مشاكله الخاصة، بعد التقارير التي ربطت بينه وبين أنتونيا دي سانتشا (٣٠عامًا).

وعلق ماكينزي رئيس تحرير صحيفة "صن" على هذا النزاع بقوله: "إذا كنت لا تريد أن تنشر قصتك في الصحف فلا تخلع سروالك"!

..ويساند زعيم الحزب الذي تكلمت عشيقته!

يوم الخميس ٦/ ٢/ ١٩٩٢م أعلنت تريشيا هوارد السكرتيرة والعشيقة السابقة لزعيم حزب الليبراليين الديمقراطيين البريطاني بادي أشداون أنها تؤيد الخطوات التي اتخذها في شأن الإعلان عن العلاقة التي ربطت بينهما منذ خمس سنوات ودامت خمسة أشهر. كما ذكرت صحيفة "الحياة" يوم الجمعة ٧/ ٢/ ١٩٩٢م.

وفي أول تصريح لها انتقدت هوارد الشقراء الشعر الزرقاء العينين الطريقة التي عالجت بها الصحف الشعبية المحلية الموضوع. وقالت: "إن صحافة الإثارة حاولت

الاستفادة من وثيقة مسروقة لزيادة مبيعاتها، وقررت من جهتي أن أخرج إلى العلن وأسمح للمصورين بالتقاط صوري لعلّ ذلك يدفع المحررين إلى تركي وعائلتي لنعيش حياة عادية".

وأثيرت تساؤلات عن عملية السرقة التي تعرض لها مكتب محامي أشداون أندرو فيليبس خصوصًا أن فيليبس أعلن أن شخصًا آخر فقط سواه علم بوجود الوثيقة التي اعترف فيها أشداون بعلاقته بهوارد، وهي سكرتيرته. كما أن السارق ترك كل الوثائق الأخرى في مكانها ولم يسرق سوى الوثيقة وكمية من الأموال (ربما للتمويه).

ويتساءل المراقبون عن كيفية دخول السارق إلى المكتب وحصوله على مفاتيح صناديق الأمانة الثلاثة الموجودة فيه.

واعتبر البعض أن السارقين كانوا يعملون ما يفعلونه، ورفض أحد المحققين التعليق على إمكان ضلوع أحد العاملين في المكتب في هذه القضية.

وكان عدد من نواب الأحزاب البريطانية المختلفة قد تعرض الفترة الأخيرة لمثل هذه السرقات.

وفي تصريح إذاعي أدلى به يوم ٦/ ٢/ ١٩٩٢م قال جون ميجور رئيس الحكومة إنه تعرض في حياته لصعوبات عائلية بسبب الضغوط المهنية الكبيرة، واعتبر أن النشاط السياسي في بريطانيا يعرض العاملين فيه إلى شتى أنواع الضغوط. وقال إنه عندما كان وزيرًا للخارجية عام ١٩٨٩م نادرًا ما كان يلتقي بزوجته وأولاده.

واعتبر المراقبون أن موقفه هذا لفتة دعم إلى أشداون الذي قد يضطر ميجور إلى التحالف معه في الانتخابات المقبلة إذا أراد الاحتفاظ بمنصبه.

من جهة أخرى وجه زعيم الحزب الليبرالي الألماني أوتو كاونت لامبسدورف برقية تأييد إلى أشداون قال له فيها: "لا تقلق.. كن سعيدًا"، مستعملاً كلمات أغنية بهذا العنوان اشتهرت أخيرًا!

وكان أشداون قد عقد مؤتمرًا صحفيًا يوم ٥/ ٢/ ١٩٩٢م اعترف فيه بأنه ارتبط بعلاقة عاطفية لفترة قصيرة قبل خمس سنوات لم تؤثر في حياته الزوجية المستمرة منذ ثلاثين عامًا. وأكد أشداون (٥٠عامًا) أنه أدلى بهذه المعلومات إلى محاميه الذي وعده بالتكتم، وأن هذا الأمر حدث قبل الانتخابات العامة عام ١٩٨٧م وقبل تسلمه قيادة حزبه عام ١٩٨٨م. وأن سكرتيرته التي ارتبط بها بعلاقة غرامية كانت مطلقة في ذلك الوقت.

واعتبر البعض أن السارقين كانوا يعملون ما يفعلونه، ورفض أحد المحققين التعليق على إمكان ضلوع أحد العاملين في المكتب في هذه القضية.

وكان عدد من نواب الأحزاب البريطانية المختلفة قد تعرض الفترة الأخيرة لمثل هذه السرقات.

وفي تصريح إذاعي أدلى به يوم ٦/ ٢/ ١٩٩٢م قال جون ميجور رئيس الحكومة إنه تعرض في حياته لصعوبات عائلية بسبب الضغوط المهنية الكبيرة، واعتبر أن النشاط السياسي في بريطانيا يعرض العاملين فيه إلى شتى أنواع الضغوط. وقال إنه عندما كان وزيرًا للخارجية عام ١٩٨٩م نادرًا ما كان يلتقي بزوجته وأولاده.

واعتبر المراقبون أن موقفه هذا لفتة دعم إلى أشداون الذي قد يضطر ميجور إلى التحالف معه في الانتخابات المقبلة إذا أراد الاحتفاظ بمنصبه.

من جهة أخرى وجه زعيم الحزب الليبرالي الألماني أوتو كاونت لامبسدورف برقية تأييد إلى أشداون قال له فيها: "لا تقلق.. كن سعيدًا"، مستعملاً كلمات أغنية بهذا العنوان اشتهرت أخيرًا!

وكان أشداون قد عقد مؤتمرًا صحفيًا يوم ٥/ ٢/ ١٩٩٢م اعترف فيه بأنه ارتبط بعلاقة عاطفية لفترة قصيرة قبل خمس سنوات لم تؤثر في حياته الزوجية المستمرة منذ ثلاثين عامًا. وأكد أشداون (٥٠عامًا) أنه أدلى بهذه المعلومات إلى محاميه الذي وعده بالتكتم، وأن هذا الأمر حدث قبل الانتخابات العامة عام ١٩٨٧م وقبل تسلمه قيادة حزبه عام ١٩٨٨م. وأن سكرتيرته التي ارتبط بها بعلاقة غرامية كانت مطلقة في ذلك الوقت.

كانت لها علاقة بآخر رغم أنه ترك عرشه من أجلها!

كشفت وثائق نشرتها الحكومة البريطانية أن الأمريكية واليس سمبسون التي تخلى ملك بريطانيا أدوارد الثامن عن العرش ليتمكن من الزواج منها كانت على علاقة عاطفية سرية بشاب آخر في الثلاثينيات!

وذكرت فرانس برس يوم ٣٠/ ١/ ٢٠٠٣م أن هذه المعلومات التي كانت سرية تكشف أن رجال الشرطة تجسسوا على الشابة الأمريكية المطلقة والملك المقبل الذي تخلى في عام ١٩٣٦م عن العرش من أجلها.

واكتشفت الشرطة أن واليس سمبسون كانت على علاقة بغاي تراندل وهو مهندس ميكانيكي يعمل ببيع السيارات لحساب شركة فورد بدون علم ادوارد الذي كان أمير ويلز حينذاك.

وقال تقرير للشرطة مؤرخ يوم ٣/ ٧/ ١٩٣٥م أن سمبسون قدمت لعشيقها السري أموالاً وهدايا ثمينة موضحًا أن "هوية العشيق السري للسيدة سمبسون حددت وهو غاي ماركوس تراندل".

وتابع المصدر نفسه أن تراندل موصوف "كمغامر جذاب جدًّا وجميل وعلى درجة كبيرة من العلم وراقص ممتاز". وأضاف أنه "يلتقي السيدة سمبسون علنًا في اللقاءات غير الرسمية للمجتمع بصفته صديق شخصي، ويلتقيان أيضًا سرًّا في إطار علاقات حميمة"!

وأوضح التقرير أن تراندل "يتلقى الأموال والهدايا الثمينة من السيدة سمبسون". وتابع أن تراندل تزوج من امرأة أخرى أيضًا في عام ١٩٣٢م.

وتشير الملفات الرسمية التي نشرتها السلطات البريطانية إلى أن إدوارد أثار غضب الحكومة لأنه أراد توجيه دعوة عبر الإذاعة إلى الشعب ليسانده خلال الأزمة التي انتهت بتخليه عن العرش.

وكان إدوارد الثامن يريد إلقاء خطاب مثير عبر الإذاعة على أمل أن يتمكن من الزواج من واليس سمبسون والبقاء على العرش. لكن رئيس الوزراء حينذاك ستانلي بالدوين، الذي كان يعارض بشدة هذه الرغبة، عرقل الخطاب ولم يسمح لإدوارد في نهاية الأمر بأكثر من كلمة وداع عبر الإذاعة.

وكان إدوارد الثامن قد اعتلى عرش بريطانيا بعد وفاة والده جورج الخامس في يناير عام ١٩٣٦م. ولم يبق ملكًا أكثر من ١١ شهرًا ليسجل اسمه في التاريخ على أنه الرجل الذي تخلى عن كل شيء من أجل حب امرأة.

وقد تزوج واليس سمبسون في يونيو عام ١٩٣٧م.

دوقة يورك تعترف: كنت عارًا وطنيًا!

أقرت دوقة يورك بأنها تسببت بإحراج كبير للعائلة الملكية البريطانية، في كتاب تروي فيه سيرتها الذاتية، وتعتبر أنها "كانت عارًا وطنيًا" وفقًا لمقاطع من الكتاب نشرتها الصحف الإنجليزية يوم الاثنين ٤/ ١١/ ١٩٩٦م.

واستنادًا إلى هـذه المقـتطفات التـي تخص علاقات سارة فيرجسون مع أفراد العائلة الملكـية قالـت الـزوجة الـسابقة للأمير أندرو إن محاولاتها للانضمام إلى هذه العائلة "كان مصيرها الفشل منذ البداية".

وقالـت في كـتابها الذي يصدر خلال نوفمبر عام ١٩٩٦م "لقد كنت الشخص غير المناسب في مكان وزمان غير مناسبين".

وتـروي فيرجـي التـي قـيل إن العائلـة الملكـية، وخـصوصًا الملكة اليزابيث الثانية، اعتبرتها "نفحة من الهواء النقي"، كيف أن ارتباكها جعلها تقلب كأسًا خلال لقائها الأول مع الملكة.

وأضـافت: "لم يـنجحوا في جعـلي أمـيرة صالحة"، مشيرة إلى "معاناتها من الصحف البريطانية التي سلطت الأضواء عليها خلال ست سنوات وتعرضت لعداء معلن من قبل أتباع الملكة".

وتابعت: "لم أكن يومًا مستعدة للقيام بالواجبات الملكية، وبقدر ما كنت أحاول كان فشلي يزداد".

وقد طلقت فيرجي خلال عام ١٩٩٦م من الأمير الذي استمر على صداقته المتينة لها رغـم الكـشف في عـام ١٩٩٢م عـن خيانتها الزوجية مع رجل الأعمال الأمريكي جون بريان.

ورأت فيرجـي أن مـا نـشرته الـصحف البريطانية من صور لها على صفحاتها الأولى وهـي ممـددة عاريـة الـصدر عـلى حافـة حمام سباحة في جنوب فرنسا بينما صديقها بريان يـداعب أصـابع رجلهـا بأنهـا الـضربة القاضية. وقالت: "لقد انكشفت صورتي الحقيقية وهي أنني إنسانة فاشلة وعاجزة".

وأوضـحت فيرجـي أن "هـذه الـصور أثـارت اسـتياء الملكة، وجرحني غضبها في الصميم لأنني كنت أعلم بأنه كان مبررًا. أثبت بأنني لم أكن جديرة بثقتها". وأضافت إنها تناولت كأسًا من البراندي وحبوبًا مسكنة للمرة الأولى في حياتها لتتجاوز هذه الأزمة.

الصحف تنتقد وزير الدفاع الذي نشر لقطات له مع عشيقته!

أدى نـشر "قـصة مـصورة" تمـثل وزير الدفاع الألماني رودولف شاربينغ مع عشيقته قرب حمام للسباحة بموافقة الوزير نفسه إلى ضجة إعلامية، في الوقت الذي تتابع وسائل الإعلام الألمانية المناقشات الحامية حول إرسال القوات الألمانية إلى مقدونيا.

وأظهـرت مجمـوعة صـور عـلى غـلاف مجلة "بونتي" الأسبوعية الشعبية رودولف شـاربينغ (٥٣عامًـا) وعشيقته الجديدة الكونتيسة كريستينا بيلاتي (٥١عامًا) وهما يلهوان كمـراهقين في حمـام سـباحة في جزيـرة مايـوركا الإسـبانية، ممـا أدى إلى إشـعال فتـيل الانتقادات.

وحـذت صـحيفة "بيلد" الشعبية حذوها يوم الجمعة ٢٣/٨/ ٢٠٠١م فنشرت في صفحتها الأولى صورة للوزير وهو يحمل عشيقته ويلقيها مداعبًا في المياه الزرقاء، وعلقت الـصحيفة بـأن "الوزيـر شـاربينغ يعـوم في الـسعادة"، إضـافة إلى الإشادة بهذه "القصة الأسطورة" في افتتاحيتها.

وتـم الـتقاط الصور بإذن من الوزير، وأغلب الظن حسب ما تفيد الصحف الألمانية بـبركة مستـشاره الإعلامـي الـذي يحـاول مـنذ بدايـة العلاقـة مـنذ عام استغلال شهرة الكونتيسة لتحسين صورة الوزير الباهتة.

لكـن هـذه المرة أدت تلك الضربة الإعلامية إلى ردود فعل غير متوقعة. وقد نشرت الـصحف المعروفة "بجديتها" ردًا على الصور رسالة حادة مفادها أنه في خضم الجدل في ألمانيا حول إرسال جنودها إلى مقدونيا يلهو وزير الدفاع الألماني على بعد أكثر من ١٥٠٠ كم من برلين.

وكـان رودولـف شـاربينغ قد عاد إلى العاصمة قبل نشر الصور للمشاركة في اجتماع لمجلس الوزراء حول مشاركة ألمانيا في مهمة الحلف الأطلسي في مقدونيا.

ووصـف مجلـة "ديـر شـبيجل" الأسـبوعية يـوم الاثنـين ٢٧/٨/ ٢٠٠١م الوزير بـ"رودولف الفاتح"، حيث خصصت غلافها للقضية مع صورة للحبيبين في حمام سباحة على شكل خوذة عسكرية!

وعلقـت المجلة "الوزير يغازل في مايوركا والجنود يجب أن يذهبوا إلى مقدونيا.. لقد بـات الوزيـر بعـد أن عرض نفسه كعاشق شاب في قصة مصورة موضع سخرية زملائه، وأثار امتعاض المستشار والجنرالات".

أمـا صـحيفة "دي فـيلت" المحافظـة فقد نشرت مقالة بالغة القسوة "الحب في زمن الحرب" أسفت فيها لمحاولة الوزير "المصطنعة واليائسة" كي يبرز نفسه بصورة "هو ليس عليها"، وترحمت على ايام "شاربينغ القديم الجاد والطموح".

كما برزت الانتقادات على الحلبة السياسية. فقد ذهب جزء من المعارضة المحافظة إلى

حد المطالبة باستقالة الوزير، بينما وصف البعض من داخل الائتلاف الحكومي الاجتماعي.. الديمقراطي/ الخضر القضية بأنها "كارثة".

وشدد الوزير في الصحف عندما طلب منه تبرير نفسه على أن "لكل شخص الحق في إظهار مشاعره علنًا" وأعرب عن أسفه "لردود الفعل تلك التي تصطنع الحياء".

وقد يكون رودولف شاربينغ وضع أصبعه على سبب ردة الفعل هذه، فقد أقدم في صميم ألمانيا التي نادرًا ما تلتقي فيها السياسة بالعواطف الجياشة على كسر إحدى المحرمات. ورأت "دير شبيجل" أن المسألة "فشل آخر للسياسة الاستعراضية" بينما قالت "دي فيلت" لم يسبق قط أن عرض أي رجل سياسة ألماني حياته الخاصة بهذا الشكل.

المغامرات الجنسية لنائبة تايوانية يتداولها الجمهور!

عثرت شرطة هونج كونج على نسخ من فيلم فيديو مسجل على أقراص مدمجة يعرض المغامرات الجنسية لامرأة سياسية تايوانية مع عشيقها المتزوج، وذلك أثناء مصادرة كمية من الأفلام المقرصنة المسجلة على أقراص مدمجة، وفق ما نشرته الصحف التايوانية يوم الثلاثاء ٨/ ١/ ٢٠٠٢م ونقلته فرانس برس!

وشاع الفيلم الإباحي في تايوان في ديسمبر عام ٢٠٠١م بعد أن وزعته مجلة أكدت أن نائبة سابقة عن مدينة تايبي تقيم علاقة غرامية مع رجل متزوج.

وضمنت مجلة "سكوب" المقالة قرصًا مدمجًا يعرض رجلاً وامرأة يتضاجعان وصفتهما بأنهما العشيقان.

وعثرت شرطة هونج كونج على نسخ من الفيلم ضمن مخزون من الأقراص المدمجة المقرصنة بقيمة ٣,٩ مليون دولار في منطقة قريبة من الحدود مع الصين.

وذكرت صحف تايوان أن مخبرًا قام بتصوير الفيلم سرًّا في شقة خاصة لحساب زوجة العشيق.

وأثارت القضية صدمة كبيرة في تايوان وفتحت محكمة تايبي تحقيقًا للمجلة.

وفي يوم ٢٤/ ١/ ٢٠٠٢م أصبحت هذه المغامرات الجنسية للنائبة وعشيقها من أبرز مواضيع البحث على الإنترنت، حسبما أعلن موقع "ليكوس" أحد أهم مواقع البحث على الإنترنت.

وذكـر الموقـع أن البحث عن معلومات حول شو ماي فينج تضاعف ١٥ مرة واحتل المـرتبة الأولى بالنـسبة لعـدد رواد الإنـترنت، في حـين لم يكـن سوى في المرتبة الـ٤٥ قبل أسبوع.

وهي نتيجة أثارت دهشة المسؤولين عن محرك البحث هذا الذي يُعدّ أسبوعيًّا ترتيب المواضيع الخمسين الأكثر إثارة بالنسبة إلى رواد شبكة الإنترنت.

وفي يـوم ٦/ ٢/ ٢٠٠٢م قالـت النائـبة الـسابقة يوييـشي هـساي (٤١عامًا) لوكالة رويـترز تعلـيقًا عـلى فـيلمها العـاري بأنهـا لن تتعرى من كامل ملابسها إلا بعد أن يبلغ عمرها الستين.

سجن نائب فرنسي لتحرشه الجنسي بابنة أخيه!

ذكـرت وكالـة رويـترز يوم ٥/ ١٠/ ٢٠٠١م أن المحكمة بدأت في محاكمة عضو في الجمعية الوطنية الفرنسية بتهمة الاعتداء الجنسي على ابنه أخيه عندما كانت قاصرًا!

ويعتـبر مـارك دومـولان (٥١عامًـا) أول عـضو عامـل في الجمعـية الوطنـية يمـثل للمحاكمـة أمام هيئة محلفين منذ تأسيس الجمهورية الفرنسية الرابعة عام ١٩٥٨م. ونفى دومولان التهمة الموجهة إليه. ومن المتوقع أن تستمر المحاكمة ثلاثة أيام.

وتزعم ابنة أخيه التي تبلغ الآن التاسعة والعشرين من عمرها أن عمها اعتدى عليها جنـسيًا خمـس مـرات بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٥م، وقد مارست المدعية حقها في حجب اسـمها ولكـنها حـضرت جلـسة المحاكمة وتبادلت النظرات مع دومولان – وهو أيضًا أبوها بالتعميد – ولكن لم تبد على أي منهما أي انفعالات.

وكانـت المدعـية قد أبلغت عن الاعتداءات الجنسية في فبراير عام ١٩٩٨م، وأبلغت المحققين أنها انتظرت حتى ذلك التاريخ لأنها كانت بحاجة إلى الوقت لتجاوز ما حدث. كما أعربت عن شعورها بالصدمة من انتخاب عمها لعضوية البرلمان.

وقد انتخب دومولان عام ١٩٩٧م عن دائرة ريبوفيل في منطقة الألزاس، وانسحب مـن الكتلة الديجولية المعروفة باسم "التجمع من أجل الجمهورية" عام ١٩٩٨م بعد قرار إخضاعه لتحقيق رسمي، وأصبح منذ ذلك الحين مستقلاً.

وفي يـوم ١٨/ ١٠/ ٢٠٠١م حكم عليه بالسجن خمس سنوات منها اثنتان مع وقف التنفـيذ لتحرشـه الجنـسي بالمحارم. واعترف بأنه كان يلاطف ابنه أخيه بطريقة "ودودة" وأن مشاعره تجاهها كانت في أحيان "محيرة"!

الحكم على وزير إسرائيلي بالسجن بتهمة الاعتداء الجنسي!

حكـم عـلى وزيـر الـنقل السابق والمرشح السابق لمنصب رئيس الوزراء في إسرائيل إسحق موردخاي يوم الاثنين ٣٠/ ٤/ ٢٠٠١م بالسجن ١٨ شهرًا مع وقف التنفيذ بتهمة التحرش الجنسي، حسبما أعلنت محكمة في القدس ونقلت عنها وكالات الأنباء!

وقـال مـوردخاي مغـادرًا المحكمـة ومحاطًـا بالعـشرات مـن أنـصاره والعديـد من الصحفيين والمصورين "سأستأنف الحكم وأثبت براءتي".

ووصفت النائبة العمالية يائيل دايان ابنة الجنرال موشيه دايان الحكم بـ"الفاضح لأنه مخفف كثيرًا". وناشدت المدعى العام استئناف الحكم. كما ذكر التليفزيون الإسرائيلي.

وكانـت العقـوبة القـصوى التـي يـواجهها موردخاي لهذه التهم هي السجن سبعة أعوام.

وقـد أشـارت المحكمـة إلى أنهـا أخـذت في الاعتبار "دَيَن المجتمع الإسرائيلي حيال مـوردخاي للخدمات التي قدمها للوطن" حسبما أعلن التليفزيون الإسرائيلي استنادًا إلى الحكم.

ووصـف المدعـي العـام إيلي أربانيل الوزير السابق بأنه رجل اعتاد على محاولة إقامة علاقـات جنـسية مـع نـساء رغـما عـنهن عن طريق استغلال منصبه، كما ذكرت صحيفة "هآرتس".

وأديـن مـوردخاي (٥٦عامًـا) في ٢١/ ٣/ ٢٠٠١م بتهمة التحرش الجنسي بامرأتين كانـتا تعملان تحت إدارته، غير أنه برئ من تهمة ثالثة مماثلة كانت السبب في فتح التحقيق معـه. وفي يـوم ٢٧/ ٣/ ٢٠٠١م علـق الكنيـست الإسرائـيلي مهامـه كنائب حتى يصدر القضاء حكمه في القضية ويحدد مصيره. وكان موردخاي الجنرال السابق قائدًا للقطاعات العسكرية في إسرائيل وشغل العديد من المهام الوزارية.

وحـضرت إلى المحكمـة ممـثلات عـن مراكز إيواء لنساء ضحايا عمليات اغتصاب. وكانـت محاكمة موردخاي أول وزير في الحكومة الإسرائيلية يلاحق بتهمة ارتكاب جنح جنـسية والذي استقال في مايو من عام ٢٠٠٠م من حكومة العمالي إيهود باراك، افتتحت في أكتوبـر عـام ٢٠٠٠م. وكـان مـوردخاي يـرفض دومًا الاتهامات الموجهة ضده. لكن الشرطة فتحت تحقيقًا في مارس عام ٢٠٠٠م على أساس شهادة قدمتها سكرتيرة في وزارة النقل تبلغ ٢٣عامًا.

وذكـرت صحيفة "يديعوت إحرونوت" التي كشفت الفضيحة أن الشابة أكدت أن الوزيـر اسـتدعاها إلى مكتبه في تل أبيب وأغلق الباب بالمفتاح ثم حاول مداعبتها قبل أن يطـرحها أرضًـا محـاولاً نـزع ملابـسها، إلا أنـه عـدل عن التمادي عندما أجهشت الشابة بالبكاء وبدأت تستغيث.

وأضـافت الصحيفة أن الوزير سبق وتحرش بالموظفة الشابة مرارًا في الأشهر الماضية لكن بلا عنف.

وروت الشابة ما حدث معها لعائلتها ثم لنائبة حزب ميريتس اليساري زهافا غال – عـون ولـرئيس الكنيست (البرلمان) إبراهام بورج الذي أبلغ المستشار القانوني للحكومة بالأمر.

وبـادرت بعـد ذلـك امـرأتان أخريان إلى تقديم شكوى؛ فاتهمته سكرتيرة في وزارة الـدفاع التـي كان يتولاها في حكومة بنيامين نتنياهو (١٩٩٦-١٩٩٩م) بالتحرش بها في نوفمبر عام ١٩٩٦م.

بعـد ذلـك قالـت جندية إنها تعرضت لتحرشات مماثلة في أكتوبر عام ١٩٩٢م حين كان يسيطر على المنطقة العسكرية الشمالية.

يـشار إلى أن مـوردخاي الذي مُنح وسامًا للشجاعة، هو الجنرال الوحيد الذى تولى إدارة المناطق العسكرية الثلاث في إسرائيل بالتوالي قبل أن يصبح أحد الرجال الأقوياء في حزب الليكود اليميني ومديرًا للحملة الانتخابية لزعيمه نتنياهو الذي عينه وزيرًا للدفاع عام ١٩٩٦م.

وفي ينايـر عـام ١٩٩٩م استقال موردخاي ليؤسس حزب المركز، وكان موردخاي وهـو مـن أصـل كـردي عراقـي أول مرشـح جدي من اليهود السفارديم لمنصب رئيس الـوزراء في مايـو عـام ١٩٩٩م قـبل أن ينـسحب لصالح إيهود باراك الذي أصبح وزيرًا للنقل في وزارته.

وطلق موردخاي زوجته الأولى في مطلع التسعينيات وله منها ولدان، ثم تزوج مجددًا عام ١٩٩٧م سكرتيرته السابقة.

ملكة جمال تتهم سلطان بروناي وشقيقه باستغلالها جنسيًّا!

أكد سلطان بروناي حسن بلقية يوم الأربعاء ٥/ ٣/ ١٩٩٧م في بيان أنه لم يلتق يومًا بملكة جمال أمريكا السابقة شانون ماركيتيك التي رفعت دعوى ضده في الولايات المتحدة بتهمة احتجازها في قصره واستغلالها جنسيًّا.

وفي بيان من فقرتين نشرته صحيفة "نيو سترايتس تايمز" الماليزية نفت حكومة السلطان حسن هذه الادعاءات وأكدت أن حسن بلقية "لم يلتق ولم يتعرف يومًا على ماركيتيك".

وكانت صحيفة "نيويورك بوست" قد ذكرت يوم الأحد ٢/ ٣/ ١٩٩٧م أن ماركيتيك (٢٦عامًا) أكدت أن سلطان بروناي، أغنى رجل في العالم، عمد إلى تخديرها قبل أن يغتصبها عندما كانت ضيفة على قصره المكون من ١٧٨٨غرفة، وذلك عندما دعاها مع ست نساء أخريات إلى بروناي ليعملن كعارضات وفق ما قالت.

وقررت ملكة جمال كاليفورينا لعام ١٩٩٢م وملكة جمال أمريكا لعام ١٩٩٢-١٩٩٣م رفع شكوى ضد السلطان وشقيقه والوكيل في لوس أنجليس الذي نقل إليها دعوة السلطان، ولم يكشف عن المبلغ الذي تطالب به كتعويض.

ويتولى سلطان بروناي (٥٠عامًا) أيضًا مهام رئيس الوزراء ووزير الدفاع والمالية في السلطنة. وتقدر قيمة ثروته بـ٣٧مليار دولار.

ولكن محامو سلطان بروناي وشقيقه استندوا يوم الاثنين ٧/ ٤/ ١٩٩٧م إلى الحصانة التي يتمتع بها الرجلان، فردّ عليهم محامي ملكة الجمال السابقة أن حصانة السلطان لا تشمل التصرفات الشخصية له ولشقيقه الحاج جعفر.

ولم تصدر القاضية كونسويلو مارشال على الفور قرارًا بشأن هذه الحجج.

وقد أوضحت شانون ماركيتيك في شكواها أنها والنساء اللواتي وصلن معها إلى بروناي صودرت جوازات سفرهن وأخضعن لفحوصات للتأكد من عدم إصابتهن بأمراض تنتقل عدواها جنسيًّا.

وقالت إنها احتجزت ٣٢يومًا، وقد طُلب من النساء فيها بعد أن يضاجعن مجموعة من الأثرياء وأن يرقصن لهم.

وقد صرح الأمير جعفر للقضاء أنه لم يلتق في أي يوم بملكة جمال الولايات المتحدة السابقة.

وقد قررت القاضية كونسويلو يوم ٢٥/ ٨/ ١٩٩٧م أن السلطان حسن بلقية محمي بالحصانة بحكم كونه سلطانًا، ولكن شقيقه لا يتمتع بحصانة دبلوماسية، ويمكن لملكة جمال الولايات المتحدة السابقة أن تلاحقه أمام القضاء الأمريكي بتهمة احتجازها لتحويلها إلى جارية لملذاته الجنسية.

وقالت القاضية كونسويلو إنها ترفض طلب تطبيق الحصانة الدبلوماسية الذي قدمه شقيق السلطان لأن وزارة الخارجية الأمريكية لم تدعم هذا الطلب كما فعلت في حال السلطان حسن بلقية. علمًا بأن الأمير جعفر بلقية هو ولي العهد على عرش بروناي.

مؤرخ ألماني يؤكد أن هتلر كان لواطيًا!

أكد المؤرخ الألماني في جامعة بريمي (شمال) لوثر ماكتان في كتاب صدر يوم الثلاثاء ٨/ ١٠/ ٢٠٠١م في ١٢ بلدًا بمناسبة معرض كتاب فرنكفورت أن أدولف هتلر كان لواطيًا!

وبعنوان "سر أدولف هتلر – الحياة المزدوجة لديكتاتور"، يشير الكتاب إلى عناصر تحدث عنها مقربون من هتلر تروي تصرفاته وخصوصًا في فترة شبابه حيال العديد من الرجال المقربين منه.

وقال المؤرخ لصحيفة "دي فيلت": "نستطيع أن نقول إن هتلر أقام حتى نهاية العشرينيات سلسلة من العلاقات الودية ذات طابع أيروتيكي (لواطي) والعديد من هذه العلاقات وصفت بأنها لواطية من جانب معاصرين" عايشوا تلك الفترة.

وقد أقام هتلر في بيت منامة للشباب حسب المؤرخ الذي أضاف "بدءًا من العام ١٩٣٠م شعر بارتباك بسبب هذا الماضي وحاول دومًا إنكاره".

ويقول إن هتلر حرص على القضاء عام ١٩٣٤م على رئيس جهاز المخابرات إرنست روهم وهو لواطي معروف باعتبار أن هذا الأخير كان يعرف عنه معلومات محرجة.

ويدرس هذا المؤرخ منذ عام ١٩٨٩م تاريخ التاسع عشر والعشرين في جامعة بريمي، وقد أعد كتابًا نال نجاحًا حول بيسمارك صدر عام ١٩٩٨م.

كينيدي أقام علاقة مع متدربة في البيت الأبيض!

تكشف سيرة عن جون فيتزجيرالد كينيدي ستصدر هذا الأسبوع أن الرئيس الأمريكي الأسبق أقام منذ عام ١٩٦٢م حتى اغتياله عام ١٩٦٣م علاقة حميمة مع متدربة في البيت الأبيض كانت آنذاك في التاسعة عشرة من عمرها. كما ذكرت فرانس برس يوم ١٦/ ٥/ ٢٠٠٣م.

وقد ذكرت المتدربة السابقة ميمي فاهنشتوك يوم الخميس ١٥/ ٥/ ٢٠٠٣م في نيويورك بيانًا اعترفت فيه بأنها "أقامت علاقة جنسية مع الرئيس كينيدي" من يونيو عام ١٩٦٢م وحتى نوفمبر عام ١٩٦٣م "وطلبت من وسائل الإعلام احترام حياتها الخاصة والحياة الخاصة لعائلتها".

وأضافت "طوال ٤١ عامًا لم أتطرق أبدًا إلى هذا الموضوع (...) ولن يكون لدي تعليق إضافي حول هذا الموضوع وحول تلك الفترة".

وقد كانت ميمي سمراء جميلة كما يتضح من صورة بثتها شبكات التليفزيون الأمريكية يوم ١٥/ ٥/ ٢٠٠٣م.

واغتيل الرئيس الأمريكي الأسبق يوم ٢٢/ ١١/ ١٩٦٣م في دالاس بتكساس.

وكشف عن تلك العلاقة المؤرخ الأمريكي روبرت دالك في سيرة جديدة للرئيس كينيدي بعنوان "حياة لم تكتمل: جون إف. كينيدي ١٩١٧-١٩٦٣م".

ولم تتوان وسائل الإعلام الأمريكية عن إجراء مقارنة بين علاقة كينيدي بميمي فاهنشتوك وتلك التي أقامها في البيت الأبيض الرئيس السابق بيل كلينتون مع المتدربة السابقة مونيكا لوينسكي.

رئيس النمسا لن يصطحب عشيقته إلى مصر!

أعلن يوم الأربعاء ٢/ ٢/ ١٩٩٤م في فيينا أن الرئيس النمساوي توماس كليستيل تخلى عن فكرة اصطحاب عشيقته مارغوت لويفلر إلى مصر خلال زيارة رسمية يقوم بها يوم الأحد المقبل ٦/ ٢/ ١٩٩٤م وتستغرق ثلاثة أيام.

وأكـد مكـتب الرئاسـة أن لويفلر ستترك عملها في ديوان الرئاسة يوم الاثنين المقبل ٧/ ٢/ ١٩٩٤م وتقوم بإجازة مفتوحة حتى إيجاد عمل لها في السلك الديبلوماسي خارج البلاد في درجة سفير.

جـاء ذلك الإعلان المفاجئ بعدما أصر الرئيس النمساوي على اصطحاب مارغوت لويفلـر إثـر تـردد أنباء حول علاقتهما مع أنه متزوج منذ ٣٧عامًا مما أدى إلى انفصاله عن زوجته.

زوج يفضح حاكم فيرجينيا الذي أقام علاقة مع زوجته!

عبر الحاكم الديمقراطي لولاية فيرجينيا الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية) بوب وايز في بيان عن اعتذاراته للناخبين لعلاقة أقامها مع موظفة خارج إطار الزواج وكشفتها الصحف المحلية، كما ذكرت فرانس برس يوم ١٤/ ٥/ ٢٠٠٣م.

وقال بوب وايز "منذ أسابيع اضطررت لأن أفعل أصعب شيء في حياتي وهو القول لأسرتي إنني لم أكن على مستوى ثقتها وتطلعاتها وودها".

وأضاف "أقدم اعتذاراتي العميقة لشعب ولايتنا على ما قمت به من أعمال".

وكانـت صـحيفة "شارلستون ديلي" قد نقلت اتهامات رجل أكد أن الحاكم المتزوج والأب لولدين أقام علاقة مع زوجته التي تعمل في إحدى مؤسسات الدولة. وقد أوضح الرجل أنه يعيش منفصلاً عن زوجته هذه.

وقـال بـوب وايـز: "لم أكـن وفـيًا لأسرتي. كنت أعرف أنه أمر سيئ واليوم يجب أن أتحمل كامل المسئولية".

لكن إيمي شولر غودوين المتحدثة باسم وايز قالت إنه يعتزم الترشيح لولاية ثانية في الانتخابات التي ستجري العام المقبل. وقالت إن "مشاريعه لم تتغير".

وكـان وايـز عـضوًا في مجلـس الـنواب لمدة ١٨عامًا قبل أن ينتخب في عام ٢٠٠٠م حاكمًا لولاية فيرجينيا الغربية.

رئيسة بلدية عرت صدرها في مكان عام!

صوت سكان بلدية في كولورادو بالولايات المتحدة على إقالة رئيسة بلديتهم وهي راقصة تعر سابقة انتخبت قبل عام على رأس البلدية لولاية مدتها سنتين، وفق ما أفاد مسئولون محليون يوم ٤/ ٤/ ٢٠٠٢م.

وطالب ٣٣٩من الناخبين في هذه البلدة التي تضم ١١٠٠نسمة بإقالة كولين بروكس (٣٧عامًا) التي أثارت جدلاً وبلبلة كبيرين في المنطقة، مقابل ١٧٦ناخبًا أعربوا عن رغبتهم في أن تبقى في منصبها.

وغالبًا ما تصدرت كولين بروكس الأخبار خلال السنة التي أمضتها على رأس بلدية جورج تاون حيث تملك معهد تجميل. فقد أثارت فضيحة محلية حقيقية حين عرت صدرها في مكان عام وانهالت بالشتائم على شرطي خلال مشاجرة في إحدى حانات القرية!

كما تورطت في خلاف مع رئيس الشرطة المحلية، وهي متهمة بأنها اختلقت مسألة تعرضها لهجوم مما أثار اضطرابات في هذه البلدة الواقعة على مسافة ٧٢كم من دنفر.

وهي تواجه عقوبة السجن سنتين ودفع غرامة تفوق مئة ألف دولار إثر هذه القضية الأخيرة.

وقد أعلنت كولين بروكس بعد صدور نتائج الاستطلاع "أن الخير لن يتغلب على الشر.. لن أرحل".

وقد انتخبت بروكس لمدة سنتين وسوف تحل محلها ابتداء من يوم ٩/ ٤/ ٢٠٠٢م ربة عائلة هي لين غرانجر التي ستتولى رئاسة البلدية للفترة المتبقية من الولاية الحالية.

فصل دبلوماسي إسرائيلي التقط صورًا عارية لقاصرات!

أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية يوم ١٣/ ٧/ ٢٠٠٠م أن نائب قنصل إسرائيل في العاصمة البرازيلية ريو دي جانيرو أرييه شير علق من منصبه بعد أن اتهمته الصحافة البرازيلية بالتقاط صور لقاصرات عاريات.

وأوضح متحدث باسم الوزارة أن "نائب القنصل الذي عاد إلى القدس علق من منصبه إلى أن تنتهي لجنة داخلية من التحقيق في هذه القضية".

واتخـذ القـرار مـن قـبل المدير العام للوزارة إيتان بن تسور الذي أطلع المعني بالأمر الذي يتهم أيضًا بأنه نشر صور الفتيات العاريات على شبكة الإنترنت.

وقالت وكالة الأنباء الإسرائيلية "عيتيم" أن اللجنة ستتلقى الأسبوع المقبل ملفًا من الشرطة البرازيلية قبل أن تبت في الأمر.

وأشـارت "عيتـيم" إلى أن الدبلوماسي اعترف بأنه التقط صورًا لنساء شابات ولكنه أعلن أنه لم يكن يعلم أنهن دون الـ ١٨ عامًا.

ونقلـت الـوكالة عـن مـسئولين في وزارة الخارجـية الإسرائيلـية أن شير سيقال من منصبه في نهاية الأمر.

وفي يوم ١٧/ ٧/ ٢٠٠٠م أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية أنها قررت تعيين نائب جديد لقنصل إسرائيل في ريو دي جانيرو خلفًا لأريبه شير الذي أقيل من منصبه.

وسـتدرس اللجنة هذا الأسبوع الملف الذي أعدته الشرطة البرازيلية التي أوقفت في إطار هذه القضية صديقًا وشريكًا للدبلوماسي.

لكـن دون انتظار نتائج التحقيق اتخذ قرار بإقالة شير نظرًا للإحراج الذي تسببت فيه هذه الفضيحة لإسرائيل خصوصًا في صفوف الجالية اليهودية في البرازيل.

وفي يوم ٤/ ٨/ ٢٠٠٠م منعت وزارة الخارجية الإسرائيلية نائب القنصل الإسرائيلي أريـيه شـير مـن شـغل أي منـصب دبلوماسي على مدى خمس سنوات، ووجهت اللجنة الإدارية المكلفة بالتحقيق في هذه القضية اللوم إلى شير.

وأوضحت وكالة الأنباء الإسرائيلية "عيتيم" أن اللجنة برأت نائب القنصل السابق من تهمة "دفع فتيات قاصرات إلى التقاط صور عارية لهن"، لكنها اعتبرت أن سلوك شير في هذه القضية "حاد عن المعايير التي يجب أن يحترمها دبلوماسي".

ولم تـستبعد اللجـنة فرض عقوبات أقصى في حال أظهر التحقيق الجاري في البرازيل شهادات جديدة ضده.

دبلوماسي فرنسي متورط في علاقات شاذة!

وجهـت إلى قنـصـل فرنـسا السابق في الإسكندرية تهمة في قضية أخلاقية، وتم فـتح تحقـيق في ذلـك، وهو مسجون في باريس منذ يناير عام ٢٠٠٢م وفق ما أعلنت يوم ١٥/ ٦/ ٢٠٠٢م مصادر قضائية.

وذكــرت فـرانس بـرس أن الدبلـوماسي - الـذي لم يكـن يمارس مهنته خلال فترة توقيفه - يشتبه في أنه أصدر تأشيرات عندمًا كان قنصلاً عامًا في الإسكندرية مقابل تأمين شبان مصريين لممارسة الجنس معهم حسب ما أوضح المصدر القضائي.

وأضـاف المصدر أن الدبلوماسي السابق موجود في سجن "لاسانتي" في باريس منذ نهاية يناير عام ٢٠٠٢م.

ضبط ٩٠ شريط جنسي حاول دبلوماسي مصري تهريبها!

ضـبط رجـال جمـارك مطار القاهرة يوم ٩/ ٩/ ١٩٩٨م ٩٠شريط فيديو خلاعيًا في حوزة دبلوماسي مصري أحضرها معه بعد انتهاء مهمته في إحدى الدول العربية.

وذكـرت وكالـة فـرانس بـرس أن مـصدرًا ملاحـيًا قـال إن رجال الجمارك اشتبهوا بمـضخمي صـوت ستيريو كانـا ضـمن حقائـب الدبلـوماسي بعـد ملاحظة ثقلهما غير المعهود، فقاموا بفتحها ووجدوا بداخلهما تسعين شريط فيديو خلاعيًا.

وأضـاف المـصدر أن الدبلوماسي الذي لم يذكر اسمه اعترف بأن الأشرطة الخلاعية تخصه وأنها لاستخدامه الشخصي.

وقـررت الجمـارك إعـدام الأشرطة وغرمت الدبلوماسي ٢٧٠٠جنيه مصري (٨٠٠ دولار).

الراقصة الإسرائيلية التي اتهمت سفير مصر خسرت الدعوى!

رفـضت محكمـة إسرائيلـية يـوم الأحـد ١٠/ ١٠/ ١٩٩٩م دعـوى أقامتها إحدى الراقصات على السفير المصري في تل أبيب واتهمته بمحاولة اغتصابها، طالبة تعويضات. كما ذكرت فرانس برس.

وقالت مصادر قضائية إن محكمة تل أبيب رأت أنها لا تستطيع قبول دعوى الراقصة شـولاميت شالوم لأن المدعى عليه يتمتع بالحصانة الدبلوماسية ولا يمكن ملاحقته أمام القضاء المدني.

وأوضـحت المـصادر نفـسها أن المحكمة غرمت الراقصة المدعية بدفع مبلغ ٢٤٠٠ دولار اعتبرتها مصاريف الدعوى.

وأعلنت المحامية نيتزا لايتنر وكيلة الراقصة أنها ستستأنف الحكم أمام المحكمة العليا.

وكانت الراقصة شالوم قد اتهمت الدبلوماسي المصري بأنه استدرجها في أغسطس عام ١٩٩٧م إلى منزل طبيب إسرائيلي وحاول اغتصابها.

ونفى بسيوني ما نسب إليه واتهم الراقصة بأنها تحاول ابتزازه، لكنه لم يرفع دعوى ضدها.

وقد تضامنت الراقصات الإسرائيليات مع زميلتهن وتظاهرن في نوفمبر عام ١٩٩٨م أمام وزارة الخارجية الإسرائيلية احتجاجًا على "استخفاف" الوزارة بالاتهامات التي وجهتها زميلتهن إلى السفير المصري!

واتهمت الراقصات الخارجية الإسرائيلية بمساندة بسيوني في هذه القضية بدافع واحد وهو عدم تأزيم العلاقات المصرية الإسرائيلية المتوترة أصلاً.

فضائح بالجملة لسياسيين بريطانيين!

انشغل الشارع البريطاني خلال شهر يناير عام ١٩٩٤م بتتبع فضائح القائمين على أمر الدولة الذين يدعون إلى ضرورة عودة المجتمع البريطاني إلى الفضيلة والأخلاق في الصباح، ويخصصون المساء في منازل عشيقاتهم. فكانت النتيجة أن أصبح جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني في موقف لا يحسد عليه.

وجاء عرض فيلم "فضيحة" على شاشة القناة التليفزيونية البريطانية الرابعة صدفة أو عن قصد، وكأنه نذير بمستقبل ميجور. فقصة الفيلم تدور حول فضيحة بروفيومو الشهيرة التي أدت عناصرها السياسية والجنسية المتشابكة إلى استقالة رئيس الوزراء هارولد ماكميلان في عام ١٩٦٣م، وكانت سببًا رئيسيًّا في هزيمة المحافظين أمام حزب العمال في عام ١٩٦٤م.

يحدث هذا في كل أنحاء العالم، إلا أن بريطانيا تتمتع بخاصية مميزة في ذلك المجال، فقد عودت الصحافة الشعبية المعروفة بـ"التابلويد" القراء على إدمان الفضائح. فهذه جريدة تخصص خطًّا هاتفيًا ساخنًا يستمع خلاله القراء لتسجيل محادثة هاتفية بين أميرة ويلز وصديق لها. وتلك تشتري حقوق نشر صور دوقة يورك في أوضاع فاضحة مع مستشارها المالي. وهناك مجلة تكتب عن علاقة عاطفية تربط بين رئيس الوزراء جون ميجور ومتعهدة تقديم أغذية.. والقائمة طويلة لا تنتهي.

وكتبت صحيفة "الحياة" يوم ٤/ ٢/ ١٩٩٤م أن ما تشهده الساحة الإعلامية البريطانية من حوالي الشهر من سلسلة فضائح أبطالها وزراء وأعضاء برلمان ضرب رقمًا قياسيًّا وتفوق على المسلسلات الأمريكية من نوعية "دالاس" و"ديناستي".

طغت أولى الفضائح على السطح في أوائل يناير عام ١٩٩٤م حين كشفت جريدة شعبية عن علاقة غرامية ربطت بين الوزير تيم يو (المتزوج) وإحدى المسئولات المحليات في حزب المحافظين وأثمرت طفلاً!

وبعدها بأيام اتضح أن له ابنًا ثانيًا نتج عن علاقة أقامها مع طالبة في كلية التمريض في أواخر الستينيات إلا أنهما سلما الطفل لملجأ قبل أن يتزوج من ريان.

وعلى الرغم من تمسك يو بمنصبه الحكومي حتى اللحظة الأخيرة وظهور زوجته المسكينة إلى جانبه بابتسامة واسعة للتأكيد على مساندتها لزوجها الذي كان من أشد المؤيدين والداعين إلى حملة "العودة إلى الأصول"، إلا أنه اضطر في نهاية الأمر إلى تقديم استقالته!

وإزاء هذه الفضيحة طلب نائب بريطاني عمالي يوم ١٣/ ١/ ١٩٩٤م وضع جهاز لتوزيع واقيات ذكورية في مجلس العموم مؤكدًا أن هذا سيكون بعد فوات الأوان بالنسبة لبعض النواب المحافظين!

وتقدم توني بانكس بهذا الطلب الرسمي في أثناء جلسة الأسئلة بشأن تنظيم النشاط البرلماني، ولم يفته أن يلمّح إلى وزير الدولة للبيئة تيم يو الذي أُرغم على الاستقالة في الأسبوع الماضي بعد أن ذكرت الصحف أنه أنجب طفلين غير شرعيين كما ذكرت ذلك فرانس برس!

وما كاد المحافظون يتنفسون الصعداء ويأملون في اندثار الفضيحة كغيرها مع الأيام حتى أطارت فضيحة أخرى بأحلامهم أدراج الرياح. فها هو عضو البرلمان المحافظ ديفيد أشبي يواجه اتهامًا علنيًّا من زوجته بإقامة علاقة شاذة مع الدكتور كايران كيلدوف. ففي حديث إلى صحيفة شعبية اتهمت الإيطالية الأصل سيلفانا أشبي الدكتور كيلدوف (الشاذ جنسيًّا) بأنه السبب في انهيار زواجها الذي دام ٢٨عامًا.

وكالعادة لم تدخر الصحف جهدًا في البحث والتقصي، فكانت المهزلة المضحكة، والحكاية أن أشبي اضطر إلى أن يشارك رجلاً في النوم على فراش واحد في فندق فرنسي "اقتصادًا للنفقات"!

وبسؤال العاملين في الفندق عن حجم الفراش، قالوا إنه ليس كبيرًا على درجة أن يكون "كسنج سايز" (حجم كبير)، فأطلقوا عليه اسم "كوين"، ورد أشبي بالقول إنه دأب على مشاركة رجال آخرين الفراش نفسه.. لكن لأسباب مادية بحتة. ويذكر أن دخل أشبي السنوي يبلغ حوالي ١٠٠ ألف جنيه إسترليني، ويملك عقارات في باتني وجنوب غرب لندن وفي منطقة لستر شاير.

ثم حان دور الوزير لورد كيثنيس الذي قدم استقالته وقبلها رئيس الوزراء عقب انتحار زوجته. واتضح أن ليدي كيثنيس أطلقت النار على نفسها عشية عيد زواجها التاسع عشر. وهنا تدخل والدا الليدي وتحدثا أمام وسائل الإعلام عن شعورهما بالعداء تجاه زوج ابنتهما واتهماه بأنه على علاقة بسيدة مطلقة اسمها جان فيتزتالان هوارد.

وفي اليوم التالي كانت صورة السيدة فيتزتالان هوارد تتصدر صفحات الجرائد. وتضخمت الفضيحة حين اتضح أن العلاقة بين الوزير والسيدة معروفة في أروقة وستمنستر، وأن الاثنين شوهدا سويًا في أماكن مختلفة أكثر من مرة.

ويبدو أن أعضاء الحزب اعتقدوا أنه موسم التنزيلات الغرامية، فكان النائب غاري وولر آخر المعترفين بوجود ابن غير شرعي له، إذ أقر بأن له علاقة مع إحدى السكرتيرات في مجلس العموم أسفرت عن طفل يبلغ من العمر ست سنوات. واللافت أنه كان قد أنكر تلك العلاقة قبل أيام حين كشفت عنها إحدى الصحف الأسبوعية.

ودافع وولر الذي يعيش مع صديقة له منذ عشر سنوات عن نفسه قائلاً إنه لم يقصّر في حق ابنه ماديًا أو معنويًا، أما صديقته فقالت: "لم أعلم أن لديه طفلاً، فحين سئل من قبل عن صحة تلك الحكاية أنكرها وصدقته. أما الآن فلست متأكدة من مستقبلنا سويًا".

والفضائح السياسية البريطانية ليست ظاهرة جديدة. ففي عام ١٩٨٣م استقال سيسيل باركينسون من مجلس الوزراء بعد كشف علاقته بسارة كيز. وفي عام ١٩٩٢م اعترف زعيم حزب الأحرار الديمقراطيين باري أشداون بعلاقة عاطفية. وكذلك فعل وزير التراث الوطني السابق ديفيد ميللور الذي احتلت تفاصيل علاقته بالممثلة المغمورة أنطونيا دي سنشا أغلفة المجلات وصفحات الجرائد.

وتؤكد التجارب أن العمر الافتراضي للفضيحة الغرامية ثلاثة أيام على صفحات الجرائد وشهر في قوائم استطلاعات الرأي التي تسترزق منها مؤسسات عدة. إلا أن

سلسلة الفضائح تؤكد هذه المرة أنها متأصلة بين أعضاء الحزب الذي يحكم بريطانيا ويدعو البريطانيين إلى العودة للجذور والقيم الأصيلة، وحرم الأمهات غير المتزوجات من حقوقهن في السكن والمعونة المادية!

استقالة نائب بريطاني بسبب باحثة!

ذكرت صحيفة "الحياة" يوم الاثنين ١٤/ ٢/ ١٩٩٤م أن عضو برلمان بريطاني عن حزب المحافظين قدم استقالته من منصبه الوزاري أول أمس عقب مزاعم حول تورطه في علاقة مع فتاة تصغره بـ٢٥عامًا، مما عرّض حكومة جون ميجور لإحراج جديد بعد الفضائح التي هزت حكومته في يناير الماضي.

وأعلن هارتلي بووث (٤٧عامًا) استقالته من منصبة كمساعد وزاري بعد ساعات من نشر تقارير عن صداقته مع إميلي بار (٢٢عامًا).

وكانت بار تعمل عارضة في حصص الرسم في جامعات ومعاهد لندن الفنية وتتقاضى خمسة جنيهات عن الساعة الواحدة، فعرض عليها بووث منصب "باحثة" في مكتبه في وزارة الخارجية مقابل خمسة جنيهات ونصف في الساعة، فقبلت.

وقال بووث: "كانت باحثة لديّ ولم تكن هناك أي علاقة بيننا، ولكني سوف استقيل على أي حال كسكرتير برلماني خاص في وزارة الخارجية".

وتشير الصحف إلى أن بووث وهو متزوج من ١٧عامًا وله ابن وابنة، قد كوّن علاقة صداقة مع بار.

ويبدو أن استقالته تهدف إلى إنقاذ الحكومة من مزيد من الإحراج بعد سلسلة الفضائح المالية والجنسية في الشهرين الأخيرين. ويؤكد بووث أنه لن يستقيل من منصبه البرلماني.

١٢ برلمانيًا أمريكيًا عاشوا مغامرات عاطفية!

أعلن الناشر الأمريكي لاري فلينت أن ١٢ برلمانيًّا أمريكيًّا بينهم مسئولون كبار في الحزب الجمهوري عاشوا مغامرات عاطفية خارج الحياة الزوجية!

وجاء كلام هذا الناشر المتخصص بالمجلات الإباحية خلال مؤتمر صحفي عقده يوم الجمعة ١٨/ ١٢/ ١٩٩٨م في منزله الفخم في بيفرلي هيلز الذي يعج بالتحف الأروتيكية.

وقال فلينت إن هذه المغامرات العاطفية لبعض أعضاء الكونجرس تأكدت من أشخاص كانت لهم علاقة مباشرة بها أو من عملاء سابقين في وكالة الاستخبارات المركزية (سي.آي.إيه) أو في مكتب التحقيقات الفدرالي (اف.بي.آي).

وأكد فلينت الذي لم يُخفِ أبدًا تعاطفه مع الحزب الديمقراطي أن كل هذه الخيانات الزوجية قام بها أعضاء في الحزب الجمهوري باستثناء واحدة تخص عضوًا ديمقراطيًا. وأشار إلى أن بعض الأشخاص المتورطين كذبوا لإخفاء علاقاتهم أثناء إجراءات الطلاق.

وتأتي تأكيدات لاري فلينت الذي يصدر خصوصًا مجلة "هاستلر" في الوقت الذي تبدو فيه الغالبية الجمهورية في الكونجرس مصدقة على إقالة الرئيس بيل كلينتون لدوره في قضية مونيكا لوينسكي. وتأخذ عليه هذه الغالبية خصوصًا بأنه كذب تحت القسم بشأن علاقته مع المتدربة السابقة في البيت الأبيض.

وقال فلينت: "إذا كان هؤلاء الأشخاص مستعدين لمحاكمة الرئيس يجب ألا تكون سيرتهم مشبوهة. وإذا كان بإمكاني عمل أي شيء لإظهار هذا الرياء فسأكون سعيدًا جدًّا".

إضافة إلى ذلك فقد أعلن فلينت أن بوب ليفينجستون الرئيس المقبل لمجلس النواب الأمريكي يواجه اتهامات من قبل أربع نساء تأكدت أقوالهن أثناء تحقيقات وشهادات أدلى بها تحت القسم أشخاص مطلعون على علاقاته.

واعترف بوب ليفينجستون نفسه مساء الخميس ١٧/ ١٢/ ١٩٩٨م بأنه ارتكب خيانات زوجية مما أثار الدهشة لدى رفاقه الجمهوريين، وأوضح الرئيس المقبل لمجلس النواب أنه كشف عن مغامراته لأن الصحافة تستعد لنشرها.

لكن فلينت أعرب عن "خيبته" لأن ليفينجستون خطف منه سبقًا صحفيًا، مؤكدًا أنه كان من جهته يستعد لنشر القضية.

واستنادًا إلى لاري فلينت فإن هذه الخيانات الزوجية تشمل أيضًا مسئولاً رفيعًا في اللجنة القومية الجمهورية، وكذلك عضوًا في اللجنة القضائية التابعة لمجلس النواب "غير

هنري هايد" رئيس هذه اللجنة الذي اعترف مؤخرًا بأنه هو الآخر عاش مغامرات عاطفية.

ولم يذكر فلينت أسماء، مشيرًا إلى أنه سيقوم بإعلان بعضها في وقت لاحق. لكنه أكد بأنه حصل خصوصًا على شرائط تسجيل لمحادثات ذات طابع جنسي مع عضو في الكونجرس.

وفي إعلان نشرته "واشنطن بوست" في سبتمبر عام ١٩٩٨م وعد الناشر بمنح مكافأة بقيمة مليون دولار لأي شخص يقدم أدلة على علاقة عاطفية مشبوهة لعضو في الكونجرس أو مسئول كبير في الإدارة الأمريكية.

وقد استجاب ألفا شخص لهذا النداء على حد قول فلينت الذي أضاف أن ٤٨ حالة تضمنت ما يكفي من العناصر القابلة للتصديق، وقد اختير منها في آخر المطاف ١٢ حالة مشيرًا مع ذلك إلى خيوط أخرى يجب التحقق منها.

توقيف نائب أوغندي بتهمة اغتصاب امرأة!

صرح متحدث باسم الشرطة الأوغندية يوم الاثنين ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٠م أن نائبًا أوغنديًا أوقف أمس الأحد بتهمة اغتصاب امرأة تبلغ من العمر ٢٥ عامًا في منزله في كمبالا.

وذكرت فرانس برس أن كاليستوس أدومي لوكوي (٣٦عامًا) النائب عن دائرة جي(شمال شرق أوغندا) اتُّهم باغتصاب شابة عرض عليها نقلها بالسيارة إلى منزلها!

وقال المتحدث باسم الشرطة إيريك نايغامبي "أبلغنا أن بعض الأشخاص احتجزوا في منزل هذا الرجل تحت تهديد السلاح فتوجه رجال الشرطة إلى المكان فورًا".

ويفترض أن توجه التهمة إلى لوكوي وحارسه الشخصي بيتر أوبورا أوكوت.

وقال نايغامبي أنه عثر في منزل الرجل على واق مستخدم وملابس داخلية للمرأة ومسدس استخدم لترهيبها!

وذكر جيران النائب لصحيفة "نيو فيجن" الحكومية أن زوجة لوكوي قررت الانفصال عنه وغادرت منزلها منذ أسبوعين.

الناطق باسم الحزب في صورة عاري الصدر!

استقال يوم الجمعة ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٠م الناطق باسم حزب "الديمقراطية الجديدة" المحافظ اليوناني المعارض أريس سبيليوتوبولوس بسبب جدل أثير بعد نشر صورة له وهو عاري الصدر في مجلة مخصصة للرجال.

وكان النائب عن حزب الديمقراطية الجديدة الذي يتميز بقامته الرشيقة قد أثار غضب حزبه بعد نشر صورة يظهر فيها بقميص مفتوح تمامًا أو عاري الصدر في مطلع عام ٢٠٠٠م في مجلة شهرية مخصصة للرجال.

كما تعرض سبيليوتوبولوس (٣٢سنة) إلى انتقادات من العديد من كوادر حزبه الذين أخذوا عليه نزوعه إلى مواقف وسطية واتخاذ مواقف متهورة.

وأعلنت الصحف اليونانية أن سبيليوتوبولوس أثار حنق أعيان الحزب بإعلانه تأييد عزم الحكومة الاشتراكية على إلغاء الديانة الأرثوذكسية من امتحانات نهاية السنة.

وأعلن زعيم المعارضة ورئيس حزب الديمقراطية الجديدة كوستاس كرامنليس قبول استقالة الناطق باسم الحزب.

وواجه كرامنليس بعد فشله الانتخابي تمردًا من الجناح المتطرف في حزبه وانتقادات حادة من أعيان الحزب الذين انتقدوا العناصر المحيطة به في إشارة خاصة إلى سبيليوتوبولوس.

وطرد رئيس الحزب في مايو عام ٢٠٠٠م أحد الأعضاء وهو النائب جورج كرتزافيريس المعروف بمواقفه المعادية لإسرائيل والذي قام بحملة شديدة على سبيليوتوبولوس.

بعد تكريمه في إسرائيل ارتكب اعتداءً جنسيًا!

ما كاد يمر أسبوع واحد على تكريمه ضمن خمسين إسرائيليًا بمناسبة ذكرى مرور ٥٠ سنة على قيام الدولة الصهيونية، حتى وجد سيمادار تسماخ نفسه في قفص الاتهام بعد أن رفعت ضده شكوى بارتكاب اعتداء جنسي.

وقد حظرت محكمة الرملة القريبة من تل أبيب يوم الثلاثاء ٥/ ٥/ ١٩٩٨م على المتهم البقاء في المدينة بعد هبوط الليل، بعد أن قدمت فتاة قاصر في السادسة عشرة من العمر شكوى تتهمه "بمداعبتها" داخل مصعد!

وقد ذكرت فرانس برس أن سيمادار تسماخ (٦٨عامًا) حظي بشرف إيقاد إحدى الشعلات الخمسين التي ترمز كل منها إلى سنوات الدولة الصهيونية في يوم ٢٩/ ٤/ ١٩٩٨م.

وكان تسماخ قد هاجر سرًّا من تونس إلى فلسطين حيث اعتقله البريطانيون قبل ترحيله إلى فرنسا.

وقد اختير لتمثيل أعمال المهاجرين الأوائل إلى فلسطين قبل قيام الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨م دون أن تعلم اللجنة المنظمة للاحتفالات أن هذا العجوز المتصابي الصهيوني سبق اتهامه بارتكاب اعتداء جنسي قبل بضع سنوات.

تهديد بالكشف عن نائب فرنسي من مثليي الجنس!

هدد متحدث باسم إحدى جمعيات مكافحة مرض فقدان المناعة المكتسبة (الإيدز) يوم الجمعة ١٢/ ٣/ ١٩٩٩م في مقابلة مع وكالة فرانس برس بالكشف عن هوية نائب من اليمين الفرنسي من مثليي الجنس ولا يريد إعلان ذلك!

وقال أرليندو كونستانتينو مبررًا التهديد بالكشف عن هوية النائب: "لقد جرت تظاهرة أطلقت خلالها شعارات معادية لمثليي الجنس، وكان بين الحاضرين نائب من مثليي الجنس رفض إدانة الهتافات".

وتساءل المتحدث باسم "أكت – أب"، وهي جمعية من اللواطيين أسست عام ١٩٨٩م في باريس يبلغ عدد أعضائها نحو ١٥٠ شاذًا وتتمتع بتأييد نحو ثمانية آلاف شخص: "كيف يؤيد تصريحات معادية للواطيين بينما هو لواطي؟"!

وظهرت هذه القضية إلى العلن بمناسبة النقاش الحاد الذي جرى في فرنسا بخصوص مشروع قانون حكومي يهدف إلى الاعتراف رسميًّا بثنائي مثليي الجنس.

وحشدت الأحزاب اليمينية صفوفها في سبتمبر عام ١٩٩٩م احتجاجًا على المشروع

الـذي قدمـته الحكـومة اليـسارية. ونظمـت جمعيات الدفاع عن العائلة المرتبطة بالكنيسة الكاثوليكية والأحزاب اليمينية تظاهرات في يوم ٣١/ ١/ ١٩٩٩م.

وقـال المـتحدث إن "أكت – أب" التقت النائب لتطلب منه اتخاذ موقف محدد لكنه رفض ذلك وقد يلجأ إلى خطوات مضادة إذا نفذت الجمعية تهديدها.

وأوضـح أن الجمعية قد ترغم على دفع ٣٠٠ألف فرنك غرامة مالية إذا أعلنت اسم الـنائب، وقـال: "نفكـر حالـيًّا في الأمـر وسـنتحمل تبعـيات قـرارنا، لكنـنا لن نبق على الهامش".

انتخاب صحافية في مجلس النواب الأمريكي!

ذكـرت شبكة "سي.إن.إن" التليفزيونية الأمريكية يوم الأربعاء ٤/ ١١/ ١٩٩٨ أن الناخبـين في ولايـة ويسكونـسين انتخبوا امرأة سحاقية ستدخل البرلمان الأمريكي للمرة الأولى!

وحـسب تقديـرات الشبكة التليفزيونية فإن الديمقراطية تامي بالدوين فازت بنسبة ٥٥٪ من الأصوات مقابل ٤٥٪ نالها منافسها الجمهوري.

قلق في إسبانيا بسبب علاقة الأمير بعارضة أزياء نرويجية!

تـسري شـائعات وتكهـنات كثـيرة في الصحف ولدى الرأي العام في إسبانيا بسبب اسـتمرار العلاقـة وتعمقهـا بـين الأمـير فيليبـي وعارضة نرويجية مع تنامي الجدل حول إمكانية زواج ولي العهد من شابة أجنبية من عامة الشعب.

وكانـت صـور قـد الـتقطت بموافقتهما ونشرتها في مطلع ديسمبر عام ٢٠٠٠م مجلة "أولاً" المقـربة من العائلة المالكة للأمير وإيفا سانوم متأبطين ذراع كل منهما الآخر خلال رحلة إلى الهند الصيف الماضي، أطلقت العنان للشائعات من كل لون، في حين لزم القصر الصمت التام كعادته.

وأكـدت المجلـة أن "الصداقة الفريدة من نوعها والمستمر منذ مدة" بين الأمير (٣٢ عامًا) والجميلة الشقراء (٢٥عامًا) تعود إلى عام ١٩٩٧م.

وكـان مـصورو صـحيفة أخـرى قـد قامـوا في ذلـك الـوقت بالـتقاط صور للأمير وصـديقته في مطعـم بـدون إذن مـنهما، ومن ثم وهما بملابس السباحة يتشمسان في فيلا بالقرب من مدريد.

وسرعان ما ظهرت في الصحف صور التقطت للعارضة النرويجية بالملابس الداخلية في بداية حياتها المهنية.

ودفـع نـشر هـذه الـصور ومضايقات المصورين إيفا إلى مغادرة مدريد حيث كانت تعمل مع وكالة لعرض الأزياء والعودة إلى أوسلو التي كثرت زيارات الأمير المتكتم لها.

إلا أن نشر مجلة "أولاً" صورًا التقطها أصدقاء مقربون من الأمير خلال رحلة خاصة لم يكـن أحـد قـد سـمع بها حتى الآن، دفع الإسبان إلى التساؤل عما إذا كانوا أمام مخطط يهـدف إلى اسـتطلاع آرائهـم بـشأن مدى استعدادهم للقبول بأن تُنصَّب عليهم مستقبلاً ملكة من أصل نرويجي تعمل عارضت للأزياء ولا يسري دم ملكي في عروقها.

وقامـت صـحيفة "إل بـايس" كـبرى الـصحف الإسـبانية المعـروفة بجديتها بإيفاد مراسـل خـاص إلى أوسلو (العاصمة النرويجية) لإعداد تحقيق حول إيفا سانوم وعائلتها نشرته يوم الأحد ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٠م على صفحة كاملة.

ويـؤكد التحقـيق أن إيفا سانوم التي تتمتع بالجاذبية والذكاء هي ابنة صاحب متجر لبـيع قطـع غـيار الـسيارات وتـتحدث سـت لغات هي النرويجية والألمانية والإنجليزية والفرنـسية والإسـبانية والإيطالـية، وبـدأت أخـيرًا دراسـة في مجال الإعلانات، ولم تعد تشارك في عروض الأزياء إلا نادرًا.

وكـان الأمـير فيليـبي قـد تعـرّف على الشابة عن طريق صديق حميم له هو ولي عهد النرويج هاكون ماغنوس الذي أعلن أخيرًا خطبته من شابة هي أم لطفل من دون زواج!

وتفـيد اسـتطلاعات الـرأي أن الإسـبان يعارضـون بغالبيتهم زواجًا مدبرًا بين ولي العهـد وأمـيرة أخـرى ويـؤكدون حقـه في الزواج بمن يحب، لاسيما وأن شقيقته الكبرى كريستينا تزوجت في عام ١٩٩٧م من لاعب كرة يد.

لكن يصعب على الأوساط المؤيدة للملكية تأييد تحول عارضة أزياء إلى ملكة.

ويقـول الكاتـب خوسـيه لـويس دي فيلالونغا مؤلف السيرة الوحيدة المسموح بها لحياة الملك خوان كارلوس لفرانس برس: "أعتقد أن هناك معارضة واسعة لذلك".

ولا يخفي الكاتب الذي يؤكد جهله بوجود مشروع محتمل للزواج تحفظاته ويقول: "إن الرأي العام يستشار في مسألة لا يدرك عنها شيئًا".

ويضيف: "لو أن هذه الشابة أصبحت ملكة وأتت تصرفًا خاطئًا فلن يرحمها أي من الذين يعلنون اليوم أنه يجب أن يترك للأمير الخيار بأن يتزوج بمن يريد".

ويقول: "إن الناس لا يدركون مدى صعوبة دور الملكة. إنه دور يفقد معه المرء حياته الخاصة بحيث يشعر وكأنه معروض في واجهة. ينبغي أن يكون الشخص معدًّا منذ طفولته للاضطلاع بهذا الدور حتى يستطيع احتماله. في بريطانيا تمكنت شابة من خارج العائلة من الوصول لكنها عاشت حياة قاسية جدًّا لم تحتملها".

ويتابع: "إن للأمير الحق في الزواج بمن يرغب. لكن من واجبه كذلك الزواج بشابة تناسب البلاد".

خادم يؤكد أن معاونًا للأمير تشارلز قد اغتصبه!

قال جورج سميث الخادم السابق لدى العائلة المالكة البريطانية في حديث نشرته صحيفة "ميل أون صانداي" يوم ١٠/ ١١/ ٢٠٠٢م أنه تعرض للاغتصاب من قبل أحد معاوني ولي العهد الأمير تشارلز المقربين، متهمًا العائلة الملكية بأنها أخفت القضية.

ويروي جورج سميث البالغ من العمر ٤٢ عامًا أنه كان شاهدًا أيضًا على "حادث" بين أحد أعضاء العائلة الملكية وخادم في القصر في مطلع التسعينيات.

وكان سميث قد روى للمرة الأولى عام ١٩٩٦م حادث الاغتصاب الذي يقول إنه تعرض له إلى الأميرة ديانا التي سجلت شهادته على شريط غير أن الشريط الذي كانت تحتفظ به في علبة مع بعض أوراقها الأكثر أهمية اختفى!

وقال الخادم: "أن الأمير تشارلز أخفى كل ما حدث في تلك المرحلة ولم يشأ أن تطرح القضية أمام القضاء".

ويؤكد سميث أنه تعرض للاغتصاب عام ١٩٨٩م بعد غداء أكثر فيه المدعوون من تناول الخمر من جانب رجل لا يزال من المقربين جدًّا من الأمير تشارلز. ولم تذكر الصحيفة اسم الرجل المعني لدواعٍ قانونية.

ويقـول الخـادم السابق الذي يؤكد أنه ليس لديه أي ميول لواطية: "لم أكن أعرف ما عليّ فعله ولم أتحدث عن ذلك إلى أحد. لم أستطع أن أروي الحادثة إلى زوجتي".

ويقـول إنـه في عـام ١٩٩٥م وبمناسـبة زيـارة قام بها الأمير تشارلز إلى مصر حاول الرجل نفسه اغتصابه من جديد.

وسميث الذي خدم خلال حرب الفوكلاند في طاقم سفينة تعرضت للقصف عانى بعـد الحادثـة مـن انهيار عـصبي وغادر القصر حاصلاً على تعويض قدره ٣٨ ألف جنيه إسترليني، وتعهد بعدم إثارة هذه القضية علنًا، كما ذكرت الصحيفة.

وقالت الشرطة إنها حققت في هذه القضية العام الماضي (٢٠٠١م) غير أن الضحية لم يرغب بتقديم شكوى وتوقف التحقيق عند هذا الحد.

وأكدت مكاتب الأمير تشارلز في قصر سان جيمس أنه لا دليل جديد قُدّم في القضية منذ تحقيق الشرطة.

وقـد نفـى المستـشار المعني هذا الاتهام بواسطة مكتب محاماة مع المحافظة على سرية اسمه الذي بدأت مع ذلك الصحف البريطانية تلمح إليه.

وقـد أصـبح الجمهـور الـبريطاني ينتظر كل صباح بنفس الشغف الذي كان يتابع به الاتهامـات العلنـية المتـبادلة بـين تشارلز وديانا في التسعينيات أخبار الفضائح الجديدة في قصر وندسور بمشاعر استنكار مشوبة بلذة خفية.

وكـان كبـير خـدم ديانا السابق بول باريل قد سبق وكشف عن قيامه بإيصال عشاق الأميرة الراحلة الذين كان يخفيهم في صندوق سيارته!

وبـات الجمهـور الـبريطاني يعلم أن بول باريل نفسه أحضر خفية إلى قصر باكنجهام صـديقًا حمـيمًا بـل وقدم له من مشروب الجن الخاص بالملكة وأسر إليه ببعض المعلومات عن نظام أمن الأسرة المالكة.

ويـشير العديد من المعلقين إلى أن تدخل الملكة في آخر لحظة لصالح باريل الذي كان متهمًا بسرقة أكثر من ٣٠٠ قطعة من الأغراض الشخصية للأميرة ديانا، لم يكن الدافع إليه تحديدًا إلا تجنب الكشف عن كل هذه الأسرار.

وقـد أظهـر استطلاع للرأي نشرت نتائجه يوم ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٢م أن شعبية العائلة المالكة في بريطانيا قد تراجعت بشدة خلال عام ٢٠٠٢م.

وأظهـرت النتائج التي نشرتها صحيفة "صانداي أوبزرفر" أن واحد من كل اثنين في بريطانيا يعتقدون أن عائلة ويندسور ستستمر أكثر من ٢٠عامًا انخفاضًا من ٥٨٪ في عام ٢٠٠١م. ويعـتقد واحـد مـن كـل أربعة أن الملكية لن تبق أكثر من عشرة أعوام بعد وفاة الملكة إليزابيث.

دوقة يورك، والدها، وأنا!

في الأسـبوع الأول مـن فبرايـر عـام ١٩٩٣م أعلـنت الـصحف الـشعبية البريطانية "الـتابلويد" عـن فضيحة بطلها الميجور رون فيرغسون (٦١عامًا) والد دوقة يورك سارة فيرغـسـون الزوجـة السـابقة للأمير أندرو. فقد قررت سيدة الأعمال الحسناء ليزلي بلاير (٣٤عامًا) الكشف عن علاقة غرامية ربطت بينها وبين الميجور فيرغسون لمدة ستة أشهر.

ولم تبخل الحسناء بلاير بجهد في الافصاح للصحف الشعبية – أو بالأحرى صحف الفـضائح – عـن كل كبيرة وصغيرة والتفاصيل البالغة الدقة والإحراج الخاصة بعلاقتها بالمـيجور. وتحـدثت خـصوصًا عـن الأوقات الشاعرية التي قضياها سويًا في منزل دوقة يورك في سنينغهيل الذي أهدته الملك لدوق ودوقة يورك في مناسبة زواجهما.

المفاجـأة الثانـية التـي أفـصحت عنها بلاير أنها كانت على علاقة بالمليونير الأمريكي ستيف وايت الذي كانت علاقته بدوقة يورك أحد العوامل المؤدية إلى انفصالها عن الأمير أندرو.

والمفاجـأة الثالـثة والتـي كانـت بمـثابة الـضربة القاضية هي إعلان بلاير عن كتابها الجديـد الـذي تتـناول فـيه قصة حياتها، والذي اختارت له عنوان "قصتي: دوقة يورك، والدها، وأنا".

والفـضيحة الغـرامية هـذه تحمـل الـرقم ٢ في فضائح الميجور فيرغسون الذي سبق وشـوهد في عـام ١٩٨٨م يـزور إحـدى بنات الهوى، وقتها قررت زوجته الثانية سوزان فيرغـسون (٤٥عامًـا) الوقـوف إلى جانـب زوجهـا والعفـو عنه، إلا أن أصدقاء الأسرة يرجحون أن الزوجة المخلصة لن تتسامح هذه المرة.

وقـد عـبّر المـيجور عن تخوفه من أن تتسبب الفضيحة الجديدة في فقدانه وظيفته، إذ يعمل مديرًا لشئون رياضة البولو عند الأمير تشارلز ولي العهد البريطاني.

مفجـرة الفـضيحة ليـزلي بلاير يصفها أصدقاؤها بأنها "سيدة يتحكم فيها طموحها وهي على استعداد لأن تفعل أي شيء في سبيل تحقيق مآربها".

كاميلا كانت عشيقة تشارلز منذ الثمانينيات!

فقـد الأمير تشارلز فرصته في السعادة مع امرأة وتزوج من أخرى لا تناسبه، ومازال يحاول لكي يجعل الرأي العام يقبل زواجه من المرأة الوحيدة التي أحبها حبًا حقيقيًا.

انجـذب الأمـير الخجول بعد قليل من تخرجه من الجامعة في عام ١٩٧٠م على الفور إلى كامـيلا شـاند المليـئة بالحـيوية التـي قدمتها له صديقة قديمة في مباراة للبولو على أنها "المرأة التي تناسبك تمامًا" كما ذكرت وكالة رويتر.

لكنه بعد ١١ عامًا تزوج في حفل زفاف مهيب من الليدي ديانا سبنسر القليلة التجربة والتي كانت في نظر الشعب الإنجليزي الأميرة الأسطورية المنتظرة، ولكن ثبت بعد ذلك أنها آخر من تناسب الأمير.

وقـال اللـورد تـشارتريز السكرتير الخاص السابق للملكة في إشارة إلى تجنب رجال العائلـة المالكـة الارتباط بنساء لهن ماض "المؤسف أن الأمير تشارلز كان يجب أن يتزوج من عذراء".

وقـال أصـدقاء كاميلا ردًا على الناس الذين يفكرون كيف يمكن لتشارلز أن يفضل امرأة أكبر سنًا على ديانا الرائعة "إنكم لا تعرفونها".

وقـال أحـد أصـدقائها: "إنهـا مـرحة إلى حـد كبـير ومغـرية ولديها الكثير من روح الفكاهة".

ولكن تشارلز الذي قابلها وهو في أوائل العشرينات وفكر في التقدم للزواج منها، لم يكـن في عجلـة مـن أمـره، وكـان يفتقـر إلى الثقة الكافية لإخبارها بمدى حبه لها قبل أن يرحل في مهمة في البحرية البريطانية.

ويـزعم بعـض الكـتّاب المتابعين لشئون الأسرة المالكة أن كاميلا جعلته يعلم أنها لا

تـريد أن تـتحمل عـبء الحياة كزوجة لولي العهد. وقال كاتب مذكراتها غير الرسمي أن الأمير تشارلز عرض عليها الزواج ومنّي بالفشل.

وعـندما عـاد تشارلز إلى الوطن وجدها مخطوبة لصديقها السابق أندرو باركر بولز. وقال تشارلز لدى سماعه النبأ "أعتقد أن الإحساس بالخواء سينقضي في النهاية".

وبعـد طـلاق كامـيلا مـن زوجهـا بعد ٢١سنة من زواجهما ثارت تكهنات بأنها قد تصبح يومًا الملكة كاميلا بمجرد طلاق تشارلز وديانا.

وكشف الكتاب الذي يحكي سيرة تشارلز أنه لم يشعر يومًا بالحب لديانا التي وصلت شعبيتها بعد الزواج منه إلى حد لم يكن ليخطر بباله، فلو كانت شعبيتها أقل لكانت مهمته أسهل في إقناع رعاياه في المستقبل بقبول كاميلا.

ولو كان تشارلز قد ارتبط بكاميلا "حب حياته" كما قال اللورد تشارتريز لكان بيت وندسـور قد افتقد الحيوية والنشاط اللذين أشاعهما انضمام ديانا إليه في أوائل الثمانينيات، ولكـنه كـان سـيتجنب أسـوأ أزمـة مـر بها منذ عام ١٩٣٦م عندما اضطر إدوارد الثامن للتنازل عن العرش بسبب إصراره على الزواج من امرأة مطلقة.

وفي عـام ١٩٩٢م ظهـر الـشريط الـشهير الذي عرف باسم فضيحة "كاميلا جيت" والذي يتضمن تسجيلاً للأمير تشارلز وكاميلا وهما يتبادلان عبارات الغرام الملتهبة .

وفي عـام ١٩٩٦م طلـق تـشارلز ديانا التي لم تعرف إلا مؤخرًا أن كاميلا كانت سرًّا عشيقة الأمير في الثمانينيات فوصفتها على شاشات التليفزيون بالكلب "روتوا يلر" الذي يشتهر في ألمانيا بطوله ويستخدم في حراسة الماشية!

وقـد أثـارت وفـاة ديانـا في أغسطس عام ١٩٩٧م موجة من الاشمئزاز الشعبي من أفراد الأسرة المالكة، ولكن مع مرور الوقت لانت المواقف تجاه تشارلز وكاميلا.

غـير أنهـما لم يظهـرا سويًّا في مكان عام حتى شهر يناير عام ١٩٩٩م ، وفي يونيو عام ٢٠٠٠م حضرت الملكة حفل عيد ميلاد تشارلز الخمسين رغم حضور كاميلا.

وثمـة قـبول شعبي متزايد للعلاقة بين تشارلز وكاميلا ولاحتمال زواجهما مستقبلاً، ولكن ليس لفكرة أن تصبح كاميلا ملكة في المستقبل.

فضيحة مونيكا جيت!

واجه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أخطر أزمة منذ توليه الرئاسة في عام ١٩٩٣م إذ كشفت الصحف الأمريكية أن تحقيقًا يجري لمعرفة ما إذا طلب بالفعل من موظفة سابقة في البيت الأبيض تدعى مونيكا لوينسكي يشتبه في أنه أقام معها علاقة جنسية، الأداء بشهادة زور.

وخلافًا للفضائح السابقة، لاسيما الجنسية التي لطخت سمعة كلينتون في السنوات الماضية، من شأن الاتهامات الجديدة إذا ما ثبتت صحتها أن تدفع بالكونجرس إلى إطلاق عملية لعزله لأنها لا تتعلق فحسب بأفعال اجرامية هي الضغط على شاهد وعرقلة عمل القضاء، بل لأنها ارتكبت في البيت الأبيض.

ونفى كلينتون يوم الأربعاء ٢١/ ١/ ١٩٩٨م هذه الاتهامات جملة وتفصيلاً في مقابلات عدة مع وسائل الإعلام الأمريكية قائلاً بلهجة غاضبة لشبكة (بي.بي.اس): "هذه الادعاءات التي قرأتها ليست صحيحة ولم أطلب من أحد أن يقول شيئًا غير صحيح".

كما نفى وجود علاقة مع المتدربة السابقة مونيكا لوينسكي التي عملت في البيت الأبيض عام ١٩٩٥م حين كانت في الـ٢١ من العمر.

وذكر مسئول أمريكي يوم ٢١/ ١/ ١٩٩٨م أن مكتب المدعي العام المستقل كينيث ستار الذي يحقق في فضائح مختلفة يُتهم كلينتون وزوجته بالضلوع فيها ومن بينها فضيحة "وايتو وتر" المالية، طلب من البيت الأبيض تسليمه وثائق تتعلق بهذه المسألة. وقد حصل ستار على موافقة القضاء الأمريكي على توسيع تحقيقاته هذه لتشمل قضية مونيكا.

من جهتها قالت محطة (سي.بي.إس) التليفزيونية إن مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف.بي.آي) راقب مونيكا الأسبوع الماضي بطلب من ستار بعد أن استمع إلى جانب من تسجيلات تمت من دون علمها لاتصالات هاتفية أجرتها بموظفة سابقة في البيت الأبيض تدعى ليندا تريب.

وقالت شبكة (سي.إن.إن) إنه يمكن الاستماع في هذه التسجيلات إلى لوينسكي وهي تعطي تفاصيل كاملة عن علاقتها بكلينتون، وكيف أوصاها بالكذب على المحققين

الذين طلبوا شهادتها في قضية بولا جونز (٣٠عامًا) الموظفة السابقة في حاكمية ولاية أركانسو وقت أن كان كلينتون حاكمًا لهذه الولاية، والتي ادعت أن كلينتون استدرجها في عام ١٩٩١م إلى غرفته في فندق ليتل روك وطلب منها ممارسة الجنس معه، وهي تطالب الرئيس الأمريكي بتعويضات قيمتها ٧٠٠ألف دولار.

وقالت شبكة (بي.بي.إس) يوم ٢١/ ١/ ١٩٩٨م من جهتها نقلاً عن "مصدر مطلع على التسجيلات" أنه يمكن الاستماع فيها إلى لوينسكي تطلب "باكية" من تريب مساعدتها على إخفاء علاقتها بكلينتون.

وأضافت أن تريب تعاونت أيضًا في الأسبوع الماضي مع مكتب التحقيقات الفيدرالي وقابلت مونيكا في بار فندق قريب من واشنطن بعد أن ألصق المحققون آلة تسجيل صغيرة على رجلها، بينما التقط عملاء في مكتب التحقيقات صورًا لهذا اللقاء.

وقد تعرفت لوينسكي على ليندا تريب في البنتاجون حيث عملتا بعد أن غادرتا البيت الأبيض. وكانت لوينسكي سكرتيرة للمتحدث باسم البنتاجون كينيث بيكون لبضعة أشهر بين أبريل وديسمبر عام ١٩٩٦م. وهي تعمل منذ ذلك الحين في شركة للعلاقات العامة في نيويورك.

ولم ينف كلينتون أن يكون قد تحدث إلى مونيكا خلال وجودها في البيت الأبيض. وسارعت زوجته هيلاري للدفاع عنه مؤكدة أن الأنباء عن قضية لوينسكي "خاطئة". إلا أنها أقرت في مقابلة لاحقة مع محطة إذاعية أن هذه الاتهامات الجديدة "مؤلمة"، واعتبرت أن هناك جهدًا منسقًا لضرب شرعية كلينتون كرئيس وتشويه الكثير من إنجازاته الناجحة.

واستنادًا إلى صحيفة "واشنطن بوست" وصحيفة "لوس أنجليس تايمز" فإن مونيكا شعرت بالذعر حين تلقت استدعاء في ديسمبر عام ١٩٩٧م للإدلاء بشهادتها في قضية بولا جونز. وأضافت الصحيفتان أنها سارعت إلى الاتصال فورًا بالرئيس الذي نصحها بعدم القلق وبنفي أي علاقة بينهما، ثم قال لها إن أحد مستشاريه الخارجيين صديقه القديم المحامي فيرنون جوردان سيساعدها على تحضير شهادتها. وقد أدلت لوينسكي بالفعل بهذه الشهادة يوم ٧/ ١/ ١٩٩٨م ونفت فيها أي علاقة بينها وبين الرئيس.

نساء كلينتون!

ذكـرت مجلـة "نـيوزويك" الأمريكية أن محامي بولا جونز، التي رفعت شكوى ضد الـرئيس الأمريكـي بـتهمة التحـرش الجنـسي، يحاولـون اقـتفاء أثر قرابة مئة امرأة تقول الشائعات إن كلينتون أقام علاقات معهن. ومن بين هؤلاء ست نساء معروفات.

جنيفر فلاوزر: مغنية كاباريه سابقة أكدت في يناير عام ١٩٩٢م، خلال حملة كلينتون الانتخابية الأولى أنه كان على علاقة بها طوال ١٢ عامًا. ونفى كلينتون هذه العلاقة معترفًا في الـوقت ذاته في مقابلة تليفزيونية أُجريت معه إلى جانب زوجته خلال حملته الانتخابية أن زوجها "لم يكن مثاليًّا".

بـولا جونز: أكدت في مايو عام ١٩٩٢م أن كلينتون حين كان حاكمًا لولاية أركنسو استدعاها إلى غرفة فندق وطلب منها خدمة جنسية رفضتها. ورفعت دعوى ضد الرئيس بتهمة التحرش الجنسي.

دولي كايـل بـراونينج: محامـية من مدينة دالاس (تكساس) أكدت أنها كانت مغرمة بكلينـتون مـنذ سـنوات دراسـتهما معًا، وأنها أقامت علاقة متقطعة معه منذ أكثر من ٣٠ عامًـا. وهـي تـروي قـصتها في موقـع عـلى شـبكة إنـترنت، وقـد أدلت بشهادة في إطار الإجراءات القضائية التمهيدية لشكوى جونز.

كاثلين ويلي: تم استجواب هذه الموظفة السابقة في البيت الأبيض في إطار قضية بولا جونـز. وقالت كاثلين ويلي (٥١عامًا) التي جمعت على مدى أعوام تبرعات من أجل حملة ترشـيح كلينـتون للرئاسـة، إنهـا قابلت الرئيس في البيت الأبيض في نوفمبر عام ١٩٩٣م وكانـت في تلـك الفـترة تـبحث عن عمل بدوام كامل بسبب الصعوبات المادية التي كان يـواجهها زوجهـا. وقـد نقلـت مجلـة "نيوزويك" عن ليندا تريب الموظفة أيضًا في البيت الأبيض أنها شاهدت كاثلين ويلي بعد اجتماعها هذا مع كلينتون، وأن ويلي كانت "مشعثة الشعر ومحمرة الوجه، فضلاً عن أن أحمر الشفاه نزع عن شفتيها".

وأضـافت تريب أن ويلي كانت "مضطربة وسعيدة وفرحة". وأكدت تريب أن ويلي أخبرتها أن الرئيس اقتادها إلى مكتب خاص وقبلها وداعبها وأنها لم تكن "خائفة" إطلاقًا.

مونيكا لوينسكي: كان عمرها ٢١عامًا حين عملت موظفة متدربة في البيت الأبيض

عام ١٩٩٥م، ويشتبه في أن كلينتون أقام معها علاقة استمرت ١٨ شهرًا أفصحت عنها إلى ليندا تريب التي سجلت كل اعترافاتها وسلمتها إلى المدعي العام المستقل كينيث ستار.

سوزان ماكدوغال: تقضي عقوبة بالسجن لرفضها الإدلاء بشهادة في قضية "وايت ووتر". وقد ادعى زوجها السابق جيم ماكدوغال أنها كانت عشيقة كلينتون حين كان حاكمًا لولاية أركنسو.

تسجيلات مونيكا لوينسكي!

كشفت مجلة "نيوزويك" يوم الخميس ٢٢/ ١/ ١٩٩٨م في تحقيق خاص مضمون جزء من التسجيلات التي تم الاستناد إليها لاتهام كلينتون بإقامة علاقة جنسية مع مونيكا لوينسكي.

وقد أوردت "نيوزويك" مضمون ٩٠ دقيقة من الأشرطة الممتدة نحو ٢٠ ساعة والتي سجلتها من دون علم مونيكا زميلتها في وزارة الدفاع والتي كانت موظفة سابقة في البيت الأبيض ليندا تريب (٤٩ عامًا) التي سلمت السلطات القضائية هذه التسجيلات.

وكتبت المجلة أن "مونيكا لوينسكي بدت من خلال التسجيلات يائسة" وأنها "تتحدث بعفوية عما وصفته بأنه علاقة جنسية مع الرئيس وتبدى قلقها من التورط في قضية بولا جونز".

وأكدت لوينسكي في هذه التسجيلات باكية أنها ستنفي أن تكون أقامت أي علاقة جنسية مع الرئيس. وإنها لم تشر في أي وقت إلى كلينتون باسمه وأنها استخدمت للدلالة عليه عبارات "هو الكبير" و"الحقير" و"المسكين".

وقالت إن ثمة هدايا ورسائل تبادلتها مع كلينتون وأبدت خشيتها من أن تقع هذه القرائن في أيدي القضاء.

وكانت صحيفة "واشنطن بوست" قد ذكرت أن كلينتون أقر خلال إدلائه بإفادته في قضية بولا جونز بعد أدائه القسم القانوني بأنه قدم هدايا إلى لوينسكي.

وأكدت "نيوزويك" أنها حصلت من شركة للخدمات البريدية على إيصالات بتسعة طرود أرسلتها لوينسكي إلى كلينتون بين أكتوبر وديسمبر عام ١٩٩٧م. ونقلت المجلة

عـن ليندا تريب أن مونيكا أبلغتها أن هذه الطرود تضمنت رسائل أحدها شريط كاسيت يتـضمن كلامًـا ذا طابـع جنـسي. وأضافت ليندا أن مونيكا كشفت لها أنها قابلت صديقًا شخـصيًا للـرئيس هـو المحامـي فـرنون جـوردان الذي نصحها بالتزام الصمت قائلاً لها "لـيس في إمكانهم أن يثبتوا شيئًا"، وشرح لها بأنه لا مجال لملاحقة قضائية لمن يدلي بشهادة زور في قضية مدنية.

مونيكا كانت مطلعة على معلومات سرية للغاية في البنتاجون!

أعلـن الـناطق باسم البنتاجون الكولونيل ريتشارد بريدجز لوكالة فرانس برس يوم الخمـيس ٢٢/ ١/ ١٩٩٨م أن مونيكا لوينسكي كانت قادرة على الوصول إلى معلومات سرية للغاية، وأنها عملت في البنتاجون من ١٧/ ٤/ ١٩٩٦ وحتى ٢٦/ ١٢/ ١٩٩٧م.

وأكد الناطق الرئيسي باسم البنتاجون كينيث بايكون يوم الخميس ٢٢/ ١/ ١٩٩٨م في سـيول حـيث كـان يرافق وزير الدفاع الأمريكي ويليام كوهين أن مونيكا كانت تعمل عنده وأن البيت الأبيض رشحها لديه لتكون سكرتيرته.

مـن جهة أخرى رفض الكولونيل بريدجز التعليق على بعض المعلومات التي نشرتها صـحيفة "واشـنطن بوسـت" يـوم ٢٢/ ١/ ١٩٩٨م حـيث نقلـت الصحيفة عن زملاء مونـيكا في البنـتاجون أنها اعتادت التباهي بحياتها الخاصة حتى إنها أكدت أمام زميلة لها بأنها أقامت علاقة مع مسئول كبير في البنتاجون.

وقالـت "الواشـنطن بوسـت" نقـلاً عـن معاونـين أن مونيكا اعتادت أحيانًا توجيه رسائل إلكترونية ذات طابع جنسي إلى زملائها.

كنيث ستار قاض جريء محافظ

كنـيث سـتار المدعي العام المستقل المكلف بالتحقيق في قضية مونيكا والذي وصفته إحـدى الـصحف بأنـه أخطـر رجـل في واشـنطن، هـو قـاضٍ في الـ٥١ من عمره، عنيد ومتمـسك بالدقـة، ينظر منذ ثلاث سنوات ونصف السنة في الملفات المختلفة التي تخص عائلة كلينتون.

ويـبدو أنـه لا شيء يثنـيه عن عمله، إذ لم يتردد في استدعاء هيلاري كلينتون للإدلاء

بشهادتها أمام غرفة الاتهام في قضية "وايت ووتر"، وطلب الملاحظات التي دونها محاموها وحصل عليها.

وفي الفضيحة الجديدة لم ينف أنه زود ليندا تريب بآلة تسجيل لإقناع صديقتها مونيكا بكشف معلومات.

وفي عام ١٩٨٣م كان ستار في الـ٣٧ من عمره وأصغر قاضٍ سنًّا في محكمة الاستئناف الفيدرالية. وظل في منصبه ست سنوات قبل أن يصبح في عهد الرئيس جورج بوش (الأب) مستشارًا قانونيًّا خاصًّا في الولاية الفيدرالية.

وفي أغسطس عام ١٩٩٤م عُين ستار الجمهوري، وهو متزوج وأب لثلاثة أولاد مدعيًا عامًّا مستقلاً في فضيحة "وايت ووتر" السياسية – المالية حول مشروع عقاري استثمر كلينتون فيه في السبعينيات عندما كان حاكمًا لولاية أركنسو وأعلن افلاسه.

وكلف أيضًا بالتحقيق في قضية "فايل غيت" (اطلاع البيت الأبيض على ٩٠٠ملف للجمهوريين في مكتب التحقيقات الفيدرالي) حول انتحار فينسنت فوستر محامي البيت الأبيض في عام ١٩٩٣م.

وبموجب القانون يجب تعيين مدع عام مستقل عندما يشتبه في أن يكون الرئيس أو عضوًا في الحكومة خالف القانون.

وأصبحت الشراسة التي يلاحق بها عائلة كلينتون موضع جدل . إلا أن هذا الرجل الكتوم الذي لا يبدو مرتاحًا مع الصحفيين لا يكترث لذلك. وقد قال لمجلة "نيوزويك" لا يستطيع أحد النيل مني.

أحاديث إباحية في التليفون!

ذكرت صحيفة "لوس أنجليس تايمز" يوم السبت ٢٤/ ١/ ١٩٩٨م أن مونيكا ذكرت في أحاديث هاتفية سجلت سرًّا أنها كانت تداعب "احليل" الرئيس الأمريكي كلينتون بفمها وتتبادل معه عبر الهاتف أحاديث إباحية!

وروى مصدر – لم تذكر الصحيفة اسمه – استمع إلى قسم من التسجيلات، أن تقول في هذه الأشرطة التي سجلت دون معرفتها، إن كلينتون غالبًا ما كان يتصل بها في منزلها في وقت متأخر من الليل لتبادل حديث إباحي!

وتضيف أنها قامت فقط بمداعبة "عضو" كلينتون بالفم، وأن كلينتون قال لها إنه لا يعتبر ذلك علاقة جنسية!

جنيفر فلاورز تشعر أنها "انتقمت" من كلينتون!

أكدت جنيفر فلاورز - التي أعلنت أنها كانت عشيقة الرئيس عندما كان حاكمًا لولاية أركنسو - يوم الجمعة ٢٣/ ١/ ١٩٩٨م بأنها تشعر أنها "انتقمت" بعد أن اعترف الرئيس في الأسبوع الماضي بأنه أقام علاقة معها.

وقد أقر كلينتون الذي نفى علنًا وجود أي علاقة بينه وبين فلاورز، بأنه أقام علاقة جنسية معها خلال إفادته التي سجلت في إطار الدعوى التي رفعتها عليه بولا جونز.

وقالت فلاورز تعليقًا على اعترافات كلينتون "إنني أشعر بالحزن بالتأكيد لكنني أيضًا أشعر بالامتنان والغضب".

وتابعت: "لقد حقدت عليه لخمس سنوات لأنه نفى وجود علاقة بيننا ثم طلب من معاونيه السعي إلى تدميري".

وقالت إن العلاقة بينها وبين كلينتون بدأت بعد زواجه بنحو ١٨ شهرًا وكانت فلاورز في حينها في الـ٢٧ واستمرت العلاقة إلى أن بلغت الأربعين من العمر. وذكرت أنه لدى بدء علاقتهما تحدثا حتى عن الزواج.

لكن فلاورز ترى أن هذه العلاقة تتناسب مع حب المغامرة الذي يتمتع به الرئيس الأمريكي.

وروت: "حتى إنه ذات مرة كان يريد أن نمارس الجنس في مقر إقامة الحاكم في حين كانت زوجته في الحديقة على بعد بضعة أمتار. لكنني رفضت ذلك لأنني كنت خائفة جدًّا".

التدريب في البيت الأبيض

يوافق البيت الأبيض سنويًا على استقبال نحو ألف شاب وشابة على سبيل التدريب لمدة ثلاثة أشهر ومن دون أجر في معظم الأحيان.

ولا يعمل القسم الأكبر منهم داخل البيت الأبيض بل في مبنى مجاور حيث توجد غالبية مكاتب كبار المسئولين في الرئاسة ومكتب نائب الرئيس.

ويعمل كثير من هؤلاء المتدربين على فرز الرسائل التي يوجهها الأمريكيون إلى رئيسهم قبل وضعها في ملفات.

قال الطالب لوك سيمان (٢٢عامًا) الذي عمل في صيف ١٩٩٦م كمتدرب مكلف بالبريد الإلكتروني للرئيس "أقرب مسافة كانت بيني وبين الرئيس في يوليو خلال العيد الوطني الأمريكي عندما ألقى كلمة داخل حديقة البيت الأبيض، إلا أنني لم أتمكن حتى من مصافحته".

ويتم اختيار المتدربين عادة بناء علي توصيات من موظفين في البيت الأبيض أو من أعضاء في الكونجرس أو بسبب قرابتهم العائلية بأعضاء في الحزب الحاكم.

وكان والتر كاي صديق عائلة مونيكا لوينسكي هو الذي أوصى بة على عملها في البيت الأبيض في صيف ١٩٩٥م، ومعروف أنه من الذين يتبرعون لصالح الحزب الديمقراطي.

وعملت مونيكا في مكتب ملاصق للمكتب البيضاوي للرئيس الأمريكي.

مونيكا لوينسكي من طفولة هانئة إلى الفضائح الرنانة!

كانت مونيكا لوينسكي تبدو - استينادًا إلى الشهادات التي جمعتها الصحف عنها - فتاة تعيش حياة عادية وهانئة، ولم تكن تعرف عندما أقامت في مبنى "ووتر جيت" الشهير أن اسمها سوف يستخدم يومًا في فضيحة رئاسية جديدة سيطلق عليها اسم "مونيكا جيت"!

وارتسمت ملامح شخصية مونيكا بين سطور الجرائد؛ فهي في نظر البعض مجتهدة و"لامعة وذكية وتتكلم براحة"، على حد قول ناطق باسم وزارة الدفاع، في حين نقلت صحيفة "واشنطن بوست" عن آخرين قولهم إنها ميالة إلى الإسهاب والإفاضة في الحديث عن حياتها الخاصة والجنسية بطيب خاطر.

ولدت مونيكا يوم ٢٣/ ٧/ ١٩٧٣م في سان فرانسيسكو (كاليفورنيا) ونشأت في

رخـاء بالغ، إذ أقام والدها الذي كان طبيبًا متخصصًا في معالجة السرطان، في أفخم حيين في لـوس أنجلـيس. والأمـر الوحيد الذي عكر صفو حياتها كان طلاق والديها المؤلم عام ١٩٨٧م وهي في الرابعة عشرة.

وبعـد أن أنهـت مونـيكا دراسـتها الـثانوية عام ١٩٩١م، انتقلت إلى أوريجون حيث تابعـت دروسًا في علم النفس في جامعة "لويس آند كلارك" في بورتلاند. وتولت مونيكا وظائف عدة في موازاة دراستها التي أنجزتها عام ١٩٩٥م.

وبعد أن نالت مونيكا الشهادة الجامعية، قررت الانتقال إلى العاصمة ودخلت البيت الأبيض كمتدربة عام ١٩٩٥م.

وشـاءت سـخرية الـتاريخ أن تكون مونيكا آنذاك مقيمة مع والدتها في مبنى "ووتر جيت" الذي ذاع اسمه بسبب الفضيحة التي دفعت الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون إلى الاستقالة عام ١٩٧٤م.

بقعة على فستان مونيكا تنشر الذعر في البيت الأبيض!

قد يتحول فستان مونيكا لوينسكي الذي عثر فيه مختبر علمي تابع لمكتب التحقيقات الفيدرالية على بقعة إلى مستند إثبات ضد بيل كلينتون، وهو ينشر الذعر في البيت الأبيض في نهاية أحد أصعب الأسابيع التي يعيشها الرئيس الأمريكي.

وكانت مونيكا قد سلمت الفستان يوم الأربعاء ٢٩/ ٧/ ١٩٩٨م إلى المدعي المستقل كنـيث سـتار الـذي أمـر بفحـصه. وسيخضع الفستان إلى تحليل الحمض الريبي النووي (آي.دي.إن) ثم سترسل النتائج إلى المدعي المستقل.

ولم تحـدد محطـات التليفزيون ماهية البقعة، لكن مونيكا كانت قد أكدت لصديقة لها أن الفـستان ملـوث بـسائل مـنوي. وقالـت وقـتها "لـن أغـسلها أبدًا". وذلك بحسب مقـتطفات مـن محادثـات هاتفـية سريـة تـم تـسجيلها مـن دون علـم منها ونشرتها مجلة "نيوزويك" الأسبوعية.

وإذا كانـت أقـوال مونـيكا صـحيحة فسوف يستلزم العلماء عدة أيام لعزل العناصر الجينـية التي تسمح بتحديد هوية الشخص المشار إليه. كما أن عليهم أن يحصلوا على عينة من دم أو لعاب أو شعر كلينتون ليتمكنوا من المقارنة.

إن ظهور هذا الفستان ثانية بعد أن ذكره في بداية التحقيق محامي لوينسكي الذي عاد ونفى الأمر، كان له وقع القنبلة في البيت الأبيض.

وبعد مضي ستة أشهر على تحقيق كان يبدو وكأنه لن يصل إلى نتيجة، عرف محيط كلينتون تباعًا خلال هذا الأسبوع أن مونيكا ستدلي بشهادتها بعد حصولها على الحصانة الكاملة من المدعي المستقل، وأنها مستعدة للإقرار بوجود علاقة جنسية بينها وبين الرئيس الأمريكي، وعن تعهد بينهما بإخفاء العلاقة، وأنها سلمت إلى كينث ستار الفستان وتسجيلات رسائل كلينتون على المجيب الآلي. وكان تسليم الفستان أحد شروط كنيث ستار لتحصل مونيكا على الحصانة.

سخرية في كل مكان!

احتفلت رومانيا للمرة الأولى يوم السبت ١٤/ ٢/ ١٩٩٨م بعيد العشاق (القديس فالنتين) بمسابقة أقيمت في توردا (وسط غرب) بعنوان: "مونيكا لوينسكي تقوم بإغراء بيل كلينتون".

وأمام آلاف من المشاهدين جسدت فتيات عدة خلال بضع دقائق شخصية مونيكا لوينسكي حيث بذلت الفتيات أمام صورة ضخمة للرئيس كلينتون قصاري جهدهن في إلقاء كلمات الإطراء لإغراء الرئيس الأمريكي!

كما أثارت منظمة الصحة العالمية يوم ٢١/ ٨/ ١٩٩٨م عاصفة من الضحك لدى الصحفيين الذين يتابعون نشاط المنظمة الدولية في جنيف لدى حديثها عن "مشروع مونيكا".

فقد أعلن أحد الناطقين خلال مؤتمر صحفي أن منظمة الصحة العالمية ستنشر بيانًا حول "مشروع مونيكا" تحت عنوان "مونيكا، أدلة جديدة".

غير أنه لا علاقة لمونيكا لوينسكي بمشروع منظمة الصحة العالمية لأن المسألة تتعلق بالفعل ببرنامج مراقبة طبية لأمراض شرايين القلب سيعقد اجتماعًا الأسبوع المقبل في فيينا.

وكان قد تم اختيار اسم مونيكا قبل عشر سنوات من الأحرف الأولى من "مونيتورينج" ومعناها (مراقبة) وكلمة "كارديولوجي" ومعناها (أمراض القلب)!

تقرير ستار

النقاط الأساسية في تقرير المدعي المستقل كينث ستار المتعلق بقضية مونيكا لوينسكي الذي نشر يوم الجمعة ١١/ ٩/ ١٩٩٨م على شبكة الإنترنت:

إحدى عشرة نقطة من شأنها أن تؤدي إلى إجراء إقالة:

عدّد ستار ١١ نقطة من شأنها أن تؤدي إلى إجراء إقالة الرئيس كلينتون يمكن حصرها في عنوانين أساسيين: الكذب تحت القسم، وعرقلة عمل القضاء.

يتهم ستار الرئيس كلينتون أيضًا بأنه "عرقل عمل العدالة" مرارًا من خلال دعوة لوينسكي إلى الإدلاء بشهادة زور أمام القضاء، ومن خلال رفضه أيضًا طوال سبعة أشهر الإدلاء بشهادته أمام هيئة المحلفين الكبرى. ويأخذ المدعي على كلينتون أيضًا أنه كذب عمدًا على معاونيه في البيت الأبيض مع علمه أن هذه التصريحات الخاطئة ستصل إلى هيئة المحلفين الكبرى.

بيل كلينتون كذب على الرأي العام وعلى الكونجرس في يناير عام ١٩٩٨م حول طبيعة علاقاته مع مونيكا لوينسكي مع تأكيده بأنه يريد التعاون الكامل مع تحقيق هيئة المحلفين الكبرى.

عشرة لقاءات جنسية: أحصى التقرير بأدق التفاصيل عشرة لقاءات جنسية بين كلينتون ولوينسكي. وحصلت هذه اللقاءات بين ١٥/ ١١/ ١٩٩٥م و٢٤/ ٥/ ١٩٩٧م في مكاتب ملحقة بالمكتب البيضاوي في البيت الأبيض. ويوضح التقرير أن لوينسكي قامت بعلاقات جنسية بالفم وبالأعضاء التناسلية تسع مرات مع الرئيس الأمريكي لكن من دون أن تحصل مضاجعة.

البقع على فستان مونيكا لوينسكي: أكد تقرير ستار أن فستان مونيكا الذي قدمته كدليل إثبات كان عليه بالفعل بقعة من السائل المنوي لكلينتون. وجاء في التقرير أن الفحوصات التي أجراها مختبر الأمن الفيدرالي أتاحت التحقق من البقعة على الفستان الأزرق الداكن الذي ارتدته لوينسكي في يوم ٢٨/ ٢/ ١٩٩٧م خلال لقاء جنسي مع كلينتون.

حـول تحديـد مفهـوم العلاقة الجنسية: يرى الرئيس الأمريكي أنه لا يعتبر المداعبات التـي قـام بهـا مـع لوينـسكي علاقات جنسية. وجاء في التقرير أن الرئيس يعتبر أن "أي شخص عاقل" سيقر بأن الإثارة الجنسية بالفم لا يمكن اعتبارها علاقات جنسية. ولطالما أكد الرئيس الأمريكي أنه لم يكذب بعد أداء القسم عندما أعلن أنه لم يقم علاقات جنسية مع مونيكا ليونسكي.

الهـدايا المتـبادلة: تبادل كلينتون ولوينسكي ٤٨ هدية خلال فترة علاقتهما، هي عبارة عن كتب وربطات عنق.

يوم بدء العلاقة!

جـاء في تقرير المدعي المستقل ستار أن العلاقة بين مونيكا وكلينتون بدأت يوم ١٥/ ١١/ ١٩٩٥م عـندما طُلـب مـن موظفـي البـيت الأبيض العودة إلى منازلهم بسبب عدم التصويت على الميزانية، لكن المتطوعين - ومنهم مونيكا - استمروا في العمل.

وأوضـحت شـهادة كلينـتون أنهـا قالـت له في ذلك المساء في أحد المكاتب إنها تحبه كثيرًا. عندئذ ابتسم وسألها ما إذا كانت تريد زيارة مكتبه الخاص، ثم استأذنها في تقبيلها في القاعة التي بلا نوافذ الملحقة بهذا المكتب.

وبعد ساعتين كانت مونيكا تعمل وحدها في مكتب عندما اقترب الرئيس ودعاها إلى المكتب نفسه.

وأوضح تقرير ستار: "بينما كان كلينتون يتحدث على الهاتف ظنت الآنسة لوينسكي أنـه كان يتحدث مع أحد أعضاء الكونجرس فقامت بإثارته. وأنهى محادثته الهاتفية وبعد وقت طلب من الآنسة لوينسكي أن تتوقف".

وقـد أكد التقرير أن مونيكا وقعت في غرام الرئيس الأمريكي. فقد أعلنت أمام هيئة المحلفين الكبرى "لم أكن أتوقع أن أقع في غرام الرئيس وقد فوجئت عندما حصل ذلك".

وأضـاف التقريـر أنه نقلاً عن شهادة إحدى صديقات مونيكا، فقد أسرّ كلينتون إلى مونيكا بأنه من الممكن أن يطلّق زوجته عندما يترك البيت الأبيض.

كـذلك أكـد تقريـر سـتار أن مونـيكا أسرّت إلى ١١ شخـصيًا مخـتلفًا بأمـر علاقتها بالرئيس وأحيانا بأدق تفاصيل هذه العلاقة.

ومن بين الذين تحدثت إليهم بهذه العلاقة طبيبتها النفسية إيرين كاسورلا وذلك بعد بدء العلاقة بقليل في نوفمبر عام ١٩٩٥م.

وأكـدت الطبيـبة للمحققين أنه "لا يساورها أدنى شك في حقيقة ما روته لها مونيكا لوينسكي".

وأوضـح التقريـر أن الأحد عشر شخصًا، وجميعهم مقتنع تمامًا بأن مونيكا قالت لهم الحقيقة، تم استجوابهم من قبل محققي المدعي ستار.

هيئة المحلفين الكبرى تعاطفت مع مونيكا!

كانـت مونـيكا لوينسكي بجرأتها وتعاملها مع الآخرين باسترخاء ومن دون تكلف صـورة عـن كاليفورنـيا حـيث ولدت ونشأت، وشخصية تتناقض تمامًا مع عالم واشنطن الضيق الرتيب والتقليدي.

"لم أكـن أعرف أنها جريمة في واشنطن أن تسعى إلى جعل الناس يحبونك وأن تكون وديًّا". هذا ما قالته لوينسكي أمام أعضاء لجنة المحلفين الكبرى، كما جاء في تقرير ستار.

وقـد سـمح الكونجـرس الأمريكـي في وقـت واحد مع بث شريط الفيديو المسجل لـشهادة كلينـتون أمـام لجنة المحلفين الكبرى، بنشر ٣١٨٣ صفحة من وثائق وملحقات تقريـر سـتار الـذي نـشر في ١١ سـبتمبر عـام ١٩٩٨م، ومـن بينها النص الحرفي لأقوال لوينسكي أمام غرفة الاتهام.

ورغم الضغط العصبي الذي كانت تعيشه خلال شهادة قطعتها مرارًا لتزرف دموعًا سـخية، فـإن مونـيكا أرادت إزالـة أي تكلـف في حوارها مع المحلفين. قالت لهم: "هل يمكـنكم أن تـسموني مونـيكا يا شباب، هل يحق لهم أن يسموني مونيكا بدلاً من آنسة لوينسكي،ألا ترون أن عمري لا يتجاوز الـ٢٥ عامًا؟!".

في شـهادتها الكثـير مـن المرارة الناجمة عن نظرة أوساط واشنطن إليها حيث قالت: "لقـد كـان واضـحًا أن أشخاصًا في البيت الأبيض لم يكونوا يحبونني"، في إشارة إلى عدد من معاوني الرئيس.

وأضافت: "إن الناس الذين يعملون له (تقصد كلينتون) جروني إلى الوحل، لطخوا

سمعتي، وصفوني بالبلهاء، قالوا إنني لا أجيد الكتابة وإنني أطارده وثيابي غير محتشمة". وروت أنها تعرضت للتوبيخ من قبل المسئولين الذين كانت تعمل معهم في البيت الأبيض لأنها كانت تبتعد كثيرًا عن مكتبها. وهي تصف نفسها بأنها "إنسان ظريف" وتؤكد أنها لم تكن تعرف أنه "كان من المفترض ألا أكون هكذا".

وعن الرئيس الأمريكي قالت: "إنه شخص مميز (...) كنت أعتقد أنه رجل خارق جدًّا وحين كنت أنظر إليه كنت أرى صبيًّا صغيرًا، ولم أعد أعرف أين هي الحقيقة".

وأظهرت الوثائق أيضًا أن مونيكا كسبت طوال شهادتها تعاطف لجنة المحلفين الذين بدأوا يعبرون لها عن تفهمهم ويقدمون لها النصح.

فقبيل انتهاء شهادتها أجهشت مونيكا بالبكاء واعتذرت للمحلفين قبل أن تقول بصرخة من القلب "أكره ليندا تريب" (الصديقة) التي سجلت كل ما أسرت لها عن علاقتها بالرئيس.

ورد عليها أحد أعضاء لجنة المحلفين قائلاً: "كلنا نخطئ، إنك تطلبين الغفران والمضي في حياتك.. إنني أمنحك غفراني لأن كل شخص يمكن أن يخطئ (...) وحتى إن كنتِ اليوم تشعرين بالحقد تجاه ليندا تريب، فعليكِ أن تنسي وتتابعي حياتكِ لأنها ستحصل يومًا على ما تستحقه".

وفي الدقيقة الأخيرة من الشهادة أعرب متحدث باسم لجنة المحلفين عن الرغبة في أن يقدم لمونيكا باسم كل المحلفين "باقة مؤلفة من أفضل أمنياتنا بالحظ السعيد والنجاح والسعادة ومباركتنا".

وشكرتهم مونيكا باكية.

البريطانيون يتهافتون على المكتبات لشراء تقرير ستار!

أعلنت دار النشر اللندنية (أوريون) يوم ١٦/ ٩/ ١٩٩٨م أن تقرير ستار الذي يباع على شكل كتاب في المكتبات البريطانية قد بيعت منه ٩٥ ألف نسخة في يومين فقط!

وأعربت دار نشر "أوريون" التي طرحت الكتب للتداول بسعر ٤,٩٩ جنيه إسترليني عن سعادتها لنفاد حوالي ١٠٠ ألف نسخة من الكتاب الذي يحمل عنوان "كلينتون – تقرير ستار: الوقائع التي لم تخضع للرقابة" في خلال يومين.

وقال الناطق باسم دار النشر: "شيء لا يصدق.. فلم يسبق أن رأينا مثل هذا الإقبال حتى على الكتاب الخاص عن ديانا الذي نشرناه إثر موت الأميرة مباشرة".

الكتاب يصف تفاصيل عديدة للعلاقة الجنسية بين كلينتون ومونيكا ويقع في ٤٤٥ صفحة. وقد قامت اثنتان من دور النشر في الولايات المتحدة أيضًا بإصدار الكتاب الذي لقي كذلك تهافتًا كبيرًا من القراء حسب المؤشرات الأولى.

٧٣٪ من الفرنسيات متعاطفات مع كلينتون!

ذكر استطلاع للرأي أجراه معهد ايفون ونشرته مجلة "ال" النسائية يوم الاثنين ١/ ٢/ ١٩٩٨م أن غالبية كبرى من الفرنسيات متعاطفات مع كلينتون في نزواته الجنسية خارج إطار الزواج!

وأضاف الاستطلاع أن ٧٣٪ من الفرنسيات متعاطفات مع كلينتون في قضية "مونيكا جيت".

واعتبرت ٨٣٪ من بين ٤٠٠ فرنسية سئلن عن رأيهن حول هذا الموضوع أن الفرنسيين لا يفترض أن يطلعوا على الحياة الخاصة لرئيس الجمهورية. ورأت ٨٦٪ منهن أنه لا يفترض أن يستقيل عضو في الحكومة بسبب علاقاته خارج إطار الزواج.

وفيما يتعلق برشوة شاهد قالت أغلبية ضئيلة (٤٤٪) إنها لن تشعر بالصدمة إذا قدم الرئيس الأمريكي استقالته لهذا السبب.

مليونا دولار لتصوير مونيكا شبه عارية!

ذكرت صحيفتان في نيويورك يوم الأربعاء ٢٨/ ١/ ١٩٩٨م أن مجلة "بينت هاوس" الإباحية الأمريكية عرضت مليوني دولار على مونيكا لوينسكي لإجراء مقابلة معها وتصويرها شبه عارية!

وقالت صحيفتا "نيويورك بوست" و"نيويورك دايلي نيوز" أن بوب غوتشوني المسئول عن المجموعة الصحفية التي تصدر مجلة "بينت هاوس" بعث برسالة بهذا المعنى إلى وليام غينسبورغ محامي لوينسكي.

وأضافت الصحيفتان أن غوتشوني طلب في هذه الرسالة "إجراء مقابلة معها" ومنح لوينسكي حق اختيار صورها "شبه العارية" قبل نشرها.

و٢٤٠ ألف دولار للمشاركة في عرض أزياء!

أعلن مصمم الأزياء الإيطالي غاتيوني يوم الجمعة ١٨/ ٩/ ١٩٩٨م أنه عرض على مونيكا لوينسكي مبلغ ٨٠٠ مليون ليرة إيطالي (٢٤٠ ألف دولار) للمشاركة في عرض للأزياء يقيمة يوم ٦/ ١٠/ ١٩٩٨م في ميلانو لتقديم مجموعته الجديدة.

وقال الناطق باسم دار الأزياء إن الاتصالات لا تزال جارية مع محامي مونيكا لوينسكي. وأضاف أنه "متفائل إلى حد ما". كما ذكرت وكالة فرانس برس.

ويرغب المصمم في أن تعرض لوينسكي ثوبًا من اللون الأزرق!

ويعتبر غاتيوني من المصممين الذائعي الصيت في إيطاليا حيث ترتدي الفنانات الشهيرات أمثال صوفيا لورين أبرز ابتكاراته.

أكثر من ١١٠ صحيفة طالبت باستقالة كلينتون!

طالبت أكثر من ١١٠ صحيفة أمريكية باستقالة الرئيس كلينتون بسبب قضية ليونسكي، كما أفادت حصيلة صحفية حتى يوم الجمعة ١٨/ ٩/ ١٩٩٨م بثتها فرانس برس.

فقد طالبت صحيفة (يو.إس.آي.توداي) التي توزع أكثر من مليون ونصف نسخة يوميًّا على الصعيد الوطني باستقالة كلينتون على الفور. وكتبت "يتعين عليه الاستقالة لأنه مُني بفشل ذريع ويستمر فشله في الاختبار الأساسي لكل رئيس، أي الاهتمام أولاً بمصالح بلاده".

وبالإضافة إلى عشرات الصحف المحلية، دعا الكثير من كبريات الصحف الإقليمية مثل "فيلادلفيا إنكوايدر" و"ديترويت فري برس" و"أتلانتا جورنل كونستيتيوشن" و"سياتل تايمز" و"دنفر بوست" و"أورلاندو سنتينل" التي يوزع بعضها أكثر من ٢٥٠ ألف نسخة يوميًّا، إلى استقالة كلينتون.

ونددت صحيفة "أتلانتا جورنال كونستيتيوشن" بـ "الأنانية القذرة" لكلينتون التي دفعته إلى تقديم مصالحه الشخصية على مصالح البلاد.

أما صحيفة "فيلادلفيا إنكوايدر" فانتقدت التصرف الذي "لطخ سمعة الرئاسة بطريقة يصعب تداركها".

وحتى مجلة "الإيكونوميست" البريطانية الواسعة النفوذ في الولايات المتحدة صدرت يوم السبت ١٩/ ٩/ ١٩٩٨م وعلى غلافها عبارة "استقل" إلى يسار صورة لكلينتون يبدو فيها قلقًا وينظر إلى الفراغ!

أطباء نفسيون: كلينتون ضحية "عارض بينوكيو"!

يعتقد أطباء نفسيون من إيلينوي أن الرئيس كلينتون يمكن أن يكون وقع ضحية ما يسمى بـ"عارض بينوكيو" عند الإدلاء بإفادته أمام هيئة المحلفين الكبرى في قضية لوينسكي في ١٧ أغسطس عام ١٩٩٨م.

وقال الأطباء إن الرئيس الأمريكي قام خلال هذه الشهادة بحك أنفه مرة كل أربعة دقائق، مما قد يكون مؤشرًا على الكذب. كما ذكرت فرانس برس يوم ١٩/ ٥/ ١٩٩٩م.

وشرح آلان هيرش أحد الباحثين في مؤسسة أبحاث ومعالجة حاستي التذوق والشم في شيكاغو (إيلينوي) أنه "عندما يقوم أحد الأشخاص بالكذب تنتفخ بعض الأنسجة داخل الأنف، وندعو ذلك (عارض بينوكيو)". وأضاف أن "الأنف يبدأ تجاوبًا مع هذا الانتفاخ باللسع مما يدفع الشخص إلى فرك الأنف".

وقال آلان هيرش وتشارلز وولف من كلية الطب في جامعة إيلينوي إنهما قاما بتحليل إفادة الرئيس كلينتون على مدى ٢٣ دقيقة في ١٧/ ٨/ ١٩٩٨م والتي ثبت خلالها أنه كذب عبر نفيه بوجود علاقة جنسية مع المتدربة السابقة في البيت الأبيض.

ولاحظ الباحثان - استنادًا إلى ٢٣ مؤشرًا معترفًا بها طبيًّا لكشف الكذب عند الأشخاص مثل ملامسة الأنف والتلعثم ورف العين - أن كلينتون فرك أنفه ٢٦,٠ مرة في الدقيقة، كما لاحظوا لديه وتيرة متزايدة لوجود عشرين من المؤشرات الـ٢٣ المعروفة.

ومن المفترض أن يقدم الباحثان اللذان يعتبران أن هذه المؤشرات تشكل وسيلة حية

لكشف الكذب، نتائج أبحاثهما هذا الأسبوع في واشنطن خلال الاجتماع السنوي للرابطة الأمريكية لأطباء النفس.

ثري يعرض مليون دولار لبولا جونز لوقف ملاحقة كلينتون!

قدم رجل أعمال النيويوركي الثري ابي هيرشفيلد علنًا يوم السبت ٣١/ ١٠/ ١٩٩٨ مليون دولار لبولا جونز لإسقاط شكوى التحرش الجنسي التي قدمتها ضد بيل كلينتون.

وعرض هيرشفيلد (٧٩عامًا)، الذي جمع ثروة من مواقف السيارات ويواجه حاليًّا ١٢٣ تهمة بالتهرب من الضرائب، الشيك المقدم لبولا جونز أمام الصحفيين في نيويورك.

لكن ليس في إمكان بولا جونز قبض المال إلا إذا وافقت على إسقاط الشكوى ضد كلينتون.

وكانت جونز (٣٢عامًا) قد اتهمت كلينتون بالتحرش الجنسي عندما كان حاكمًا لولاية أركنسو. وقد طوى ملف هذه الدعوى في أبريل عام ١٩٩٨م إلا أن محاميي جونز يريدون إعادة فتحه.

وقد أكدت جونز استعدادها لقبول مبلغ المليون دولار من هيرشفليد، لكنها تأمل أيضًا في الحصول على مليون آخر من كلينتون.

يشار إلى أن بولا جونز رفضت عرضًا من محامي البيت الأبيض بقبول ٧٠٠ ألف دولار.

ليندا تريب تفقد وظيفتها في البنتاجون!

أعلن محامو ليندا تريب التي لعبت دورًا رئيسيًّا في فضيحة "مونيكا جيت" أنها فقدت وظيفتها في وزارة الدفاع (البنتاجون) يوم الجمعة ١٩/ ١/ ٢٠٠١م في آخر يوم من رئاسة بيل كلينتون.

وذكرت فرانس برس أن المحامان قالوا في بيان إن هذا التسريح "جاء بهدف الانتقام".

أما المتحدث باسم البيت الأبيض جاك سيويرت فقد رفض هذا الاتهام وقال إن هذا الإجراء الذي اتخذ يتطابق مع عملية انتقال السلطة.

وأضاف أن ليندا تريب "عُوملت مثل أي موظف من الفئة سي".

وأوضح أنه "طلب من معظم موظفي الفئة سي تقديم استقالاتهم وفي حال لم يفعلوا تفسخ عقودهم".

يشار إلى أن الموظفين الحكوميين من الفئة سي يشغلون مناصب سياسية ويتم استبدالهم بآخرين مع تغيير كل إدارة.وكانت ليندا تريب تعمل في البنتاجون بقسم العلاقات العامة.

مونيكا تعيش بعيدًا عن الأضواء

اختارت مونيكا لوينسكي العيش على الساحل الغربي للولايات المتحدة بعيدة عن الأضواء لعلها تتوصل إلى نسيان فضيحة قد تترك بصماتها على حياتها كلها.

وتعيش مونيكا، التي تتعرض لنكات جارحة ولعدسات مصوري المشاهير الذين يحاولون التقاط صور غير مستحبة لها، في لوس أنجليس حيث تشعر بارتياح أكثر من نيويورك حيث تقيم والدتها لأنها تمر كإنسانه عادية لا تلفت الأنظار.

أما عن حياتها الخاصة فيحيط بها التكتم عمومًا. وقد أبرزت صور نشرتها الصحافة في أكتوبر عام ١٩٩٨م جسدها الممتلئ عندما ظهرت وهي تمشي على الشاطئ لتخفيف وزنها بعض الكيلوجرامات التي زادتها إثر ما توفر أمامها من أطعمة عندما كانت قابعة في شقتها في واشنطن.

وفي هذا الخصوص كتبت صحيفة (لندن دايلي ميل) أن "الرشاقة لم تكن أبدًا أسلوبها، لكن مع بلوغ وزنها ٨٣كجم تحاول الشابة البالغة الخامسة والعشرين من العمر تحسين الوضع".

ماضي مونيكا يضيع عليها فرصة عمل سياسي!

سارعت جماعة سياسية جديدة إلى سحب عرضها على مونيكا لوينسكي لشغل منصب بارز بعد أن أثار العرض جدلاً واسع النطاق.

وكانت موسيماري بويد رئيسة جماعة تطالب بانتخاب رئيسة للولايات المتحدة أو

نائبة للرئيس، قد أعلنت في وقت سابق أن الجماعة اختارت لوينسكي لتكون واحدة من نائباتها.

وقالت الجماعة في بيان بثته وكالة رويترز يوم ٢٣/ ٨/ ٢٠٠٠م "بعد أكثر من عامين من التحقيقات العلنية والإذلال على مستوى الأمة نعتقد أنه حان الوقت لأن تعفو أمريكا عن مونيكا". وأرفقت الجماعة البيان برسالة موجهة إلى محامي لوينسكي متضمنة العرض الوظيفي الجديد.

غير أن جماعات نسائية أخرى لم تضع وقتًا وسارعت إلى القول بأن المنظمة السياسية التي تتخذ من سكرامنتو مقرًّا لها، ارتكبت خطأ فادحًا باختيار لوينسكي كمتحدثة باسمها.

وخلال ساعات غيّرت الجماعة رأيها وبعثت رسالة لاحقة إلى مونيكا أخطرتها فيها بسحب العرض معتذرة عن أي إزعاج قد تكون تسببت فيه.

وقالت موسيماري بويد لوكالة رويترز" "حدث قلق واسع النطاق من قرار عرض منصب نائبة الرئيسة على لوينسكي، وخوفًا على مصداقية المنظمة رأينا أنه من الأفضل سحب العرض".

مونيكا تعود إلى دائرة الضوء

بعد أربع سنوات على الفضيحة التي كادت أن تكلف بيل كلينتون ولايته الرئاسية. قررت مونيكا لوينسكي التي أصبحت الآن (٢٠٠٢م) في السابعة والعشرين من عمرها، "توضيح بعض الأفكار المغلوطة، وسد الثغرات" في قصة غرامية جعلت منها أشهر متدربة على وجه الكرة الأرضية.

وبمنتهى الراحة والثقة في النفس واجهت مونيكا مساء يوم الخميس ٢٨/ ١/ ٢٠٠٢م أسئلة شبكة التلفزة الأمريكية (سي.إن.إن) التي أجرت معها مقابلة استغرقت ساعة حيث قالت: "لا أشعر بالخجل من نفسي".

وأضافت: "لقد استغلوني لأسباب سياسية"، وتذكرت المهانة التي كانت تشعر بها وهي تكشف مضطرة بعد حلف اليمين عن أدق التفاصيل الحميمة لعلاقتها الجسدية مع كلينتون الذي برأته المحكمة التي عقدت في مجلس الشيوخ لعدم الحصول على ثلثي الأصوات الضرورية لإقالته.

ومنذ ذلك اليوم المشهود في يناير عام ١٩٩٨م لم يَدُر أي حديث بينها وبين الرئيس السابق. لكنها رفضت الفكرة القائلة بأنها كانت موضع استغلال من قبل رجل يكبرها مرتين، وقالت: "هذا ليس صحيحًا على الإطلاق، كانت علاقة جسدية وعاطفية متبادلة".

والفكرة الأخرى الخاطئة التي حرصت على تصحيحها هي القائلة بأنها جاءت إلى واشنطن "بخطة محددة لإغواء الرئيس ثم الكشف عن هذه العلاقة ودخول عالم الشهرة". وقالت: "كنت شابة غريرة في الثانية والعشرين من عمري. والتقيت بهذا الرجل الشديد الجاذبية الذي أبدى اهتمامًا بي. كانت علاقتي به نتيجة انجذاب عاطفي وليس لكونه الرئيس".

وأكدت مونيكا أن قلبها "لم يعد يخفق كما كان يخفق" لبيل كلينتون، وهي تؤمن معيشتها من الرسم وصنع حقائب قماشية متعددة الألوان تبيعها عبر شبكة الإنترنت (متوسط السعر ١٣٠ دولار)، كما تدرس بمعدل نصف دوام علم النفس في جامعة كولومبيا بنيويورك.

وأضافت أنها مازالت عزباء، لكنها تحلم بالزواج وإنجاب أطفال ليكون "لحياتها معنى". لكنها قالت من المحتمل أن يخافني الرجال الآن. وأوضحت أنها أصبحت أكثر روحانية.

كلينتون: إنهم يقتلونني بآلاف الطعنات!

تحدث الصحفي في "واشنطن بوست" بوب ودوورد الذي ساهم مع زميله كارل برستين في إلقاء الضوء على قضية ووترجيت، في كتابه "ظل: خمسة رؤساء وإرث ووترجيت" بالتفصيل عن الفضائح التي أثرت على الرؤساء الأمريكيين وخصوصًا بيل كلينتون. كما ذكرت فرانس برس.

ويرسم ودوورد في الكتاب الذي يقع في ٥١٧ صفحة ووزعته دار "سايمون آند شوستر" على مكتبات الولايات المتحدة يوم الثلاثاء ١٥/ ٦/ ١٩٩٩م، صورة لرئيس أمريكي محاصر ومتألم ووحيد، ويصف خصوصًا الغيظ العاجز لبيل كلينتون الذي أسر لأحد أصدقائه قائلاً: "إنهم يقتلونني بآلاف الطعنات كما لو أنهم ضربوني في معدتي،

وأشعر بالانقباض"، مضيفًا أنه "لم يواجه أحد لا سياسي ولا شخصية عامة ولا رئيس تحقيقًا من هذا النوع حول حياته الخاصة".

وفي وقت لاحق قال كلينتون قبل التصويت في مجلس الشيوخ: "سأنجو وأبقى، لكن الأمور لن تعود إلى ما كانت عليه"، معتبرًا أن زوجته هيلاري "لن تغفر له أبدًا".

وخلال الاعتراف التليفزيوني للرئيس الذي أقرّ فيه بعلاقة جنسية مع لوينسكي، أسرّت هيلاري كلينتون بعذابها لمايكل ماكاري المتحدث باسم البيت الأبيض قائلة: "أشعر أني غاضبة ووحيدة ومتشنجة ومهانة وخانني زوجي".

وكشف الكتاب أن "تشيلسي كلينتون (ابنته) كانت تبدو حزينة إلى درجة جعلت مايكل ماكاري يتمنى ألا يرى من جديد في حياته طفلاً في هذه الحالة".

ووصف ودوورد هيلاري بأنها حساسة ومحترمة، بينما رأى كلينتون ماكرًا وكتومًا لا يثق بأحد وينتهي به المطاف بفقدان ثقة المقربين منه.

ويعتبر بوب ودوورد أن كلينتون على غرار أسلافه لم يدرك إلى أي درجة أصبح يجب على الرئيس الأمريكي بعد فضيحة ووترجيت التي تشكل وصمة لا تمحى في تاريخ الرئاسة الأمريكية، أن يطلع الأمريكيين على وقائع الأمور أيًّا كانت وفي أقرب وقت ممكن وأتم شكل ممكن".

واعتبر ودوورد أن الرؤساء الأمريكيين الخمسة بعد نيكسون حاولوا جميعًا بدرجات مختلفة، التهرب من الحقيقة الجديدة، وغالبًا على حساب رئاستهم، منذ النزاعات المالية خلال رئاسة جيمي كارتر، حتى فضيحة إيران – كونترا المتعلق بمبيعات أسلحة سرية إلى إيران.

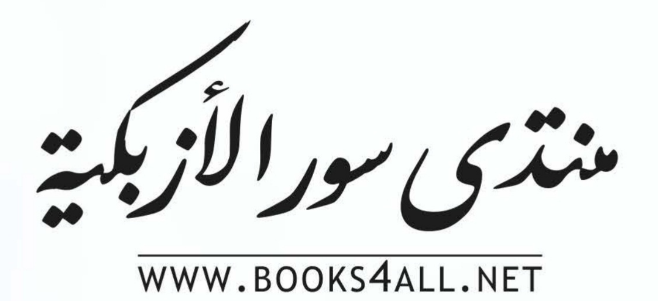
وكتب ودوورد "بعد ووترجيت لم أتوقع في حياتي تحقيقًا آخر حول إقالة رئيس". واعتبر أن الرؤساء الأمريكيين "أصبحوا ضحايا خرافة أسطورة الرئيس المتمتع بصلاحية مطلقة"، مشيرًا إلى أن "الرجال الذين خلفوا نيكسون هم مثل مدمني المخدرات الذين حرموا من مخدراتهم، والمخدر الذي لا يقاوم في هذه الحالة هو السلطة الرئاسية".

محتويات الفهرس

فهرس المحتويات

صدر للكاتب

* يستلقى على دفء الصدف (شعر المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٦م.
* عالم عجيب .. غريب (الجزء الأول والثاني) الدار العربية للكتاب ٢٠٠٢م.
* عالم عجيب .. غريب (الجزء الثالث والرابع) الدار العربية للكتاب ٢٠٠٤م.
* نضارة شمس (شعر بالعامية) سنابل للنشر والتوزيع ٢٠٠٥م.
* ٣٠ دقيقة لصحتك (دار العلوم للنشر والتوزيع) ٢٠٠٥م.
* جرائم هزت العالم (الدار العربية للكتاب) ٢٠٠٥م.
* سحرة ومشعوذون (دار العلوم للنشر والتوزيع) ٢٠٠٦م.



منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET